د.جمال البدري

السيف الأخضر

دراسة في الأصولية الإسلامية المعاصرة



دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع

السيف الأخضر

دراسة في الأصولية الإسلامية المعاصرة

الدكتور
جمال البدري

بغداد - القاهرة
١٤٢٣هـ/٢٠٠٢

السيف الأخضر

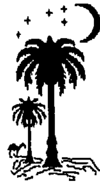
المؤلف: د. جمال البدرى

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م

رقم الإيداع: الترقيم الدولى:

التنضيد الضوئى والإخراج الفنى



Palm Beach Computer



﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ ﴾

صَدَقَ اللّٰهُ العَظِيم

سورة البقرة ـ الآيات ١ ـ ٥

الكتـــاب : السيف الأخضر - دراسة فى الأصولية الإسلامية المعاصرة

المـــؤلف : د. جمال البدرى

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/٥٧٧٩

الترقيم الدولى : I S B N

977 - 303 - 426 - 7

تاريخ النشر : ٢٠٠٣ م



دار قباء

للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج امون

الدور الأول - شقة ٦

☎ ٦٣٦٢٥٦٢- فاكس / ٦٣٧٤٠٣٨

المكتبة : ١٠ شارع كامل صدقى الفجالة (القاهرة)

☎ ٥٩١٧٥٣٢ / ✉ ١٢٢ (الفجالة)

المطابع : مدينة العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية (C1)

☎ ٠١٥/٣٦٢٧٢٧

WWW. alinkya.com/debaa

e-mail: qabaa @ naseej.com

« إن المطلوب منا هو أن نكون ضد تسييس الدين،

...، وأن نعتز بالدين بلا سياسات للدين »

الرئيس صدام حسين

***

« إن الأصولية في العالم الإسلامي ثعبان؛ رأسه

في مصر وبطنه في الجزائر وذيله في المغرب »

الملك الحسن الثاني

المقدمـــــة

الإطار النظري للدراسة

لايختلف اثنان على أهمية اختيارنا لموضوع البحث والدراسة وأسبابه.. فهو موضوع التاريخ، والعالم الحديث والسياسة الوطنية والاقليمية والدولية المعاصرة.

إننا مؤمنون بالأهمية القصوى لدراسة هذا الموضوع.. ولعلنا نحن العرب الأكثر حاجة لمثل هذه الدراسات المعمقة، لأن معظم مالدينا من تقديرات ووجهات (نظر ديني) مستقاة من مصادر أجنبية، تحت حجة الحيادية والشمولية والموضوعية المزعومة.. ولأن أهل مكة أدرى بشعابها، فلاشك فنحن أدرى بخصائص ودقائق الظاهرة الدينية السياسية من خلال اختيارنا للجماعات الأصولية المصرية، التى يتفق معظم الباحثين أنها (الأم) لمعظم المنظمات والأحزاب والجماعات الدينية في العالمين العربي والإسلامي.

إن هذا الموضوع بمثابة البنى التحتية للتاريخ والحاضر والمستقبل. ويكفيه أهمية أنه أصبح الأساس في فلسفة الاستراتيجية الدولية لعالم مابعد الحرب الباردة كما نلمس ذلك جميعاً اليوم، فيما يسمى بمحاربة الإرهاب، بعد تعرض الولايات المتحدة الأميركية للهجمات

الانتحارية في واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

إن نطاق الدراسة يشمل جانبين:

١ ـ نطاق الموضوع

٢ ـ نطاق التاريخ

ففي نطاق الموضوع ضمن الظاهرة الدينية ـ السياسية تم اختيار الجماعات الأصولية المصرية موضوعاً عاماً، فهي أكثر الجماعات الدينية ـ السياسية التى جلبت اهتمامات الباحثين والدارسين عرباً وأجانب.. وبالتالي توافرت حولها مصادر لابأس بها على المستوى النظري على الأقل..

ومن الجماعات الدينية ـ السياسية المصرية تم اختيارنا لجماعتين كما يطلق عليها؛ بالمعتدلة والمتطرفة..

والمعتدلة نسبيا هنا هي جماعة الإخوان المسلمين، في إطارها السياسي العام.

والمتطرفة هي منظمة الجهاد، في إطارها الحركي الخاص.

وعذرنا في هذا الاختيار أن عدد الجماعات والمنظمات الأصولية المصرية بلغ أكثر من خمسين جماعة.. لكنها تلتقي في النتيجة في دلتا واحدة، من حيث الرؤية والمناخ والأهداف.

أما في نطاق التاريخ، فعلى الرغم من رجوعنا لفترات تاريخية

وزمنيـة سـبـقت التـاريخ الرسـمي لإعـلان تأسـيس جـمـاعـة الإخـوان المسلمين عام ١٩٢٨ فإننا ركزنا على التاريخ المعاصر الذي أعقب ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، وحربي حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتشرين/أكتوبر ١٩٧٣، لصلتهما المباشرة بعودة الروح لهذه الجماعات على نطاق واسع وحتى نهـاية القـرن العـشـرين.. وقـد تم التـركـيـز على عـقـود السـبـعـينات والثمانينات والتسعينات، لرسم معالم المستقبل في ضوء هذا التاريخ لهـذه الظاهرة الكبـرى، دون تكرار أحـداث تقليدية أصبـحت مـعـروفة ومنشورة على مستوى التاريخ والسياسة.

ولابد من الإشارة إلى أن من الصعوبات التي واجهت الكاتب فعلاً دلالة المصطلحات المتعددة بشأن التسمية والمفاهيم الشائعة عن الظاهرة الدينية ـ السياسية وأهمها:

١ ـ الصحوة.

٢ ـ الأصولية.

٣ ـ السلفية.

٤ ـ الإرهاب.

٥ ـ العنف.

٦ ـ التطرف.

٧ ـ الغلو.

٨ ـ الطائفة والطائفية.

٩ ـ التعصب.

١٠ـ الإسلام السياسي.

وغيرها من المصطلحات والمفاهيم الكثيرة..

وهنا لابد من تثبيت أن اختيارنا لتسمية «الظاهرة الدينية ـ السياسية» هو الإطار العام للحالة، ويمتاز بدقته تاريخيا وواقعيا.

أما تسمية الجماعات الأصولية المصرية، فإن المقصود به تحديداً الجماعات والمنظمات السياسية المعتدلة وغير المعتدلة، التى اتخذت من الدين الإسلامي نظرية عمل، بغض النظر عن مصداقيتها وإيمانها أو عدمهما.. واعتمدت على الكتاب والسنّة، ومراجع فقهية بعينها مرتكزاً لمنطلقاتها التاريخية والفكرية والحركية، وإن كانت تسمية (الأصولية) تشمل الجماعات غير الإسلامية كذلك(❖).

والله سبحانه من وراء القصد

المؤلف

نيسان/ أبريل ٢٠٠٢

(❖) يرى تيار الظاهرة الدينية المصرية، إطلاق تسمية «الحركة الإسلامية» على الجماعات والمنظمات موضوع دراستنا، فيما الحكومة المصرية تطلق عليهم «المنظمات الإرهابية». أما اختيارنا لمفهوم «الأصولية» هنا، لأنه الأكثر تداولاً في الأوساط البحثية والأكاديمية الإقليمية والدولية.. لذا آثرنا اعتماده، رغم الملاحظات الواردة حوله، خصوصاً أن جميع المنظمات الدينية من جميع الأديان في العالم تعتبر اصولية.. للتفاصيل ينظر: جمال البدري: الأحزاب الدينية الإسرائيلية: النشأة، التطور، الوظيفة. رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي للدراسات العليا، بغداد، ١٩٩٦، والتي ستصدر قريباً بكتاب تحت عنوان «السيف الأحمر».

الفصل الأول

الأسس العامة للجماعات الأصولية المصرية

المبحث الأول: أسس التاريخ الأصولي

المبحث الثاني: أسس الفكر الأصولي

المبحث الثالث: أسس الاجتماع الأصولي

إن الأسس العامة تشمل هنا:

١ ـ أسس التاريخ الأصولي.

٢ ـ أسس الفكر الأصولي.

٣ ـ أسس الاجتماع الأصولي.

ومن تفاعل هذه الأسس ترتسم المعالم التى تنهض منها وعليها الظاهرة الدينية ـ السياسية بعامة، والجماعات الأصولية المصرية بخاصة فيما يسمى بظاهرة «الإرهاب الأخضر».

وهنا نشير إلى أن تهمة «الإرهاب» ليست بالسلبية التي يتصورها العوام.. فلو استذكرنا ماجاء بشأن دلالتها في القرآن الكريم لتحققت لدينا صفتها الإيجابية، من خلال قوله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل، ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم...﴾. لذا فدلالة «الإرهاب» كما أشار إليها القرآن الكريم، جزء من كينونة الجماعات الأصولية، وتعبير عن فهم لحركية العقيدة الدينية.. في مواجهة الخصوم والأعداء، كما ترى هذه الجماعات.

المبحث الأول
أسس التاريخ الأصولي

إن الجماعات الأصولية نفسها ترى أن الأسس التاريخية التي تستند إليها تنحصر في الآتي:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ السنة النبوية.

٣ ـ كتب التفسير والفقه، المنسوبة إلى: ابن حنبل «المتوفى ٨٥٥م» وابن تيمية «المتوفى ١٣٢٨م».. وابن قيم الجوزية «المتوفى ١٣٥٠م» وابن كثير في تفسيره «المتوفى ١٣٧٣م». ويمكننا إضافة آخرين إلى هذه المرجعية المعتمدة من قبل جماعات الأصولية المصرية وهم:

أولاً: محمد بن عبدالوهاب النجدي ـ المتوفى ١٧٩١م.

ثانياً: جمال الدين الأفغاني ـ المتوفى ١٨٩٧م.

ثالثاً: محمد عبده ـ المتوفى ١٩٠٥م.

رابعاً: محمد رشيد رضا ـ المتوفى ١٩٣٥م.

وقد لمسنا أن مجمل أفكار وآراء جماعات الأصولية المصرية بكل فرقها تدور بنفس الاتجاه وإن اختلفت نسب زاوية الميل قليلا نحو الشمال أو كثيراً نحو اليمين، وأن الاختلاف في المرجعية «التاريخية»

ينحصر ضمن تسلسل الأولويات دون إلغاء المواقف والقياس والتصرف. حتى لمسنا أن «هذه الجماعات تعيش في تاريخها أكثر مما تنتمي إلى هذا الزمان المعاصر»[1].

وتزامنا مع هذه الأحداث نجد أن الاستعمار البريطاني الذي بدأ في مصر عام (١٨٨٢م) ولغاية العدوان الثلاثي ١٩٥٦م، له نصيبه العام في تطورات الوضع السياسي والثقافي في الحالة المصرية. ولعب الاستعمار البريطاني بشكل مباشر والاستشراق والتبشير بشكل غير مباشر، أدواراً متعددة في تعزيز التوجه الديني المضاد لدى السكان المحليين.

وكان من أبرز الشخصيات التي لها دور رائد في محاربة الإسلام، وبالتالي حصول رد فعل، هو اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني، الذي سعى منذ أول عهده بمصر على تغريب الحياة الثقافية والسياسية والتعليمية ومناهجها، وقد وضع كرومر مخططه هذا في كتابه «مصر الحديثة»، ومن أهم القضايا التى أثارها كرومر في هذا الكتاب مايأتي:

١ـ التركيز على اظهار أن سبب تأخر المسلمين يرجع إلى الإسلام.

٢ ـ ليس أمام المسلمين من طريق إلا بالتخلص من الإسلام.

---

(١) ريتشارد هرير دكمجيان: الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبدالوارث سعيد، ط١ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ١٩٨٩، ص٣٩.

٣ ـ محاولته ارجاع كل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الإسلام.

وقد امتد نشاط كرومر إلى اللغة العربية حيث نادى بضرورة إلغاء لغة القرآن الكريم، والأخذ باللغة العامية وجعل لغة أهل القاهرة هي اللغة الرسمية، وإحلالها محل اللغة الفصحى في الكتابة والدواوين الحكومية[٢].

كما قام القسيس دانلوب ـ المستشار البريطاني لوزارة المعارف المصرية، بجهود كبيرة لإبعاد مناهج التعليم في مصر، من سماتها العربية الإسلامية سواء بإنشاء مدارس إنكليزية، أو بتهميش دور المدارس الحكومية ومناهجها الدينية وحصص اللغة العربية[٣].

ولا نعجب أن يكون ـ لاحقا ـ مؤسس حركة الإخوان المسلمين قد جاء من سلك التعليم في مصر، ليعلن معارضته لسياسة التغريب تلك، إلى جانب أهدافه الأخرى. كما أن مؤسسي المنظمات المعاصرة في النصف الثاني من القرن العشرين، اعتمدوا الدوافع نفسها في رفضهم للاندماج مع المجتمع والدولة الحديثة في مصر بأعتبارها من بقايا الاستعمار «الكافر».



---

(٢) محمد السيد الجليند: الاستشراق والتبشير قراءة تاريخية موجزة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

المبحث الثاني
أسس الفكر الأصولي

ونعني بها الأرضية التى انطلقت منها الجماعات والحركات والمنظمات الأصولية المصرية واعتمدتها في الرؤية والسلوك العقائدي والسياسي فيما بينها ومع الآخرين.

ونرى أن خلاصة أسس الفكر الأصولي تجسدت في مصادر ثلاثة:

١ ـ كتاب الداعية والدعوة لمؤسس حركة الأخوان المسلمين حسن البنا(*).

٢ ـ كتاب معالم في الطريق لسيد قطب(**).

٣ ـ دراسات ووثائق أخرى لاحقة ومعاصرة.. لعدد من المفكرين الأصولين مثل محمد عبدالسلام فرج في «الفريضة الغائبة» وأيمن الظواهري في «الحصاد المر» وعمر عبدالرحمن في «ميثاق العمل الإسلامي»(***).

(*) حول شخصية حسن البنا ينظر الملحق في هذه الدراسة.

(**) يلتقى هذا الكتاب مع أفكار الداعية الباكستاني أبو الأعلى المودودى على معظم الروايات والمضامين. وكذلك مع أفكار الداعية الهندي أبو الحسن الندوي في كتابه ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟ وحول شخصية سيد قطب، ينظر الملحق في هذه الدراسة.

(***) حول هذه الشخصيات ينظر الملحق في هذه الدراسة.

والملاحظة الجديرة بالذكر ـ باديء ذي بدء ـ أن هذه المؤلفات انما هي اطار جامع لتراث فكري وفقهي سابق لها، شكَّل روافد صبت في دلتا الأسس الفكرية، ولكن بإخراج حركي ـ سياسي ـ قديم المعاني وسيط الانتماء حديث الألفاظ معاصر الحجة.

وأن هذه المؤلفات أيضا شكَّلت تسلسلا وتطوراً للخط البياني للجماعات الأصولية المصرية.. وكالآتي:

● **مذكرات الدعوة والداعية تأليف حسن البنا:**

إن المحور الأهم في هذا الكتاب هو تركيزه على الوسائل والأساليب في عملية البناء الفكري والتنظيمي لكوادر حركة الإخوان المسلمين في المجتمع المصري، مستقاة من تجارب الحركات السياسية المختلفة في العصور الإسلامية.. أنه محاولة لبناء نموذج مقدس في إطار حديث.. ومن جانب آخر أنه تثبيت لقيادة مؤسس حركة الأخوان باعتباره مصدر الشرعية السياسية وإمامها... فهو القانون الفكري الأساس، ودستور الحركة والمرجعية العقائدية المعززة بآيات وأحاديث وفتاوى.

وركز حسن البنا على موضوعته «المنهج والتربية» وأنه كان ينظر إلى «التربية من أجل الدعوة» على مستويين:

١ ـ مستوى الأمة.

٢ ـ مستوى الجماعة.

وهو يرى أن تدريس هذا المنهج التربوي يحتاج إلى وقت طويل، وأن على الأمة أن تتذرع بالصبر والأناة والكفاح المستمر، لأن كل أمة تحاول أن تتخطى حواجز الطبيعة يكون نصيبها الحرمان، ومن أجل هذا يجب أن تعد البلاد التى تود النهضة:

أولاً: مدرسة طلبتها كل المواطنين.

ثانياً: أساتذه من الزعماء ومعاونيهم.

ثالثاً: علوم.. تتناول الحقوق والواجبات أو الغاية والوسيلة.

رابعاً: أخلاق لتكون حجر الزاوية في أصلاح الأمة.

ومن أجل ذلك يجب أن ينظم أمران مهمان هما المنهج والزعامة.

فأما المنهج فيجب أن تكون موارده قليلة.. عملية بحتة ملموسة النتائج.

وأما الزعامة فيجب أن تختار وتنتقد، حتى إذا وصلت إلى درجة الثقة أطيعت.. ويجب أن يكون الزعيم تربى ليكون كذلك.

ومن هنا فإن الزعيم المصلح في أشد الحاجة إلى قوة الإرادة واليقظة.. ولكن حذار أن يشتد على العامة فيشتد على نفسه ثم على مريديه الذين فهموا غايته، ثم يترك الناس يقلدونهم بالاختلاط لا بالأمر والشدة(٤).

---

(٤) حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية، ط١، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهر ١٩٨٦، ص ص١٣٦ ـ ١٣٨.

ومن العام ينتقل حسن البنا إلى الخاص في شؤون التربية.. فيرى أن تربية أعضاء الجماعة الإسلامية والإخوان يجب أن يكون «تربية روحية وبدنية وعقلية لخلق الولاء للجماعة داخل نفس العضو مع الحفاظ على هذا الولاء»(٥).

لقد كانت المؤسسات التنظيمية من نظام الأسر وفرق الجوالة والكتائب والجهاز السري(*) عبارة عن أطر تهدف إلى خلق الروابط القوية بين الأعضاء والجماعة، لأن يمين الولاء الذي كان يكتفي به حسن البنا في بداية الدعوة لم يعد كافيا لضمان استمرار الولاء بعد زيادة الأعضاء وتعذر المتابعة الشخصية والمباشرة منه لكل عضو(٦).

وتواصلاً مع أساسيات منهجه يرى حسن البنا في كتابه «مذكرات الدعوة والداعية» أن شروط نجاح الدعوات تكمن في ثلاثة أركان:

الأول: الفهم والتحديث، فعلى الناس أن يفهموا هدفهم حتى لاينحرفوا ويطبقوه في مجتمعاتهم.

---

(٥) المصدر السابق ذكره، نفس الصفحة.

(*) الجهاز السري: هو الجناح العسكري لجماعة الإخوان المسلمين أنشاه حسن البنا وأشرف عليه مباشرة، وتولى رئاسته العديدون أبرزهم عبدالرحمن السندي، ومعظم الجماعات الأصولية المسلحة التي ظهرت مؤخراً من وحي هذا الجهاز المسلح.. الذي كان يعده حسن البنا نواة للجيش الإسلامي القادم. للتفاصيل ينظر: السيد يوسف؛ الجماعة والعنف، ج٣، ط١، كتاب المحروسة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص٥ ـ ٣٣.

(٦) السيد يوسف: حسن البنا والبناء الفكري، ج٢، ط١، كتاب المحروسة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٣.

الثاني: فحص الدعوة وتعميقها ونشرها بين الناس، ودعوة الناس إليها مع ترك الدنيا.

الثالث: حماية الدعوة وحفظها من عدوان المفسدين[7].

وفي حديث آخر يذكر أن نجاح الفكرة يتوقف على أمور ثلاثة «أن يتصورها أهلها تصوراً واضحاً، وأن يؤمن بها أصحابها إيمانا عميقاً، وأن تجتمع قلوب أهلها عليها اجتماعاً قويا»[8].

وتأسيساً على ذلك يمكننا الإشارة إلى أهم الخصائص التى تشكل أسس ورؤية الفكر الأصولي لجماعات الظاهرة الدينية ـ السياسية إزاء المجتمع والدولة، وهي كشعار مشترك لعموم الجماعات وهي:

١ ـ **دين ودولة:** أي وحدة الرؤية في الفكر والممارسة كما كانت دولة الإسلام الأولى.

٢ ـ **قرآن وسنة:** كمصدرين أساسين للتشريع.

٣ ـ **الصراط المستقيم:** أي لاشرقية ولا غربية في المعتقدات والتعاملات.

٤ ـ **الركن السادس:** أي الجهاد.

٥ ـ **الأمة العالمية:** أي الأمة الإسلامية الواحدة رغم تباعد وتعدد أقطارها وقومياتها.

---

(٧) حسن البنا: حديث الثلاثاء، موضوع موقف الإسلام من الأكوان، مجلة الإخوان المسلمون الأسبوعية العدد ٥٥ السنة الخامسة ٧ تموز ١٩٤٧، ص ٤٢٤.

(٨) المصدر نفسه، ص٣٨٥.

٦ ـ **العدالة الاجتماعية:** كإطار لتنظيم المجتمع والعلاقة بين الطبقات.

٧ ـ **السلطة الشرعية:** أي الإمام الممثل للجماعة المؤمنة.

٨ ـ **المجتمع النقي:** نقيض المجتمع الجاهلي.

٩ ـ **وحدة النظرية والتطبيق**[٩]: «شعاره الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا»[١٠].

ونرى هذه الأسس مشتركة، سواء في الجماعات المتطرفة أو المعتدلة على حد سواء، كما طرحها مؤسس الإخوان المسلمين، بشكل مباشر أو غير مباشر..

● **كتاب معالم في الطريق: تأليف سيد قطب:**

لانأتي بجديد عندما نقول إن أنصار سيد قطب وخصومه، على حد سواء، يضعون كتاب «معالم في الطريق» في موضع استثنائي، ويعدونه الأهم بين الكتب التي ألفها[١١].

ويتفق العديدون من المتابعين، أن المباديء التي حددها حسن البنا

---

(٩) ريتشارد هرير دكمجيان: مصدر سبق ذكره، ص ص٧٤ ـ ٧٨.

(١٠) ريتشارد ب. متشيل: جماعة الإخوان المسلمين، الأيديولوجية والتنظيم، مطبعة جامعة أكسفورد، لندن، ١٩٦٩، ص ص١٩٣ـ١٩٤.

(١١) أحمد ماضي: معالم في الطريق لسيد قطب: ضمن إصدارات محمود أمين العالم: الإسلام السياسي، ط٢، الدار البيضاء، ١٩٩١، ص٣٣. وكذلك ينظر: فؤاد علام: الإخوان وأنا، ط١، المكتب المصري الحديث للمطبوعات، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢١ ومابعدها.

لم تتضح إلا بالمعالم التي رسمها سيد قطب[١٢] وهو بمثابة «دستور العمل عند الجماعات الإسلامية»[١٣]، كما أنه بمستوى «الوثنية النظرية لجماعة الإخوان المسلمين»[١٤].

وبادىء ذي بدء إن أهم فكرة في المصدر المذكور هي فكرة «الجاهلية». ومعلوم أن هذه الفكرة بدأت بالظهور في كتب سيد قطب منذ عام ١٩٥١م[١٥]، ويري العديدون أن أبا الحسن الندوي هو أول من استخدم هذا المفهوم[١٦] وذلك في كتابه «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين». ويردف الندوي قائلاً إن «الجاهلية» تعبير دقيق الدلالة على الفارق الأصيل بين روح الإسلام، والروح المادي الذي سيطر على العالم قبله ويسيطر عليه اليوم[١٧].

ومهما كان الأمر، فإن فكرة الجاهلية تعد فكرة مركزية في كتاب

---

(١٢) مهدي فضل الله: مع سيد قطب في فكره السياسي والديني، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٨، ص٦٣.

(١٣) إسماعيل صبري عبدالله والدكتور محمد أحمد خلف الله وآخرون: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٦٢.

(١٤) عبدالخالق محجوب: أفكار حول فلسفة الإخوان المسلمين: دار الفكر الاشتراكي، الخرطوم، ١٩٦٨، ص٢١.

(١٥) أحمد ماضي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(١٦) محمد جابر الأنصاري: تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠-١٩٧٠، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠، ص ٤٥.

(١٧) أبو الحسن على الحسن الندوي: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟، ط٣، مطبعة المدين، - القاهرة، ١٩٥٩، ص ٣٠.

«معالم في الطريق»، ويرى سيد قطب أن المجتمعات البشرية على تنوعها تنقسم إلى مجتمعين:

١ ـ المجتمع الإسلامي.

٢ ـ المجتمع الجاهلي[١٨].

والجاهلية عند سيد قطب تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض، وعلى أخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية، لأنها تستند إلى حاكمية البشر، فتجعل بعضهم لبعض أرباباً، وينشأ بناء على ذلك الاعتداء على سلطان الله في الأرض، والاعتداء على عبادة الله. وتأسيساً على ذلك فلا أنصاف حلول مع الجاهلية، لا من ناحية التصور ولا من ناحية الأوضاع المنبثقة من هذا التصور[١٩].

وأما الحاكمية وهي الفكرة الرئيسة في كتاب «معالم في الطريق»، فيراها سيد قطب تقوم على أساس «السلطان في الأرض»، فإن كانت الحاكمية لله فإن المجتمع إسلامي، وإن كانت الحاكمية للبشر فإن المجتمع جاهلي، وحين تكون الحاكمية العليا لله وحده، فإنه مصدر السلطان وليس أية جهة من البشر[٢٠] ولن تقوم مملكة الله في الأرض إلا بتحطيم مملكة البشر، عندها تكون الحضارة الإنسانية[٢١].

ومن الأفكار الرئيسة التي يتضمنها كتاب «معالم في الطريق»، أن سيد قطب يدعو إلى تسلم قيادة البشرية وليس الاكتفاء بالرقعة

(١٨) سيد قطب ـ معالم في الطريق، دار الشروق، بلا، ص١٠٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص١٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٩٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص١٠٨.

الإسلامية.. ومن هنا يدعو إلى استخدام «العنف» من أجل تحرير البشرية من الجاهلية.. ليس باللسان والبيان فقط، بل لابد من إزالة العقبات أمام التحرر «أولاً بالقوة»[٢٢].

وسنتناول بالتفصيل أهم ماجاء من طروحات فلسفية ودينية وفكرية في هذا الكتاب في الفصل الثالث لعلاقته الأساس بالجانب الحركي لعموم الجماعات الأصولية المصرية.

● **دراسات وفتاوي أخرى:**

صدرت دراسات وفتاوى لاحقة عدة بشأن فلسفة العمل (الثوري) للجماعات الأصولية المصرية.. شكلت بمجموعها القانون الأساسي لحركة هذه الجماعات والمنظمات.. أبرزها كتاب «الفريضة الغائبة»، تأليف محمد عبدالسلام فرج.

● ومن الكتب التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة أيضاً بشكل مباشر:

١ ـ الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، للدكتور أحمد حسين حسن.

٢ ـ الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية، لنفس المؤلف.

٣ ـ أمراء ومواطنون، تأليف نبيل شرف الدين.

٤ ـ الإخوان.. وأنا، تأليف فؤاد علام.

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص٦٦.

المبحث الثالث
أسس الاجتماع الأصولي

في هذا المبحث نريد تناول وجهين حركيين مترابطين بشكل غير تقليدي:

الأول: الأسس الاجتماعية بمفهوم ورؤية عامة منذ النشأة وحتى النصف الثاني من القرن العشرين.

الثاني: الخصائص الاجتماعية والنفسية الحركية في الفرد والجماعة موضوع الدراسة.

وكل هذا يستوجب القيام بالبحث عن الجذور الاقتصادية والنفسية والروحية والسياسية، أي عن «البيئة التي تعمل بمثابة محضن للمعتقدات والسلوكيات الأصولية، والظاهرة المتكررة في التاريخ هي علاقة السبب والنتيجة بين الأزمات الاجتماعية وظهور الحركات الدينية، ثورية أو إحيائية، العاملة على تحويل النظام القائم لتبني مجتمعاً جديداً بناء على أسس تصورهم المذهبي الخاص..»(٢٣).

وهكذا إذا «فحصنا البيئة الإسلامية ـ العربية المعاصرة بقصد التشخيص وجدناها تشف عن وجود أزمة الشرعية متعددة الألوان والأوزان، لقد ابتلي العالم الإسلامي لأكثر من قرنين بأزمة متطاولة

(٢٣) ريتشارد هرير دكمجيان: مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

شملت النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبشكل خاص الناحية الروحية، فلقد فقد المسلمون تحت الحكم العثماني كثيراً من قوة الإسلام كمصدر للشرعية.. وهذه أدت بالمحصلة إلى الضعف وحدوث أزمة في الهوية الفردية والجماعية بين المسلمين، ونظراً لأن الإسلام يشكل نظاماً شاملاً فإن العثور على إطار بديل للشخصية أمراً صعباً»(٢٤).

وبعد سقوط الدولة العثمانية ظهرت ثلاث قوميات كبديل:

١ ـ حركة القومية التركية من خلال الجامعة الطورانية التي نادت بها جمعية تركيا الفتاة بتأثير من «ضياء جوكلب» والتي حولها كمال أتاتورك إلى القومية التركية العلمانية.

٢ ـ حركة القومية الفارسية والتي تطورت سياسياً على يد «رضا شاه» إلى مذهبية إيرانية قائمة على مضامين آرية ترجع فارس إلى ماقبل الإسلام.

٣ ـ حركة القومية العربية: والتي بدأت ملامحها السياسية مع ثورة العرب الكبرى عام ١٩١٦م.. واستمرت عبر محاور عدة وحركات وجمعيات علنية وسرية، حتى أخذت إطارها الوحدودي عندما دمجها الرئيس جمال عبدالناصر في تجربة الوحدة من خلال الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨م.

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص٤٩.

وبالنسبة لمصر فإن التركيبة الثقافية ـ الاجتماعية تشمل رموزاً متعددة شكلت معالمها الحديثة منذ محمد علي الكبير وحتى اليوم وهي:

● حركة الإصلاح الإسلامي ورمزها محمد عبده.

● القومية الفرعونية ورمزها طه حسين.

● الليبرالية الغربية ورمزها النحاس باشا.

● الأصولية الدينية ورمزها حسن البنا.

● القومية المتطرفة ورمزها أحمد حسين.

● الحركة السلفية ورمزها رشيد رضا.

ومازالت هذه الرؤى موجودة وإن أخذت أسماء وواجهات جديدة متنوعة، تتناسب مع ظرفية الأحداث والعهود السياسية.

إن هذه التعددية «المتصارعة» أفقدت مصر الفعالية السياسية الخلاقة، مما أدى إلى استشراء الفساد والضعف الإداري والاقتصادي والنفسي، وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي عبر منافذه المتداولة ثقافياً.

إن النتيجة المباشرة لما سبق، ظهور فئة من الشباب المنتمي إلى الظاهرة الدينية السياسية التي تجسدت منذ عام ١٩٢٨م بجماعة الإخوان المسلمين.. ويبقى الإطار النفسي ـ الاجتماعي ـ الثقافي ـ

الفردي والجماعي لأعضائها متشابهاً ومستمراً حتى اليوم.. تحت عنوان شامل هو «التطرف»(*).

وأبرز السمات الاجتماعية لهذه الشخصية التي تشكل عنوان الجماعة والحركة والظاهرة:

١ ـ **الميل إلى العزلة:** بما يسعى إليه الفرد من انفصال عن البيئة الاجتماعية ـ النفسية وصولاً إلى الإحساس بالانتماء والهوية «الجديدة».

٢ ـ **التعصب:** يتميز العضو عموماً بتشدد متطرف في المعتقدات والتعاليم ورفض إدخال أية قيم جديدة إلى الإطار الأيديولوجي.

٣ ـ **الاستعلاء:** نتيجة الانضمام إلى «مجتمع جديد» يعطيه الإحساس بالتفوق الذاتي.

٤ ـ **الحركية:** في سعيه إلى فرض سلوكياته ومعتقداته، يظهر الفرد الأصولي درجة عالية من الحركية السياسية على عكس المتصوفة الذين يغلب عليهم التأمل الصوفي[٢٥].

٥ ـ **الاستبداد:** الفرد الأصولي لديه ميل شديد إلى الاستبداد في الرأي والتصرف، وبالتالي فإن الجماعات الأصولية عموماً لديها اهتمام بالقوة ووسائلها المختلفة.

(*) تنظر المفاهيم في ملحق هذه الدراسة «التطرف».

(٢٥) نزيه الأيوبي: الإحياء السياسي للإسلام، حالة مصر، عن دورية المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، المجلد ١٢، الجزء ٤، لندن، ١٩٨٠، ص٤٩١.

٦ ـ المثالية: الفرد الأصولي يظهر دائماً أرفع معنى للمثالية والإخلاص وأداء الواجب بالتزام نموذجي أمام الآخرين[٢٦].

٧ ـ الجراة: يبدي الفرد الأصولي من الناحية الاجتماعية استعداداً عالياً للكفاح الجريء والتضحية (الفنائية).

٨ ـ الطاعة: ربما تعتبر الطاعة ركناً دينياً متميزاً في معايير الفرد والجماعة الأصولية، واعتبار طاعة «الأمير» طاعة لله ولرسوله[٢٧].

وفضلاً عما سبق وبالاتجاه نفسه يلاحظ أن نوعية الاستراتيجية التي تختارها جماعة من الجماعات الأصولية تتوقف بدورها على ظروف عدة اجتماعية وسياسية سائدة أهمها:

(أ) طبيعة الأهداف المرحلية والنهائية التي تبغي الجماعة تحقيقها.

(ب) طبيعة المنهج الحركي الذي تتبناه الجماعة لتحقيق هذه الأهداف (السلمي والانتقالي والمتدرج والثوري العنيف والانقضاضي).

(ج) طبيعة البنية الفكرية أو الفقهية والمذهبية التي تتبناها الجماعة، والتي تشكل الأساس المعرفي والتبريري الذي ترتد إليه الاستراتيجية وكذا المنهج والأهداف.

---

(٢٦) يوسف القرضاوي: ست علامات للتطرف الديني، مجلة العربي ـ الكويت، كانون ثاني/يناير ١٩٨٢، ص٣٢.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(د) نمط القيادة أو الزعامة التي تخضع لها الجماعة (قيادة فكرية وسياسية) والتي تمارس بدورها تأثيراً مهماً في التأصيل الفكري والأيديولوجي والتوجيه الحركي واختيار الاستراتيجية وتعيين آليات الإنجاز.

(هـ) طبيعة النظام السياسي أو السلطة السياسية القائمة، والسياسات التي يتبناها تجاه المعارضة السياسية له وما تتيحه من حريات، وطبيعة مرحلة التحول الديمقراطي - إن وجدت - التي يمر بها المجتمع.

(و) طبيعة القوى والقواعد الاجتماعية والسياسية التي تعارض، أو تؤيد الجماعة وأفكارها وممارساتها.

إن كل ماسبق يشكل خريطة الاجتماع الأصولي بمختلف أبعاده، وعند جميع المنظمات والجماعات «الدينية ـ السياسية»، ومن هنا نستطيع رسم معالم: الاعتدال والتطرف، السلفية والعنف، الجهاد والإرهاب، الصحوة والغلو.. ضمن دراستنا للجماعات الأصولية المصرية.

الفصل الثاني

النشأة والتطور

المبحث الأول: مرحلة التأسيس والظهور

المبحث الثاني: مرحلة التأثير والازدهار

المبحث الثالث: مرحلة السبات والانتظار

حاول العديدون ربط الجماعات الأصولية القديمة والمعاصرة في عموم العالم العربي والإسلامي، ببداية العهد الإسلامي في شبه الجزيرة العربية، عندما حصلت وجهات النظر المتباينة وقتذاك في شأن الخلافة.. وهذا خطأ تاريخي وسياسي وأكاديمي كبير.. لأنه يؤدي إلى:

١ ـ تأصيل هذه الجماعات واعتبارها وارثة النبوة والخلافة.

٢ ـ إعطاء انطباع بأن تاريخ الإسلام والمسلمين كله صراع بين الجماعات (الدينية)، وهذا إلغاء للدور الحضاري للأمة العربية ـ الإسلامية، التي كانت حالة الاستقرار فيها أكثر من مواقف الصراع والعنف.

٣ ـ القفز فوق حقائق التاريخ والفكر، والوقائع الجدلية في حركية التاريخ وفلسفته، باعتماد عوامل ليست ذات صلة بتاريخ الأمة والمنطقة، وقياس الماضي بمعايير الحاضر.

ولابد من الإشارة إلى أن عهود الخلافة والدولة العربية الإسلامية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ولغاية الخليفة هارون الرشيد، كانت عهود قوة وتقدم وحيوية وبناء، شكلت بتفاعلها صورة الحضارة العباسية ومقرها بغداد.

وحتى مرحلة المواجهة بين الإمام الأكرم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومعاوية بن أبي سفيان، كانت بنت زمانها، ولم تتحول إلى ظاهرة دينية ـ سياسية بالمفهوم اللاحق، بقدر ماكانت صراعاً بين

وجهتي نظر حول أصول الحكم من داخل البيت النبوي، فقد رأى عليّ؛ أن سياسة الناس تكون بمقياس الدين والآخرة، فيما رأى معاوية؛ أن سياسة الناس تكون بقياس الدولة والدنيا[1].

ويمكننا القول إن المفهوم ا لمتوارث للظاهرة الدينية السياسية قد بدأ في الدولة العربية ـ الإسلامية مع محنة خلق القرآن[2]. وقد نتجت هذه المحنة أصلاً عن قول المعتزلة بخلق القرآن على خلاف رأي أهل السنة والجماعة وغيرهم. ارتفع شأن المعتزلة أيام الخليفة العباسي المأمون بن هارون الرشيد، وفي عهده حدثت محنة خلق القرآن، وقادها القاضي المعتزلي أحمد بن أبي داؤد الايادي، الذي استطاع بفضل معارفه المتعددة وثقافته الواسعة من إقناع الخليفة المأمون بنشر وتبني مقولة خلق القرآن ومايترتب عليها من جبر واختيار. وبالتالي امتحان للفقهاء والعلماء والمحدثين؛ وعلى رأسهم أحمد بن حنبل بذلك، لتثبيت مواقفهم الفكرية وبالتالي السياسية من الدولة.. حتى تحولت

---

(١) يرى البعض أن أول طائفة في الإسلام جمعت في خلافها بين الدين والسياسة، هي فرقة الخوارج على أثر معركة صفين.. وكانت مقولتهم في تكفير مرتكب الكبيرة وحكمهم في مسألة الإيمان دليل على الجمع بين السياسة والدين، وأقوى برهان على حل مشكلات السياسة في ضوء أحكام الدين، وأصبح شعار «الدين والدولة» تؤاماً مقبولاً لدى الجماهير فيما بعد. ينظر عبدالهادي محبوبه: نظام الملك، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧٤.

(٢) حول محنة خلق القرآن ينظر: أبو الفرج بن الجوزي: مناقب تاريخ الإمام أحمد بن حنبل، ط١، القاهرة، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م، ص ص٣٩٤ ـ ٣٩٥، وكذلك ينظر: الطبري: تاريخ الأمم، ط١، الحسينية ـ القاهرة، بلا، ص ص٢٨٤ ـ ٢٩٢.

قضية خلق القرآن إلى عقيدة رسمية للدولة العباسية منذ ٢١٨هـ، وقد ورث المأمون في هذه النزعة الاعتزالية الخليفة المعتصم، ثم الخليفة الواثق، حتى كانت سنة ٢٣٤هـ فرفعها الخليفة المتوكل ونهى عن القول بخلق القرآن[٣].

وفي تقديرنا أن هذه المحنة ـ محنة خلق القرآن ـ هي حجر الأساس في صرح الظاهرة الدينية ـ السياسية العربية الإسلامية، وهي أول تبني للدولة لمفهوم فكري يفرض بالقوة على الشعب، بما يؤدي إلى مواجهة غير مبررة بين الساسة والرعية، تضطر الرعية إلى تنظيم نفسها في جماعات تتخذ من العنف المضاد سبيلاً للمواجهة بدلاً من الحوار والفكر والمناقشة.

ومن هنا نفهم مقولة الرئيس صدام حسين إن «**المطلوب منا هو أن نكون ضد تسييس الدين.. وأن نعتز بالدين بلا سياسات للدين**»[٤].. والتي تعتبر حصانة للأمن الاجتماعي والسياسي القومي المعاصر إذا تم تحويلها إلى إجراءات واقعية تتناسب مع خصوصية كل دولة عربية، ضمن المناخ الإقليمي والدولي الحديث والمعاصر.

---

(٣) ابن السبكي: طبقات الشافعية. ط١، الحسنية، جـ١ ـ القاهرة. بلا، ص ص٢١٥ ـ ٢١٦.

(٤) الرئيس صدام حسين: نظرة في الدين والتراث: دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص ص١٢ ـ ١٣.

المبحث الأول
مرحلة التأسيس والظهور

تعددت الروايات بشأن مرحلة تأسيس أول حركة دينية في مصر، وهي جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨م، بزعامة حسن البنا. إلا أن المتفق عليه أن هذه الجماعة تأسست في مدينة الإسماعلية على خليج السويس. وأن مؤسسها هو حسن البنا مدرس اللغة العربية في إحدى المدارس الثانوية هناك.

ولابد من الإشارة بوضوح أن هذه الدراسة كانت حريصة على عدم تناول الموضوع بالطريقة التقليدية لسرد الأحداث والحوادث، وإنما تأكيدها على البعد الفكري ـ الفلسفي في الإطار التاريخي ـ الأكاديمي، لأن كثيراً من التفاصيل لاتقدم لنا جديداً، ونحن أحوج مانكون إلى فهم أعمق وأفق أشمل في رؤية هذه الظاهرة الدينية ـ السياسية، وهذا لايتأتى إلا بربط دراستنا بالتطورات المعاصرة للظاهرة مع التطورات العامة وليس الاقتصار فقط على التاريخ «الذاتي» للظاهرة.

وقبل ذلك لابد من استعراض الأجواء العامة سياسياً في مصر بعد الحرب العالمية الأولى، السابقة والمرافقة واللاحقة لمرحلة التأسيس، مع وجود قوى سياسية متعددة آنذاك.

أولاً ـ الفترة الملكية (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢):

اصطلح العلماء والباحثون على تسمية الفترة التاريخية الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨ ـ ١٩١٩) إلى قيام ثورة تموز/يوليو (١٩٥٢) بفترة الحكم الليبرالي، وذلك على الرغم من كون البلاد كانت ترزح تحت نير الاستعمار والاستعباد. ولعل صدور دستور (١٩٢٣) يعد ظرفية مناسبة لأن نبدأ تحليلنا به لهذه الفترة، حيث تزامن، مع صدوره، الغاء الأحكام العرفية وعودة (سعد زغلول) وزملائه من المنفى وبدء المعركة الانتخابية وفوز الوفد بأغلبية ساحقة، وتكوين أول حكومة دستورية رأسها سعد زغلول. ورغم كون هذا الدستور ديمقراطياً في ظاهره، لكنه كان ديكتاتورياً في باطنه؛ حيث الاستبداد وحماية مصالح الأقلية الرأسمالية البرجوازية ذات الملكية الزراعية الغائبة، إلا أنه كان بمثابة عقداً مبرماً بين الحكومة والأمة ـ مصدر السلطات ـ جاء نتيجة الثورة ضد الحماية وإعترافاً بمطالب الأمة واسترداداً لبعض حقوق الشعب[٥].

ولقد تنوعت مكونات خريطة الأحزاب السياسية المصرية في هذه الفترة، وكان هناك غياب شديد للأحزاب ذات الرصيد الجماهيري الواسع، والتي تعبر عن مصالح الفئات الاجتماعية العريضة، فلم يكن هناك سوى حزب «الوفد» الذى بدأ حياته السياسية مرتكزاً على نفوذ

(٥) أحمد حسين حسن: الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٣٩.

جماهيري وتأييد شعبي واسع النطاق والامتداد، فالمبادىء التي نهض عليها قد أتاحت له في البداية استقطاب التأييد الشعبي التلقائي للجماهير، التي تطالب بالتحرر خصوصاً إبان الثورة الجماهيرية الشعبية عام (١٩١٩).

ولكن ما إن عاد الوفد إلى السلطة مرة ثانية تحت مظلة الانجليز (١٩٤٢)، بشروطهم، حتى أصبح يمثل نوعاً من «الوعد المخلوف» في السياسية المصرية، فوقع في العديد من الأخطاء، وأصبح جزءاً من النظام القائم وضعف دافعه إلى الإصلاح، ولم تتبلور أهدافه بصورة واضحة، وبالتالي لم يحافظ على الآمال الشعبية التي ائتمنته عليها جماهير الشعب المصري. ورغم أن الوفد كان هو النهر والرافد الرئيسي في الحياة الحزبية المصرية إلا أن ذلك لم يحل دون وجود أحزاب أخرى بعضها خرج من تحت عباءته، بالانشقاق عليه في الغالب (حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢) و(الهيئة السعدية ١٩٣٨) و(الكتلة الوفدية ١٩٤٠)، والبعض الآخر من هذه الأحزاب سُمي بأحزاب القصر حيث تكونت على يد القصر وبمعرفته ولمصلحته ومنها (حزب الإتحاد ١٩٢٥، وحزب الشعب ١٩٣٠) كما كان هناك الحزب الوطني (١٩٠٧)[٦]. كذلك فقد زخر المسرح السياسي بمجموعة أخرى من التنظيمات السياسية والأيديولوجية والتي كانت لديها تصورات عن النظام السياسي والمجتمع، عن ما هو كائن وعن ماينبغي أن يكون،

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

ولكل منها استراتيجيته الخاصة في التعبير، وعلى رأس هذه التنظيمات مايلى:

(أ) تنظيم مصر الفتاة:

وقد ظهر عام (١٩٢٣) متأثراً بنوع من الرومانسية الفاشية، ويهدف إلى تحقيق نهضة مصر القومية (مصر فوق الجميع) وتأليف إمبراطورية تشمل مصر والسودان في وحدة طبيعية، وذلك بالإضافة إلى التحالف مع الدول العربية الأخرى. ولقد تبنت «مصر الفتاة» عدداً من الأهداف الإصلاحية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، كما مرت بتطورات تاريخية غيرت فيها أيديولوجيتها وتصوراتها السياسية ومسمياتها مثل (تنظيم مصر الفتاة ـ الحزب الوطني الإسلامي ـ حزب مصر الاشتراكي ـ الحزب الاشتراكي)[٧].

(ب) التنظيمات الماركسية:

وقد بدأت سرية وتأججت وازدهرت مع نجاح المد البلشفي بعد عام ١٩١٧، وضمت في عضويتها بعض الأجانب إلى جانب المصريين. وفي فترة الأربعينات انتعشت بعض التنظيمات الماركسية الحديثة مثل (أسكرا ـ أي الشرارة ـ والحركة المصرية للتحرر الوطني، وطليعة العمال، وتحرير الشعب، وعصبة الماركسيين، والخبز والحرية، وشعوب

---

(٧) عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨م، جـ٢، دراسات في القومية العربية، المؤسسة المصرية للتاليف والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص١٣١ ـ ١٣٢.

وادي النيل). وساعدت وضعية تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وازدياد الشعور بالحرمان النسبي والانفتاح على التيارات الغربية، على وجود أرضية اجتماعية صلبة ملائمة نسبياً لانتشار هذه التيارات؛ التي لم يكتب لمعظمها الاستمرار، إما بسبب تفتتها، وبالتالي تشتت جهودها وخلافاتها الأيديولوجية والشخصية أو بسبب ملاحقة السلطات السياسية لها وحصارها. الأمر الذي دفع ببعض هذه التيارات لأن تتوحد وتعيد تنظيم صفوفها وأولوياتها، فتكونت منها (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني - «حدتو») ثم (الحزب الشيوعي المصري). وقد جاءت هذه التنظيمات إلى الذهنية المصرية بمجموعة من المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية، أصبحت بدورها تشكل جزءاً من منظومة الثقافة اليسارية المصرية عامة، ومن مكونات الجو الفكري السائد في المجتمع المصري خاصة، وقد شاركت هذه التنظيمات في العديد من التظاهرات ونظمت الحركات العمالية والنقابية وسعت دائماً إلى تحريض العمال ضد أصحاب الأعمال (لتحتلوا المصانع - ولتكن أيديكم على المحراث)، كما أنشأت لجاناً للطلبة والعمال، ورغم ذلك فقد ظلت قواعدها الجماهيرية ضعيفة ومحدودة[٨].

ورغم أنه في هذه الفترة تأسست العديد من النقابات المهنية، إلا أن ذلك قد جاء في إطار من الليبرالية الناقصة خاصة في ظل النسق السياسي الهش الضعيف الذي يسيطر عليه الملك بسلطته وقوته،

---

(٨) المصدر نفسه، ص٦٢.

والإنجليز الذين ظلوا يتلاعبون بالأحزاب السياسية القائمة كلُ ضد الآخر[٩].

مجمل القول لقد أفرغ الملك والاستعمار الحياة السياسية من مضمونها، فالأحزاب قد فقدت مصداقيتها وسعت إلى مصالحها الذاتية، وخاصة حزب الوفد الذي خالف ما صدقته الجماهير بشأنه، فتقلصت المشاركة السياسية وانحصرت في مجموعة من محترفي العمل الحزبي والسياسي بوجه عام، وتقلص حجم معارضتهم للإنجليز والملك شيئاً فشيئاً، جاء كل ذلك على حساب المجتمع المصري، واستمر ذلك الوضع حتى قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢[١٠].

(ج) وسط هذه الخريطة كان ظهور جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وقد مارست الجماعة نشاطات واسعة على مدار القطر المصري كله ليس من خلال الأطر والقنوات السياسية فقط بل الاجتماعية والاقتصادية أيضاً، فانتشرت في الحضر وبين أبناء الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا، وفي الريف، وأنشأت شركات اقتصادية وتجارية، كما اهتمت الجماعة أيضاً بالطبقة العاملة فتزعمت الدفاع عن حقوق واحتياجات العمال في مقابل استغلال الشركات الأجنبية، ومن ثم

---

(٩) المصدر نفسه، ص٦٤.

(١٠) مصطفى كامل السيد: المجتمع والسياسة في مصر، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري «١٩٥٢ ـ ١٩٨١»، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥٠.

حظيت بتأييد عمالي متزايد خاصة في سنوات الحرب، ومن هنا فقد لعبت جماعة الإخوان المسلمين دوراً فعالاً في التحريض السياسي والاجتماعي، ودخلت في صدامات كثيرة مع النظام انتهت بمقتل النقراشي باشا، وحسن البنا المرشد الأول ومؤسس الجماعة في ١٢ شباط/فبراير عام ١٩٤٩[١١].

ثانياً ـ الفترة الناصرية (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠):

اهتمت ثورة تموز/يوليو أساساً بإعادة بناء الدولة القومية و«تمصير مصر»، أي إعادة كرامتها الوطنية اليها وتدعيم استقلالها، وسعت من أجل ذلك إلى إنجاز الكثير من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. ورغم التطور الاقتصادي والاجتماعي الحادثين، واللذين أنجزتهما الثورة، إلا أنها على الصعيد السياسي، استبعدت العمل والمشاركة السياسية الجماهيرية في كافة صورها، فاستغنى النظام السياسي عن مبدأ الحزبية (سواء التعددية الحزبية أو النظام الحزبي الواحد) ولم يوجد سوى تنظيم سياسي حزبي وحيد له ذاتيته المستقلة عن الدولة التي تركزت في يدها، وفي يد طبقة البيروقراطيين الجدد التي نشأت وتضخمت (المديرين والتكنوقراط)، كل السلطات والوظائف السياسية والقانونية، ودارت كل التنظيمات الشعبية في فلكها. وقد سعى إلى تأميم الصراع السياسي

(١١) المصدر نفسه، ص١٨١.

والاجتماعي، وهنا عاش الشعب الديمقراطية مضموناً، دونما أن تتاح له الفرصة لممارستها بنفس القدر، كسلطة سياسية[١٢].

ومع تضخم الجهاز البيروقراطي للدولة وكذا جهازها العسكري وتفضيل (أهل الثقة) على (أهل الخبرة)، اتسم موقف النظام من المؤسسات السياسية بالشدة والحزم وتقليص النفوذ، فقد تم إلغاء الأحزاب السياسية القائمة (١٩٥٤) واستبعدت فكرة إنشاء أحزاب جديدة، وبدلاً من ذلك تأسس تنظيم سياسي يتم داخله كل الحوار والصراع السياسيين بين قوى الشعب المعترف بها (العمال - الفلاحون - المثقفون - الجنود - الرأسمالية الوطنية)، وهو تنظيم (الاتحاد الاشتراكي) الذى لم يكن حزباً بالمعنى المعروف، ووصلت عضويته إلى حوالي (٦) ملايين عضو في منتصف الستينات.

واستكمالاً لنهج الدولة الادماجية، سعت الدولة الناصرية إلى تصفية معظم الكيانات الاجتماعية والسياسية التي تقع خارج سيطرتها، حتى تدين لها هذه الكيانات بالتبعية والخضوع، وكما كان الحال مع النقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية[١٣]، كان الموقف نفسه من الأزهر ومؤسساته، حيث خضعت شؤون ومؤسسات الأزهر للسيطرة الحكومية وتحول إلى جامعة حكومية، فبموجب القانون (١٠٣ لسنة ١٩٦١ اللاغي للقانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦) اُنتزعت

(١٢) المصدر نفسه، ص١٩١.

(١٣) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

مجالات النفوذ من فئة العلماء لتذهب إلى الإدارة الحكومية البيروقراطية، وأصبح رئيس الجمهورية هو الذي يعين وزير شؤون الأزهر، وشيخ الأزهر، حتى إذا كان هذا التعيين من خارج المجمع، وكذا حال تعيين وكيل الأزهر[١٤] وهنا لم يعد الأزهر هيئة مستقلة في مقابل الدولة، كما ألغيت المحاكم الشرعية (قانون ٤٦١ لسنة ١٩٥٥). ولم يكن رد فعل كافة الشخصيات الدينية الأخرى إلا أن أعلنت بوضوح وقوفها إلى جانب النظام القائم الذي أخذت ترسل له برقيات التهنئة والتأييد[١٥].

كذلك كان الحال نفسه فيما يتعلق بالموقف من الأقباط، فرغم استفادتهم من منجزات الثورة، إلا أنه مورس ضدهم نهجاً استبعادياً على الصعيد السياسي، وبصورة أشد مما كان عليه الوضع في المجتمع بوجه عام، أفضى ذلك الاستبعاد إلى صراعات داخل الكنيسة انتهت إلى انتصار الجناح المؤيد للمسيحية السياسية واستقطابه للعديد من الفئات التي تنتمي للمجموعة الاصلاحية المتعلمة، ظهر ذلك جلياً في أوائل السبعينات وخصوصاً بعد موقف النظام والأزهر من الجماعات الأصولية في بداية الأمر.

أما فيما يتعلق بموقف التيارات السياسية والأيديولوجية الأخرى فقد كانت أهمها (حركة مصر الفتاة) و(الحزب الوطني)، وقد تعامل معهما النظام بمنطق نفعي بحت، حيث استوعب القيادات الماركسية

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(١٥) حسن حنفي: الدين والتنمية في مصر: مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٠٠.

البارزة فيهما وأدخلهما في أجهزته الثقافية والأيديولوجية والاقتصادية، ومن ثم تم توظيف هذه القيادات لخدمة النظام وإسباغ مسحة نظرية اشتراكية عليه، كما أن هذه الجماعات قد أمدت النظام بالعملية التنظرية التي كان يفتقدها، وهنا ومع استيعاب هذه الجماعات، لم يبق أمام النظام على الساحة سوى أصحاب البديل الإسلامي[١٦].

لقد فرضت جماعة الإخوان المسلمين نفسها على الساحة السياسية بوصفها من أشد القوى السياسية ذات القواعد الاجتماعية الجماهيرية في المجتمع، ساعدها في ذلك تاريخها في العمل السياسي مع الانجليز والقصر، وقد دفع ذلك حركة الضباط الأحرار إلى أن تتعامل معها، وهنا فقد خلقت حالة من التعاون على أثرها تولى عدد من الإخوان بعض المناصب السياسية وأفرج عن جميع معتقليهم (١٩٥٢)، كما استفاد، في مقابل ذلك، الضباط الأحرار من الجماعة في تثبيت دعائمهم في صراعاتهم الداخلية داخل مجلس قيادة الثورة. بيد أن هذا الوفاق لم يكن ليستمر طويلاً وذلك بالنظر إلى الاختلافات السياسية والأيديولوجية لكلا الطرفين، وأيضاً في ضوء تعارض الأهداف والمصالح، كما زادت الشقة والفرقة بعد حادثة المنشية (١٩٥٤)[١٧]، وهنا وجد عبدالناصر المبرر للقضاء على الإخوان، خاصة

---

(١٦) المصدر نفسه، ص٢١٨.

(١٧) المصدر نفسه، وحادثة المنشية هي المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس جمال عبدالناصر، واتهمت جماعة الإخوان المسلمين بتدبيرها.

وأن حركتهم كانت تطرح نفسها، بديلاً إسلامياً يستند إلى مرجعية دينية تختلف إلى حد كبير عما كان يأمله عبدالناصر وزملاؤه، فجمدت جماعة الإخوان المسلمين ولم يعد لها تأثير مباشر على الساحة المصرية، التي شهدت مدّاً قومياً عالياً، بل إن الرئيس جمال عبدالناصر استطاع بعدها التفرغ للشؤون العربية والدولية بشكل مباشر.

المبحث الثاني
مرحلة التأثير والإزدهار

ثالثاً ـ فترة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٠ ـ ١٩٨١):

على الرغم من أن كلمة الانفتاح الاقتصادي لم تظهر في القاموس السياسي المصري إلا في ربيع عام ١٩٧٣، حين أعلنت حكومة الرئيس أنور السادات في برنامجها أمام مجلس الشعب عن هدف الانفتاح لتطوير الاقتصاد المصري، إلا أنه، ووفقاً لبعض المعايير، يمكن للظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أن تظهر قبل أن تُخلع عليها مسمياتها الأيديولوجية المعلنة. إن هذا ينطبق إلى حد كبير على إجراءات الانفتاح الاقتصادي الذي بُذرت بذوره الأولى في أعقاب هزيمة (١٩٦٧) وما تلاها من شروخ عميقة في الكيان الاجتماعي، وانحسار المشروع الوطني والقومي، وزيادة قوة الدفع العكسي التي تولدت بفعل الاهتزازات التي تعرض لها الاقتصاد المصري[١٨].

وهكذا فما أن أُعلنت سياسة الانفتاح إلا وكان سندها الاجتماعي والسياسي جاهزاً من قبل، ذلك السند الذي وجد من ورقة تشرين أول/أكتوبر (١٩٧٤) الفرصة لتدشين صفحة النمو الرأسمالي وتهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية لسيطرة العلاقات الإنتاجية الجديدة.

---

(١٨) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

لقد جاء الانفتاح[19] كي يكون تعبيراً عن قوى ومصالح اجتماعية واقتصادية معينة تحاول الانتقال من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية القطاع الخاص، ومن ثم فقد عمل الانفتاح على خلق وتهجين مجموعة من القوى الاجتماعية والتحالفات الطبقية التي أكدت نفسها بوصفها الظهيرّ الأساسي لهذه السياسة، ومن هنا فقد التقت قوى الدفع من الداخل بقوى الجذب من الخارج ـ ممثلة في الدول العربية النفطية على المستوى الإقليمي، وفي قوى الرأسمالية العالمية وأدواتها ـ لتدشين هذا التوجه الاقتصادي الاجتماعي الجديد المسمي بالانفتاح الاقتصادي[20].

لقد اتجهت النخبة السياسية إلى الانفتاح الاقتصادي انطلاقاً من تشخيصها لمشكلات مصر الاقتصادية، التي رأت عبء الإنفاق العسكري قد هبط بمعدل نمو الدخل في مصر من (٦,٧٪) سنوياً خلال الفترة من (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥) إلى أقل من (٥٪) سنوياً بعد ذلك، ومن ثم فكي تستعيد ذلك المعدل القديم للنمو فهي في أمس الحاجة إلى موارد خارجية، ومن هنا كان الانفتاح على العالم شرقه وغربه بهدف تزويد مصر بالموارد المالية المتاحة وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة[21]. ولكن إذا كانت

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٢٠) ساميه سعيد إمام: من يملك مصر؟: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٥٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص٥٧.

هذه الاستثمارات الخاصة، التي كان هَمّ صناع القرار السياسي الأول فتح أبواب الاقتصاد المصري على مصراعيه أمامها، لا تأتي إلا من الدول الرأسمالية فقط بحكم طبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي، لتكشف لنا الحقيقة، وهى أن الانفتاح لم يكن يعني سوى انفتاح على الدول الرأسمالية، وخاصة أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية(٢٢).

وترتيباً على ذلك فقد صدرت مجموعة من القوانين (الانفتاحية) الجديدة وسط عاصفة من الشعارات استندت في الأساس على مخاطبة مشاعر الحرمان الذي كان لدى الجماهير التي تتطلع إلى الحياة الكريمة، وأغدقت عليها وعوداً بالرخاء والرفاه. لقد هيأت هذه القوانين المناخ لاندفاع كل المجموعات والشرائح التي ارتبطت بالنظام وجمعت ثرواتها تحت مظلته باستغلال نفوذها وهيمنتها على جهاز الدولة، لكي تخرج إلى العلن وتمارس نشاطاً بسند من السلطة والقانون. فهذه التشريعات لم تؤد في النهاية إلا إلى توجيه نشاط هذه الفئات ونموها نمواً هائلاً(٢٣).

ورغم ذلك لم يحقق الانفتاح الاقتصادي النتائج المرجوة منه، فالقراءة الدقيقة لحقيقة النمو في قطاعات الاقتصاد الرئيسة تكشف

---

(٢٢) عبدالعظيم رمضان: مصر في عصر السادات: آراء في السياسة والتاريخ، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٢٥.

(٢٣) عادل غنيم: النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص١٣٩ ـ ١٤٢.

أنه لم يكن إلا في القطاعات الخارجية فقط (القروض وتحويلات العاملين في الخارج) أما في القطاعات الداخلية الرئيسة كالزراعة والصناعة فقد تميز النمو فيها بالتخلف، ومن هنا فقد ازدادت مثلاً تبعية مصر الغذائية للخارج زيادة كبيرة، ومع زيادة السكان عجز الناتج المحلي الزراعي عن سد الحاجات الأساسية للمواطنين. كما زادت الديون الخارجية، ومع الاعتماد شبه الكلي على الموارد المالية الخارجية - منح، هبات، مساعدات، قروض - تضاءلت إمكانية تعبئة الموارد الذاتية والمحلية وتوجيهها، وصاحب ذلك كله اختلال واضح في توزيع الدخول لصالح الشرائح الطبقية العليا وضد مصالح الشرائح الدنيا والوسطى، كما حدث خلل واضح في هيكل توزيع الأجور بين القطاعين العام والخاص وبين السكان بوجه عام، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الطبقية، وتفاقم التفاوتات في مستويات المعيشة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة[٢٤].

كما صاحب ذلك كله نشوء شرائح طبقية جديدة وهي شرائح الوسطاء والوكلاء والسماسرة والمنتفعين والمستوردين، تلك التي حققت معدلات ثراء فاحشة بطرق أغلبها غير مشروعة. لقد أفصحت هذه الشرائح بممارستها عن الانفتاح وتبعاته، فانتشرت قيم الثراء السريع والعمولات والرشوة والنفعية العالية، وتعقدت العلاقات الإنسانية إلى

(٢٤) جلال أمين: الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٥٢

حد بعيد، وانتشر النمط الاستهلاكي الترفي البذخي في مصر، الأمر الذي أدى إلى تراجع النسق القيمي في المجتمع، كما امتد الفساد إلى القطاعين العام والخاص فاستطاع العاملون في القطاع العام والهيئات الحكومية والعامة تكوين الثروات الضخمة، بالرشاوي والعمولات والاختلاسات والسرقات، مقابل تسهيل الأمور للقطاع الخاص، كما حقق العاملون في القطاع الخاص ثروات هائلة من خلال الإتجار في السوق السوداء التي فرضتها ظروف الندرة الشديدة في بعض السلع والاستيلاء على الخدمات المدعومة حكومياً، والتهريب للداخل والخارج وغيرها من صور الفساد.

ومن ثم فرغم أن السادات قد استطاع أن يبلور ويروج لسياسته الانفتاحية، إلا أنه وبعد مرور سنوات ثلاث اتضح أن هذه السياسة قد فقدت بريقها بالفعل لدى الجماهير التي تصورت أنه يمكن لهذا الانفتاح أن يضع حداً لويلات الحرب والحرمان والفقر. ومع ازدياد زعزعة الثقة في أجهزة الدولة ومؤسساتها، ومع الإفراط في تقديم الوعود التي لم تتحقق، ومع تراكم تداعيات الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تولدت مشاعر قوية ضد نظام الحكم زكتها وضعية الحرمان النسبي والافقار الاقتصادي والاجتماعي المستمرين اللذين عانت من وطأتهما بصفة خاصة الطبقات الدنيا والوسطى، اللتين تمثلان معاً ما يزيد على (٧٥٪) من السكان، ومن هنا فقد تفجرت المعارضة السافرة من الجماهير للنظام[٢٥].

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص١٥٩.

وقد كانت الإضرابات العمالية المتتالية في مختلف مدن الجمهورية خير دليل على ذلك (القاهرة، الإسكندرية، حلوان، بورسعيد، الدقهلية، كفر الدوار) وكذلك موجات الإضرابات الجماهيرية الشعبية العامة، خاصة طوال عامي (١٩٧٥) حتى (١٩٧٧)، إلى أن بلغت ذروتها في الانتفاضات العفوية التي شملت جميع أنحاء المجتمع المصري، وعمت التظاهرات وأعمال العنف على مدى يومين كاملين، وترجمت الجماهير الثائرة غضبتها الاجتماعية بتحطيم المباني التي مثلت أجهزة الدولة والمشروعات الرأسمالية ومحال الترف الاستهلاكي والملاهي والنوادي الليلية، كما هاجمت الجماهير أقسام الشرطة، وعجزت قوات الأمن عن المواجهة ولم تخمد الانتفاضة إلا بعد نزول الجيش إلى الشوارع، وإعلان الأحكام العرفية. لقد كشفت هذه الأحداث عن مدى ضعف ووهن النظام الحاكم وتحالفاته، ومدى اغتراب سياستهما بالنسبة لقطاعات عريضة من المجتمع، كما كانت مؤشراً على مخاطر التحالف الغريب مع الفئة الحاكمة المهيمنة داخل السلطة. هكذا انتهت مجمل سياسات النظام الاقتصاديةإلى أزمة مجتمعية شاملة لمختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ووصلت به إلى حالة من التفسخ الاجتماعي والتحلل القيمي والحضاري، وخلقت الكثير من بؤر التوتر والانفجار في المجتمع، وفتحت الطريق رحباً واسعاً لتنامي الجماعات الأصولية المسلحة، التي استخدمت العنف المبرر بدعاوي دينية[٢٦].

---

(٢٦) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

وفي مواجهة حدة هذه الإضرابات لم يكن هناك بدٌّ أمام النظام سوى تبني استراتيجية أكثر شراسة، تضمنت التراجع عن الوعود والانجازات التي حدثت في البداية في المجال السياسي والديمقراطي، لقد سحب النظام محاولته لتطبيق المبدأ السادس من مبادىء ثورة تموز/يوليو (١٩٥٢) وهو إقامة ديمقراطية سليمة. فشرع في إصدار قوانين أخرى، فبعد شهر من الانتفاضة الجماهيرية جاء قانون «حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي» ثم قانون «الأحزاب السياسية» وغيرها من القوانين التي أغلقت باب الديمقراطية مرة أخرى[٢٧].

في بداية الأمر تميزت الفترة الأولى من عهد السادات (١٩٧١ ـ ١٩٨١) بقدر وافر من الحرية السياسية والديمقراطية، لو قورنت بما كان عليه الوضع إبان الحكم الناصري، فقد أصدر السادات مجموعة من القوانين المشجعة للديمقراطية وحرية المشاركة والتعبير السياسي، والتي انعكست بالتالي على بنية مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها، ففي آيار/مايو (١٩٧١) أصدر قراراً بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين بما فيهم جماعة الإخوان المسلمين، ثم تبعه القانون (٣٤) لنفس العام ومجموعة قرارات تابعة له بشأن تصفية الحراسات، ثم القانون (٢٣) لسنة (١٩٧٢) للحد من ظاهرة الاستبعاد السياسي، فسمح (لأعداء) الثورة والخاضعين لقانون الاصلاح الزراعي بدخول المؤسسات السياسية والمشاركة في العمل السياسي. ورغم ذلك كله فإن أول خطوة عملية نحو إجراءات التحول الديمقراطي لم تظهر وتتم إلا

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

في خضم ورقة تشرين أول/أكتوبر (١٩٧٤) والتي أتاحت بدورها للقوى المختلفة أن تعبر عن إرادتها، على أن تتبنى الدولة الاتجاه الذي يحظى بصيغة الأغلبية.

كما تقرر القبول بتعدد التوجهات السياسية (١٩٧٥) داخل الاتحاد الاشتراكي وسُمِحَ بانشاء منابر سياسية ثلاثة فقط من بين أربعين طلباً قُدمَتْ لإنشاء منابر رأي، ورغم أنه قد تم فرض ثلاثة التزامات على المنابر في عملها السياسي (مبادىء الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية والسلام الاجتماعي) إلا أنها كانت خطوة متقدمة قياساً على ما كان سائداً إبان الحكم الناصري، بما في ذلك من توسيع مجال المشاركة السياسية والتحول من ضرورة تبني مبدأ الإجماع السياسي، من خلال التنظيم الواحد إلى مبدأ التعددية السياسية والحزبية. ولقد خاضت هذه المنابر الثلاث (اليمين والوسط واليسار) انتخابات ١٩٧٦ لمجلس الشعب وفاز تنظيم الوسط الحكومي بنسبة (٨٢٪) من مقاعد المجلس في ظل انتخابات على قدر من الحياد والنزاهة عن مثيلاتها السابقات، وبحلول شهر تشرين ثاني/أكتوبر (١٩٧٦) تحولت هذه المنابر إلى أحزاب شرعية، إلا أن النظام استمر في رفضه لقيام أي حزب ديني، وكذلك أي حزب يمثل الاتجاه الناصري، كما سمح لحزب الوفد في بداية عام (١٩٧٨) بالعودة ولكن الحزب، احتجاجاً على سياسات الحكومة القمعية إزائه اضطر لحل نفسه[٢٨].

---

(٢٨) مصطفى كامل السيد: مصدر سبق ذكره، ص٧١.

هذه هى وضعية الأحزاب السياسية، أما فيما يتعلق بالمكونات الحيوية الأخرى من جسد المجتمع المدني في مصر ووضعيتها السياسية والاجتماعية في إطار فترة الانفتاح الاقتصادي، فنجد أن النقابات المهنية كانت قد شهدت وضعاً مماثلاً لوضعية الأحزاب السياسية ولكن بشكل مختلف نسبياً، ففي البداية حدث تطهير للنقابات بدأ بحل مجالس إداراتها (آيار/مايو ١٩٧١) ثم إجراء انتخابات جديدة على أثرها تم استبعاد من كان وثيق الصلة بالتنظيمات الاشتراكية، وأعقب ذلك فترة مارست فيها إدارات النقابات مهامها وأعربت عن مواقفها إزاء القضايا القومية بدرجة ملحوظة من الحرية، وقد امتد ذلك إلى عام (١٩٧٨)، حتى صدور قانون (حماية الجبهة الداخلية) في أعقاب اعتراض بعض القيادات النقابية والشخصيات العامة على المعاهدة المصرية (الإسرائيلية)، وبتصاعد المواجهة تم حل مجلس إدارة بعضها (المحامون بالتحديد) وتعيين مجالس أخرى[٢٩].

كذلك فقد شهدت هذه الفترة الزمنية انتعاشة كبرى للحركة الطلابية حيث تأسست العديد من التنظيمات واللجان الخاصة بالطلبة والتي قادتهم في مسيرات وتظاهرات واعتصامات، مضادة للنظام، فكانت هناك (اللجنة الوطنية) التي قادت حركات الاحتجاج بجامعتي القاهرة وعين شمس (كانون ثاني/يناير ١٩٧٢) ولجنة الدفاع

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧١.

عن الديمقراطية ولجان مناصرة الثورة الفلسطينية، كما كان هناك نادي الفكر الناصري، وأعضاء الفكر الاشتراكي التقدمي. ومع كثرة المظاهرات والاحتجاجات التي قام بها الطلبة، لم يهدأ للنظام بال حتى وجه ضربات متتالية لها، منها إلقاء القبض على قيادات هذه الحركة، ثم إخضاع الاتحادات الطلابية لرقابة الأساتذة الذين يعملون بوصفهم مستشارين للاتحادات الطلابية، وذلك بموجب اللائحة الطلابية الجديدة التي أقرت ـ رغم ذلك ـ رأي الطالب في التعبير عن توجهاته في إطار الخط السياسي العام، وبعد ذلك تدريجياً أصبحت موافقة جهاز الأمن شرطاً رئيساً للتقدم لعضوية الاتحادات الطلابية[٣٠].

أما فيما يتعلق بالموقف إزاء الجماعات الأصولية الطلابية فقد اتخذ النظام السياسي نهجاً مخالفاً، حيث بدأ هذا التيار يتنامى وينتشر بين الطلاب داخل الجامعة منذ عام (١٩٧٥)، فكان الطلاب ذوو التوجه الإسلامي هم من اعتمد عليهم النظام في ضرب «أصحاب الأيديولوجية الأخرى»[*].

فعهد من خلال قياداته إلى توجيههم والشد من أزرهم وإمدادهم بالمال والسلاح الأبيض، مما سمح لهم بالسيطرة على الجامعات

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٧١.

(*) كلف الرئيس أنور السادات، رجل الأعمال المصري المليونير عثمان احمد عثمان بتقديم الدعم المالي للتيار الأصولي في الجامعات المصرية لمواجهة الطلبة من التيارات اليسارية والاشتراكية والناصرية.. حتى وصلت المواجهات بالسلاح الأبيض إلى إسالة الدماء.

المصرية في غضون أربع سنوات من بداية حكمه، وأضحوا بمثابة مراقب جمعي أو رقيب على سياسة الحكومة، ما يلبث أن يعلن عن اعتراضه السافر على توجهاتها.

وترتيباً على ذلك فقد ساد الطابع (الإسلامي) في المظهر العام داخل الجامعة، إبان هذه الفترة، فأضحى الإسلام بالجملة هو موضوع الجامعة ومحور المناقشات العامة والخاصة، وسادت اللغة العربية وكثرت الألفاظ الإسلامية، وكان الطلبة يقومون فيؤذنون أثناء المحاضرات وفي داخل المدرجات ولم يكن بإمكان الأستاذ الجامعي حينئذ أن يعارضهم أو يعلن تذمره، كما امتلأت مساجد الجامعة وساحاتها ومدنها الجامعية بالطلاب والأساتذة في صفوف الصلاة، وتداول الوسط الجامعي قضايا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحق تغييره ووسائل ذلك، والشورى والحجاب والنقاب، كما سادت معارض الكتب الدينية، والمحاضرات الإسلامية، كما سمح الأمن الجامعي لبعض علماء الإسلام بدخول الجامعة لإلقاء محاضرات، (كالشيخ سيد سابق والشيخ محمد الغزالي) وبدأت المساجلات الثقافية تناقش آراء ودعاوي العلمانية والناصرية والشيوعية في المجالات الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية[٣١].

والحقيقة أن تعاطف النظام مع الطلبة الأصوليين لم يأت منفصلاً

---

(٣١) جيلن كيبل: النبي والفرعون: ترجمة أحمد خضير، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٣٣.

عن لجوئه إلى الدين الإسلامي بوصفه مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة الوطنية، وموروثاً ثقافياً وايديولوجياً تلتف وتنسج حوله خيوط الهوية الوطنية، وذلك من أجل تحريف وتمويه الصراع الاجتماعي وتمييع حالة اللامساواة وتضييع مهددات شرعيته السياسية التي بدأت في التآكل. ومن هنا فقد أعلنت الزعامة السياسية في البداية توجهاتها الدينية، ومنذ اللحظات الأولى لتولي الحكم، كان هناك إعلاءً للشعارات الدينية، فأصبح رئيس الدولة هو «الرئيس المؤمن» وشعار الدولة هو «دولة العلم والإيمان»، الإيمان الذي اعتبرته قيمة أساسية من قيم المجتمع، وكانت هناك دعوة لرجال الدين «الرسميين» لتدعيم دولة العلم والإيمان (فهذه أمانة يجب حملها)، وظهرت الدعوة إلى محاربة الصليبية والصهيونية ومواجهة الغزوة الشرسة، التي تستهدف العقيدة والمصير والأجيال القادمة[٣٢].

كما برز الاهتمام بمتابعة المؤتمرات الإسلامية، سواء داخل القطر المصري أو خارجه، فكان الحرص من الزعامة السياسية على وجود مصر الدائم فيها والاهتمام بمقابلة الوفود الإسلامية والتأكيد على دور مصر الحضاري في حمل أمانة الدعوة، وتقديمها بوصفها حامية الدين ومقدساته وتراثه، فهى البؤرة الإسلامية وما يحدث داخلها ينعكس بالضرورة على ما يوجد خارجها، «فقلاقل المنطقة كلها أصداء لقلاقل مصر»، وكان الحرص كذلك على الوجود الدائم في

(٣٢) المصدر نفسه.،ص١٣٧.

المناسبات الشعبية الدينية والتأكيد على خطورة ورهبة «الامتحان الحضاري» الذي تمر به مصر، وضرورة الإخلاص لله، والصلاة لاجتيازه.

كما انتشرت قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، وكثرت المناقشات البرلمانية بين الأحزاب السياسية والاتجاهات الدينية، وبين مصر والأنظمة العربية في الخارج، وانتهى الأمر في الداخل باعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع. كذلك بدأ إنشاء المساجد الحكومية ومضاعفتها(*)، كما ازداد الاهتمام بالمؤسسة الدينية الرسمية ـ الأزهر ووزارة الأوقاف ـ كما تسارع رجال الأعمال والفنانون في بناء المساجد لإطلاق أسمائهم عليها للدعاية الانتخابية أو للإعفاء الضريبي. كذلك فقد سخرت الدولة مؤسساتها الإعلامية للأهداف ذاتها، وهي صبغ المجتمع المصري بالصبغة الإسلامية، ومن هنا زادت الجرعة الدينية في البرامج الإذاعية والتليفزيونية، ففي إحصاء للاذاعة والتليفزيون لعام (١٩٧٧) وصل إرسال البرامج الدينية إلى (٣٣) ساعة يومياً(**).

وفي الوقت نفسه لجأت القيادة إلى انتقاء بعض المفاهيم الدينية

(*) بلغ عدد المساجد في عصر السادات أربعين ألف مسجد، أي بزيادة عشرين ألف مسجد عما كان سابقاً، منها ستة آلاف جامع فقط تابعة لوزارة الأوقاف المصرية. انظر: أحمد حسين حسن، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

(**) ينظر: حمدي حسن محمود: الاتجاهات الدينية في برامج الإذاعة المصرية، دراسة تحليلية لعينة من البرامج الدينية (١٩٦١ ـ ١٩٨١)، رسالة دكتوراة في قسم الصحافة والإعلام بجامعة القاهرة، ١٩٨٥، الفصل الثاني ومابعده.

وتكرارها، مثل الإيمان والأصالة والصبر والصلابة والمحبة والأمل والتوفيق والهداية، فالصبر على سبيل المثال يعني القدرة على الانتظار وعدم التسرع في فعل أي شيء، والصبر على المكاره وهى الأزمات الاقتصادية الطاحنة، وتأجيل الصراع والقضاء على فورة الغضب في القلوب، ويكون البديل هو الأمل والمستقبل الذي يحمل إمكانات أفضل، ولكن المقصود كان خداع الذات والإيهام بسراب واستجداء المزيد من الشرعية وخاصة بعد انتفاضة كانون ثاني/يناير (١٩٧٧)، حتى يستعيد النظام ولاء الجماهير. فيظهر «أمير المؤمنين» و«خامس الخلفاء الراشدين» باسم «محمد» أسوة بالنبي، على شاشات التليفزيون مرتدياً الجلباب الأبيض وبيده مسبحة، قارئاً للقرآن أو متشحاً بحزام أخضر وبيده عصا، مثل عصا موسى، يظهر مصلياً، يداه على صدره يتمتم بشفتيه ويغلق عينيه، يعتكف في الأواخر من رمضان في سيناء، بوادي الراحة مختلياً للتعبد والابتهال، يدعو إلى بناء مجمع للأديان في سيناء، للتآخي والمحبة، ملقباً نفسه باسم «كبير العائلة المصرية» الذي تجب له الاحترام والطاعة واعتناق أفكاره والبعد عن مناقشتها، واضعاً قوانين أسماها «أخلاق القرية» التي تفرض الالتزام بالتقاليد ورفض التمرد ونبذ العصيان[٣٣].

ومن هنا فاعتماد النظام على استخدام الدين وتوظيفه

(٣٣) عبدالعظيم رمضان: جماعات التكفير في مصر: الأصول التاريخية والفكرية، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٢١.

أيديولوجياً قد أفسح المجال رحباً واسعاً لتنامي مظاهر التعصب الديني كي يفرخ ويتزايد ويستفحل أمره وتشتد سطوته إلى حد الخروج عن طوع الذين قد تولوه بالرعاية منذ البداية، من أجل قهر الخصوم السياسيين والمعارضين وإسكاتهم وعزلهم عن الجماهير الشعبية ودمغهم بالكفر والإلحاد والعمالة للخارج والخيانة وخراب الذمة، فمن لاإيمان له لا أمان له. كان التنديد بهم لا يخلو منه أي خطاب سياسي.

وفي هذا الإطار زادت قوة الجماعات الأصولية وخصوصاً داخل الجامعات، حيث استطاعت أن تجتذب الشباب المهاجرين من الريف الذين أصيبوا بالاغتراب والهامشية وعدم القدرة على التكيف مع حياة المدن، فقد كان معظمهم ينتمي إلى الشرائح البرجوازية الصغيرة في الريف والتي غدت حياة المدينة، على اتساعها وتطرفها سواء بالغنى الفاحش أو الفقر الموحش والفساد والوحدة والاحباط وانعدام التوجيه الأخلاقي والقيمي، بالنسبة لهم غريبة كلية. لم يقدم الانفتاح لهؤلاء سوى القليل، ومن ثم عاشوا وضعية من الاضطراب والتشويش الأيديولوجي وافتقار وغياب المعايير، وجد الشباب أنفسهم محاطين بفجوة واسعة بين القيم والتطلعات والتوقعات القديمة التي نشأوا حولها، والوضعية الجديدة التي يجب التعامل معها، فعاشوا حالة من الانفصام بين الذات والمجتمع، تختفي فيها مؤشرات المكانة الاجتماعية ورموزها وتتضارب وتختلط آليات الحراك وقنواته وتتراجع قيم التعليم والعمل والانجاز والتفوق العلمي، وتصعد نوعيات أخرى من

الأعمال والحرف التي تزكي قيماً جديدة، تصيب النسق القيمي القائم بالتهتك والاهتراء.

لقد أدرك هؤلاء الشباب أنهم فعلوا كل ما طلبه منهم المجتمع، ومع ذلك فهم هامشيون لا حول لهم ولا قوة، معظمهم لا يستطيع أن يلبي مطالبه الأساسية والمشروعة مثل السكن والزواج، ومعظمهم يشعر أن كل ما حوله يتغير وبلا سبب مفهوم وأنه عاجز عن السيطرة أو حتى المشاركة في إحداث أو منع هذا التغيير.

وهكذا فقد تحللت مشاعر الانتماء للوطن والمجتمع والنظام الذي لا يفي بالاحتياجات الأساسية، ومن ثم فهو فاقد للشرعية والمصداقية، ولقد أيد ذلك نقص القنوات الشرعية المؤسسية للمشاركة والتعبير السياسي، القنوات التي يمكنها أن تستوعب المطالب الشعبية، فالتقييد الشديد المفروض على حرية النشاط السياسي وضعف التعددية السياسية وتكبيل إمكانية الحركة خارج عباءة السلطة، بالقيود القانونية والتشريعية على الحريات العامة، كل ذلك أفضي إلى حتمية اللجوء إلى بديل آخر[٣٤].

وهنا يبرز (الإسلام) كنسق متكامل من القيم والمعايير، وكأداة وظيفية مناسبة للتغيير الاجتماعي السياسي والتربوي، والعمل من داخل النظام وفي إطاره وبقواعده وبعض آلياته، كخطوة أولية يتزامن معها، وتتبعها عملية التغيير الاجتماعي الكبرى.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص٣٦١.

المبحث الثالث
مرحلة السبات والانتظار

رابعاً - فترة إعادة الحسابات (١٩٨١ - ٢٠٠٠):

حينما تسلم الرئيس محمد حسني مبارك إدارة البلاد، بعد اغتيال نور السادات في حادث المنصة يوم ٦ تشرين أول/أكتوبر ١٩٨١، اتسم لاقتصاد بسمات تكسبه صفة الأزمة، فمعدل التضخم مرتفع ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفض، وارتفع معدل البطالة وتسارع معدل النمو السكاني بما يفوق نمو الناتج القومي الاجمالي، وانخفضت القيمة، والخلاص من وضعية الاغتراب وفقدان الهوية والتغريب، أداة في متناول الجميع، وهي ذات قدرة على التنظيم والتثوير والتبرير، أداة تخلق الفرصة للتعبير عن الذات. وهنا ركزت الجماعات الأصولية على وضعية الفقر والحرمان والاحباط والتبعية وضياع الهوية، وهنا أيضاً تعالت أصوات (المستضعفين) بالاستجابة، فدعت إلى محاربة الظلمة والكفار وطالبت بالثأر للمعدمين الذين حرموا نصيبهم من الحياة الدنيا. ومن هنا نجحت الجماعات الأصولية (المسلحة) في استثمار مناخ السخط والمعاناة، وجعلت من هذه الجموع الساخطة مادة بشرية خام قابلة للتأييد الفاعل.

وفي لغة بسيطة سهلة وليست غريبة، أقنعت الجماعات الأصولية

قطاعاً كبيراً من جموع المهمشين المحرومين: إن هذا المجتمع بمباهجه ومفاسده ليس مجتمعنا على الإطلاق، نحن جماعة المؤمنين، وهو مجتمع الجاهلية والكفر، ومن ثم فلم يعد أمامنا أي نصيب موضوعي للتماثل معه، بعد أن حكم علينا بوضعية القهر والحرمان على كافة المستويات، علينا إذن اعتزاله والانسلاخ عنه وهجره لنخلق المجتمع البديل الذي يحقق ذواتنا وأفكارنا في بناء الأسرة والمدرسة والمجتمع والدولة، وفي مرحلة تالية علينا تدمير هذا النظام الفاسد وتصفيته تماماً، لنقيم على أنقاضه نظاماً طاهراً ونقياً(٣٥).

وأعيدت الكرّة مرة أخرى، عاد النظام إلى الدين ليدفع عن نفسه تهمة الكفر فعنى بالدعوة الإسلامية، وخطى خطوات هى في الواقع تساعد هذه الجماعات وتؤيدها وتهيىء لها التربة الخصبة، لنشر تعاليمها وأفكارها. وأصبح بالتالي سلاح الدين متاحاً للفريقين، النظام والجماعات، فالأول يلجأ للدين لتبرير وتغطية سياساته، والثانية التي أضيرت مصالحها بفعل هذه السياسات، قد لجأت هى الأخرى إلى الدين لتبرير مطالبها في العدل والحرية والمساواة والمشاركة. لقد كان سلاح التكفير، خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة من حكم السادات، مشهراً وارداً في الأذهان من خلال أجهزة الإعلام وعلى قارعة الطريق(٣٦).

---

(٣٥) محمد مورو: تنظيم الجهاد، جذوره، سياسته ـ الشركة العربية الدولية للنشر والإعلام، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٥٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص١٦٠.

وهنا نما تيار العنف في المجتمع واكتسب قدرة ذاتية على الحركة، مكنته من التصرف المستقل الذي يتجاوز قدرة النظام على تطويعه وكبح جماحه والسيطرة عليه، كما اتجه هذا التيار إلى اعتماد العنف وتكريس العزلة عن الآخر السياسي والآخر الديني، وكانت المحصلة النهائية لذلك كله الرأس الحاكم للنظام السياسي القائم[٣٧].

ومن ناحية ثانية زاد استغلال الجماعة للوضع الاقتصادي العام لصالحهم، ففي الوقت الذي تعتمد فيه جماعة (الإخوان المسلمون) على استراتيجية العمل الحقيقية لارتفاع أجور موظفي الحكومة والقطاع العام إذا قارناها بارتفاع الأسعار خلال الفترة (٧٤ ـ ١٩٨٨)، فقد أضحى بذلك نحو (٤٠٪) من السكان يعيشون تحت خط الفقر، كما تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية، ومن هنا ومع ضعف البنية الانتاجية والاقتصادية للمجتمع المصري وعجزه عن الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين وتبعيته للخارج ونهب موارده وشل قدراته على النمو بالموارد الذاتية، زادت أطراف معادلة العدالة الاجتماعية اختلالاً وازداد حرمان ومعاناة الفئات المهمشة والفقيرة والمحرومة، ومن ثم فقد اضطرت الحكومة المصرية إلى توقيع اتفاقاً مبدئياً مع

(٣٧) هالة مصطفى، الإسلام السياسي في مصر، من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٣.

صندوق النقد الدولي (١٩٨٧) تم على أثره جدولة الديون من أجل تخفيف حدتها، ورغم ذلك فقد ظلت الوضعية متأزمة[٣٨].

ويضاف إلى ما سبق فقد شهد المجتمع المصري ـ زيادة حادة في الأسعار (٨٤ ـ ١٩٩٤) بمعدل (٥٠٠٪)[*] في مقابل زيادة طفيفة في أجور العاملين في القطاع العام والحكومة، وزيادة غير متناسبة أيضاً في متوسط الأجر السنوي للفرد بمعدل (٢٥٪) ـ تفاوتاً حاداً في توزيع الدخول بين المواطنين تفاوتاً من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر، فمن خلال بحث الدخل والانفاق والاستهلاك الذي أجري بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) اتضح أن نسبة الفقراء في حضر المجتمع المصري بوجه عام تصل إلى (٣٥,٨٨٪)، أي أنهم يعيشون تحت خط الفقر المطلق فلا يحصلون على احتياجاتهم الأساسية من السلع الغذائية وغير الغذائية، كذلك كانت نسبة الفقراء في القطاع الريفي المصري بوجه عام تصل إلى (٣٤,١٠٪)، كما أن ريف الوجه القبلي بمفرده يستأثر على (٦٣,١٤٪) من اجمالي فقراء الريف المصري كلية[٣٩].

(٣٨) سعد حافظ: آليات التحول الرأسمالي ومستقبل الرأسمالية في مصر، ط١، مركز البحوث العربية بالاشتراك مع مركز الدراسات والبحوث والخدمات القانونية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤، ص١١٧.

(*) ينظر: جلال أمين، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١١٩.

وعلى صعيد آخر فقد فرضت هذه السياسات تأثيراً سلبياً إلى حد كبير على الإنفاقات الحكومية الموجهة إلى الخدمات العامة التي تعتمد عليها وتستفيد منها جموع الجماهير الشعبية والفئات الفقيرة.

ويرتبط بكل المشكلات السابقة، مشكلة البطالة وهي من أكثر المشكلات الاقتصادية حدة وإزماناً، إذ أن تطبيق هذه البرامج لم يقدم شيئاً إيجابياً للتغلب عليها بل زاد الأمر تفاقماً، حيث ارتفعت أعداد المتبطلين عن العمل من (١,٥ مليون نسمة) عام (١٩٧٩) إلى (٢,٨) مليون نسمة عام (١٩٨٦)، أي حوالي (٢٠٪) من إجمالي قوة العمل الرسمية، هذا في حين أشارت تقديرات أخرى إلى أن هذا العدد هو (٢) مليون نسمة، وتقديرات ثالثة غير رسمية إلى (٤) ملايين نسمة، هذا في حين أشارت إحصاءات منظمة العمل الرسمية إلى أن معدل البطالة وصل في مصر، بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي، إلى (١٤٪) عام ١٩٩٢[(٤٠)].

وهكذا مع المضي قدماً في تنفيذ هذه السياسات إزداد عدد الضحايا والمتضررين منها. ويتضح ذلك جلياً بصفة خاصة لدى الفقراء الذين كانت تضعهم دخولهم النقدية عند حافة الفقر، ومع السير في هذا الاتجاه زُج بهم في هاوية الفقر وظهر من يسمون بالفقراء الجدد، وفي الوقت نفسه ظهرت فئة من الأثرياء الجدد، وهم

---

(٤٠) هبة الليثي: مسألة توزيع الدخل وخصائص الفقر في مصر، «بحث» ـ مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص٣.

الذين أثروا بشكل شرعي وغير شرعي، من مشروعات القروض والاستيراد وغيرها، فلأول مرة تخترق مصر خط الفقر بنهاية عام ١٩٩٤[٤١].

مع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق تصاعدت موجات الاضراب والاحتجاج، وارتفعت مؤشرات العنف لدى شرائح الشباب وهى الأكثر تضرراً من هذه السياسة، إذ لم يكن هناك تواز على الصعيد السياسي مع ذلك، أي لم يكن هناك سياسة «للخصخصة السياسية». إن جاز التعبير، تتوازى مع الخصخصة الاقتصادية، لم يكن هناك المزيد من التحول الديمقراطي الحقيقي، ومن هنا نشأت التوترات التي تعتري عملية التحول الديمقراطي والمؤسسات والتنظيمات التي يقع على عاتقها عبء هذا التحول وهى تنظيمات المجتمع المدني[٤٢].

والذي يميز المجتمع المدني في فترتي الثمانينات والتسعينات كونه ساحة لتصارع ثلاث قوى رئيسة هى: التيار الإسلامي السياسي ممثلاً في (جماعة الإخوان المسلمين) والثانية هى التنظيمات اليسارية والليبرالية، سواء الشرعية منها أو المحجوبة عن الشرعية (الشيوعيين)، ثم أخيراً النظام السياسي والذي يعتمد كثيراً على آليات الهيمنة المادية في حفظ ما يتأسس له من نفوذ في إطار مؤسسات هذا المجتمع.

---

(٤١) المصدر نفسه، ص٥.

(٤٢) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

لقد تميزت فترة منتصف التسعينات خصوصاً، بجو من التوتر الشديد والاحتقان السياسي البالغ، إذ شن النظام السياسي حرباً لا هوادة فيها داخل أرجاء المجتمع المدني المصري - بل وخارجه - ضد مختلف فصائل الجماعات الأصولية، بما فيهم جماعة الإخوان المسلمين - بعد انتهاء الهدنة بينهم في الثمانينات - والتي دارت رحاها واشتدت بعد اتهام النظام للإخوان بالتعامل والتواطؤ مع الجماعات الأصولية العنيفة، وإيوائها الأعضاء وإمدادهم بالسلاح، ثم تخوف النظام من امتداداتهم وتغلغلهم في مراكز الأعصاب الحساسة وأقوى قلاع المجتمع المدني وهى النقابات المهنية، فضلاً عن نشاطهم واتصالاتهم الداخلية والخارجية على السواء. ومن هنا أقدم النظام على اعتقال أعداد كبيرة من قياداتهم ونشطائهم وتقديم ما لا يقل عن (٩٠) نشيطاً منهم إلى محاكم عسكرية غير دستورية أو قانونية بدءاً من كانون ثاني/يناير (١٩٩٣). وقد اكتملت الأركان الرئيسة لهذه الأزمة بتزامن هذه الإجراءات المضادة مع الهجوم المفاجيء على النقابات المهنية وإصدار القانون (١٠٠) لسنة (١٩٩٣) وتعديلاته (١٩٩٥)، بهدف إحكام القبضة الحديدية على النقابات ولإزاحة التغلغل والانتشار الأصولي منها، ثم تبع ذلك إصدار (قانون الصحافة) بهدف تكميم الأفواه وإرهاب الصحفيين عن متابعة أخبار الفساد واستغلال النفوذ[٤٣].

---

(٤٣) سلوى العامري: استطلاع رأي المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية، ط١، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص٢٤ - ٢٥.

ولعل القراءة لخريطة الأحزاب السياسية إبان فترتي الثمانينات والتسعينات تكشف عن وجود حوالي خمسة عشر حزباً[٤٤]، وبعض القوى السياسية، يمكننا بلورتها جميعاً في إطار ثلاثة أجنحة رئيسة

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ص٣١ - ٣٣. وكذلك ينظر: هالة مصطفى: الأحزاب، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٣٤، ويمكننا تصنيف الأحزاب المصرية المعاصرة وفقاً لتاريخ نشأتها إلى ثلاثة أجيال، وذلك على النحو التالي:

- **الجيل الأول (تأسس عام ١٩٧٦) ويضم:**
  ١ - حزب مصر العربي الاشتراكي.
  ٢ - حزب الأحرار الاشتراكيين.
  ٣ - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.
- **الجيل الثاني (تأسس خلال الفترة ٧٦ - ١٩٩٠) ويضم:**
  ٤ - الحزب الوطني الديمقراطي.
  ٥ - حزب الوفد الجديد.
  ٦ - حزب العمل الاشتراكي.
  ٧ - حزب الأمة
- **الجيل الثالث (تأسس خلال الفترة منذ ١٩٩٠ - ٢٠٠٠) ويضم:**
  ٨ - حزب الخضر المصري.
  ٩ - الحزب الاتحادي الديمقراطي.
  ١٠- حزب مصر الفتاة.
  ١١- الحزب العربي الديمقراطي الناصري.
  ١٢- حزب الشعب الديمقراطي.
  ١٣- حزب العدالة الاجتماعية.
  ١٤- حزب التكافل الاجتماعي.
  ١٥- حزب الوفاق الوطني.

لها (حزب الوفد الليبرالي الجديد) وثانيها (التحالف الإسلامي الإخواني والعمل الاشتراكي والأحرار والأمة) وثالثهما قوى اليسار وتضم (حزب التجمع الوطني التقدمي والفصيل اليساري المنشق عن حزب العمل الاشتراكي والحزب الناصري)، وفضلاً عن ذلك فهناك بعض الأحزاب الصغيرة (أحزاب الظل) والتي جاء معظمها إلى الساحة بحكم محكمة الأحزاب «الخضر - الشعب الديمقراطي - المصري العربي الاشتراكي - مصر الفتاة - العدالة الاجتماعية - الوحدة الديمقراطي - المصريين المغتربين»، ويأتي على رأس كل هذه جميعاً (الحزب الوطني الحاكم).

وبالنظر إلى عدم كفاءة وفعالية هذه البنى الحزبية المعارضة على مستوى برامجها السياسية والانتخابية وسياساتها المعلنة أو القوى الاجتماعية والسياسية التي تمثلها وتخاطبها وتتبني مصالحها، أو على مستوى الممارسة الواقعية، أي من حيث قدرتها على النفاذ إلى أعماق المجتمع المصري وتأسيس أرصدة جماهيرية تساندها وتشكل لها ذخيرة انتخابية متنامية تعضدها عند الحاجة، فإن المحصلة العامة أصبحت سلبية.

وإزاء هذه الحالة المتردية للأحزاب وقوى المعارضة (الشكلية)، وموقف النظام السياسي منها جميعاً، شكلت المعارضة الأصولية - جماعة الإخوان المسلمين بالتحديد - أقوى معارضة للنظام السياسي حتى الآن، فرغم أنهم لا يشكلون حزباً سياسياً وما زال ينكر النظام عليهم هذا الحق، إلا أنهم يتسمون بسمات تجعلهم يفوقون التجسيد

الواقعي الحقيقي لأي حزب (شكلي)؛ من حيث وضوح التوجه السياسي والأيديولوجي للجماعة وتميزه، ووضوح المعالم كمنظمة سياسية مترابطة ومعقدة، وكثرة عدد أعضائها والمتعاطفين معها، وتمكنها من دخول البرلمان وخوضها الانتخابات الوطنية تحت شعاراتها الخاصة، ثم قوة وعمق انتقاداتها ومعارضاتها للنظام وممارساته.

في ضوء هذه الأرضية الصلبة سعت الجماعة ـ وحققت نجاحات واسعة بذلك ـ إلى اكتساب وجذب قطاعات عريضة من السكان باختراق كافة طبقات المجتمع الأكبر وتأسيس جمهور من الناخبين في بيروقراطية الدولة وبين المهنيين الشباب والبرجوازية وكذا الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى[٤٥].

ويؤدي الطرح الدائم من قبل الجماعة لمدى مشروعية النظام القائم، بل ومدى مشروعية النسق الاجتماعي القائم بأكمله، وذلك استناداً إلى الأيديولوجية الإسلامية، والاستناد إلى أن أية حكومة وطنية في ظل مجتمع إسلامي إن لم تكن تعتمد إلى شرع الله فهى حكومة غير شرعية، ومما يزيد في درجة الاقناع والمصداقية اللذين تتمتع بهما الجماعة، تلك القواعد الاجتماعية والجماهيرية التي تستند عليها، فهى تبدو بالنسبة لهذه الجماهير الشعبية أكثر القوى السياسية الموجودة قدرة على امتلاك وتجهيز وتشغيل (البديل

---

(٤٥) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، ط١، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٤٢٠ ـ ٤٢١.

الإسلامي)، على الأقل من الناحية النظرية. ووقوفها على أرضية الدين التي تصوغ المشروع الاجتماعي الإسلامي الذي لم يترجم بعد إلى سياسات مباشرة في معظم جوانبه.

ورغم إصرار النظام السياسي على عدم منح المعارضة الأصولية الحق في تأسيس أحزاب سياسية، مع إعلان النظام في الوقت ذاته عن توجهاته الليبرالية والديمقراطية - الأمر الذي يوقعه في إشكالية الثقة والمصداقية - فإن الجماعة تبذل دائماً محاولات دءوبة لاكتساب شرعية وجودها القانوني والدستوري على الساحة الوطنية، كحزب سياسي يمكن له العمل وفق الآليات الرسمية.

وترتيباً على ذلك فقد سعت الأحزاب السياسية المصرية المختلفة إلى الاستفادة من القدرات التعبوية والتنظيمية والتمويلية الهائلة للجماعة، في ضمان الدخول من أبواب البرلمان، ففي انتخابات (١٩٨٤) تحالف الوفد مع الإخوان، وفي انتخابات (١٩٨٧) تحالف حزبا العمل والأحرار مع الإخوان أيضاً، وفي كلتا الحالتين تمكنت هذه القوى جميعاً من الدخول إلى البرلمان وتشكيل كتلة معارضة برلمانية كبيرة[٤٦].

لقد كانت هذه التحولات، وما تمخضت عنه من مشكلات، وما أفرزته من أزمات، على امتداد عقود زمنية ثلاثة، الآلة التي حرثت

---

(٤٦) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.

الأرض وبذرتها، ومهدتها وذللتها لنمو قوى وفصائل الأصولية وتكاثرها، في أكثر حالاتها عنفاً وثورية[٤٧].

فاعتماد النظام على الدين كأداة أيديولوجية لتحقيق مآرب سياسية، قد فتح الباب على مصراعيه لتنامي مظاهر وحالات العنف والتعصب والتكفير، ذلك الأخير الذي استخدمه النظام لوصم الخصوم، فاستخدمته الجماعات لوصم النظام والخصوم معاً.

وخلقت سياسات النظام الاقتصادية الانفتاحية؛ التي أفادت منها شرائح طبقية محددة، لدى الشباب حالة من التشويش الأيديولوجي وافتقاد المعايير، والرفض الشديد نتيجة لتفاقم وضعية الاحباط الناتجة عن زيادة الفجوة بين الآمال والتطلعات، بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون[٤٨].

ومن هنا ظهرت القوى الأصولية ونمت، وتقدمت خشبة المسرح الاجتماعي والسياسي، لتجد من ظرفية انتشار السخط الاجتماعي، وضعف قوى المعارضة السياسية وتشتتها، وانسداد قنوات التعبير السياسي (الأحزاب) ظرفية ملائمة لتحقيق النجاحات وتأسيس القواعد العريضة من الأتباع والنشطاء والمؤيدين، ويساعدها على ذلك كله استنادها إلى أرضية الدين خاصة في إطار مجتمع تقليدي يشكل فيه الدين نسقاً هاماً من أنساق الضبط الثقافي والمعياري، وعاملاً هاماً من العوامل الكبرى المؤثرة في السياق الاجتماعي المصري.

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص١٦٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص١٧٤.

ولابد من الإشارة إلى أن النظام السياسي المصري الحالي، ومن خلال وزارة الداخلية المسؤولة عن ضبط الأمن العام، تمكن من السيطرة الفاعلة على حركية الجماعات الأصولية، سواء في القاهرة أو في المحافظات بما فيها محافظات الصعيد، الرافضة دوماً لوجود السلطة الفاعلة فيها.. بل إن السيطرة القوية تمكنت حتى من معقل الأصولية المصرية، وأعني بها محافظة أسيوط التي تشكل بؤرة التوتر في الجسد المصري السياسي والاجتماعي والجغرافي ، وفي تقديرنا أن أسيوط كانت «السوط» الذي جلد النظام السياسي المصري طوال النصف الثاني من القرن العشرين، ويكفيها أنها مدينة سيد قطب وعمر عبدالرحمن وعبدالقادر عودة مثلما هي مدينة جمال عبدالناصر.

لقد عملت وزارة ا لداخلية المصرية حالياً إجراءات عدة بهذا الصدد، أهمها:

١ ـ اختراق الجماعات الأصولية من الداخل، والتنبؤ بحركاتها وخططها مسبقاً عملاً بنظام الإنذار المبكر.

٢ ـ سحق ومطاردة العناصر القيادية ـ الحركية ـ المسلحة وهي في مكامنها السرية، وبالمقابل إفساح المجال نسبياً للعناصر السياسية المعتدلة منها.

٣ ـ بناء شبكة واسعة جداً من المخبرين السريين، خصوصاً في

العاصمة القاهرة، وهم يواصلون عملهم وتواجدهم ومراقباتهم في كل شارع وحي، وإمام كل مبنى حكومي، ليل نهار.

٤ ـ السيطرة على المساجد الأهلية، والجمعيات الخيرية.

٥ ـ رصد حركة الأموال والتمويل من الداخل والخارج، للجماعات الأصولية وواجهاتها الاقتصادية والتجارية، وعلاقتها بالمنظمات الدولية.

٦ ـ التعاون مع أجهزة الأمن والمخابرات الدولية الصديقة لمصر، في متابعة العناصر الهاربة إلى الخارج، والتي مازالت تشكل تهديداً في الداخل، كما حصل في أعقاب أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، حيث تمت إعادة العديد من العناصر الأصولية الهاربة إلى مصر.

الفصل الثالث

الاستراتيجيات والآليات الحركية للجماعات الأصولية المصرية

المبحث الأول: مع جماعة الإخوان المسلمين

المبحث الثاني: مع جماعة الجهاد

المبحث الثالث: آليات بناء النفوذ السياسي والاجتماعي

يسعى هذا الفصل لرصد أهم تلك الاستراتيجيات العامة، والآليات المباشرة التي تنتهجها الجماعات الأصولية المصرية (جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الجهاد) في بناء النفوذ السياسي والتغلغل الفكري وتأسيس الهيمنة الاجتماعية داخل مؤسسات المجتمع في مصر.

وما نقصده هنا بالإستراتيجية ذلك الإطار العام الذي يتضمن جملة الأفكار والمعتقدات والتصورات والمفاهيم والمبادئ التي تستعين بها الجماعات في النفاذ إلى عقل وقلب الفرد في المجتمع المصري، واستقطابه ثم تجنيده كي يصبح بعد ذلك عضواً فعالاً، ليس فقط في سعي هذه الجماعات إلى السيطرة على الفرد بمفرده بل أيضاً للهيمنة على مجمل شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحيط بالفرد داخل التنظيم الاجتماعي أو السياسي المعين الذي يستوعبه، كالحزب أو النقابة المهنية أو الجمعية الأهلية أو الجماعة الاجتماعية والثقافية.... إلخ.

المبحث الأول
مع جماعة الإخوان المسلمين

نشأت جماعة الإخوان المسلمون عام (١٩٢٨) على يد حسن البنا في الإسماعيلية، وذلك تحت تأثير ظروف وفعاليات عديدة، وسعت بوصفها، جماعة اجتماعية، في بدايتها إلى ممارسة الإصلاح الاخلاقي والديني في مواجهة شيوع موجات التغريب والتبشير والفساد والتحلل القيمي وإزدياد النفوذ الاستعماري. وبعد إنتقال الجماعة إلى القاهرة إتضحت معالم نشاطها بصورة أكبر، وتجلت أطرها الفكرية والايديولوجية وتبلورت استراتيجية التغيير الاجتماعي والسياسي لديها.

والحقيقة أن مرد تركيز إهتمامنا على استراتيجية التغيير وآلياته لدى (حسن البنا) مبعثه إلى كون تلك الاستراتيجية العامة وآلياتها، عندما أرسى البنا دعائمها ظلت طيلة حياته، ومن بعده في عهد خلفاءه، تعمل وتنشط ولم تتغير في جوهرها، وما طرأ عليها من تغيير لا يعدو أن يكون تغييراً كمياً فقط، وفي الدرجة وليس في النوع، وهو تغيير بسيط للغاية. وقد انطلق البنا في استراتيجيته من خلال فهمه لشمول الإسلام بوصفه دينا ودنيا، وأنه ليس ثمة فصلاً ما بين السياسي والديني، ومن هنا فقد كان من أهم واجباته محاولة بناء

فلسفة أو استراتيجية، للتغيير الاجتماعي والسياسي، تتفق ومنهج (الإسلام)، حسب رؤيته.

وفي الحقيقة لايمكن فهم مكونات استراتيجية التغيير أو «نظرية العمل الإسلامي» لدى حسن البنا دونما فهم طبيعة المراحل المختلفة التي اجتازها بجماعة الإخوان في إطار العمل العام، ومن ناحية ثانية اعتبار البنا نفسه بوصفه مفكراً حركياً وكذلك التمييز بين ما يسميه البعض بالمواقف التكتيكية والمواقف الاستراتيجية في فلسفته، والمقصود هنا كيف انتقل البنا بجماعة الإخوان المسلمين من التصورات والمبادئ التي آمنوا بها ودعوا إليها، من المستوى النظري المجرد إلى التطبيق في أرض الواقع؟ وهى الاستراتيجية التي تعد جزءاً من بنائه الفكري والسياسي، وتسعى بدورها إلى حشد آليات الانتقال من الواقع المرفوض إلى المستقبل المرغوب.

في المؤتمر السادس للإخوان (١٩٤١) حدد البناء استراتيجيته في التغيير، عندما أعلن «أن الإخوان المسلمين يعملون لغايتين: غاية قريبة يبدو هدفها وتظهر ثمرتها لأول يوم ينضم فيه الفرد للجماعة، أو تظهر فيه الجماعة في ميدان العمل العام، وغاية بعيدة لا بد فيها من ترقب الفرص وإنتظار الزمن وحسن الإعداد وسبق التكوين. فأما الغاية الأولى فهي المساهمة في الخير العام أيا كان لونه ونوعه والخدمة الاجتماعية كلما سمحت به الظروف، وهنا يظهر نشاط الفرد المسلم فيكون مطلوباً منه تطهير جسمه وعقله وروحه للجهاد الطويل،

ومطالباً بأن تشيع هذه الروح في أسرته وبيئته وأصدقائه. وتتكون الجماعة من جماعات الإخوان فتتخذ داراً تعمل على تعليم الأميين وتلقين الناس أحكام الدين فتقوم بالوعظ والإرشاد وإقامة المنشآت النافعة كالمدارس والمستشفيات والمعاهد، وتتصدق على المحتاجين وتقوم بذلك شُعب الإخوان، فهذا هو الهدف الأول القريب، حتى يجئ الظرف المناسب وتحين ساعة العمل للإصلاح الشامل، الذي تتعاون عليه قوى الأمة جميعاً، وتتجه نحو الإصلاح لكل الأوضاع القائمة بالتغيير والتبديل»[1].

ثم يحدد البنا بعد ذلك مراحل تفاعل الجماعة وإحتكاك أعضائها مع المجتمع المصري فيقرر بأن مراحل تكوين نواة المجتمع المسلم تفترض أولاً وجود (الأخ المسلم النموذجي) حيث يكون مثقف الفكر قوي الجسم صحيح العبادة مجاهداً لنفسه وفي عمله، فهذا هو تكوننا الفردي، ثم ثانياً نريد البيت المسلم والاسرة المسلمة في فكرها وعقيدتها المحافظة على مبادئ الإسلام في كل مظاهر الحياة المنزلية، وثالثاً نريد المجتمع المسلم الذي تنتشر فيه دعوة الخير ومحاربة الرذائل والأمر بالمعروف وكسب الرأي العام إلى جانب الفكرة الإسلامية وصَبْغ الحياة العامة بها، ورابعاً نريد الحكومة المسلمة التي

---

(١) ينظر: زكريا سليمان بيومي: الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨)، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩١، ص ص٧٣ - ١٣١. وكذلك محمود عبدالحليم: الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل، ج١، دار الدعوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٥٠.

تؤدي مهمتها كخادم للأمة وأجير عندها وعامل على مصلحتها، والتي تقود هذا الشعب إلى المسجد وتحمل الناس على هدى الإسلام[٢].

وتماشياً مع هذه الافكار النظرية أكد البنا - في مرحلة الإصلاح الفردي - أن المجتمع في حاجة إلى إصلاح النفس كمقدمة ضرورية لأي تغير، وفي مرحلة الإصلاح الأسري والمجتمعي تحَدث كثيراً عن التربية بوصفها وسيلة أساسية في عملية التغيير، وقدم تصوراً تفصيلياً لبرنامج إعادة التربية الإسلامية بدءاً من (المنزل) ثم (المدرسة) ثم (البيئة الاجتماعية) أي المجتمع بأسره، وبالفعل فقد وجدت هذه الأفكار طريقها إلى حيز التنفيذ الواقعي في إطار الهيكل التنظيمي للجماعة من خلال البرامج والأنشطة المختلفة ومن خلال شبكة المدارس الإخوانية التي أسستها في معظم البلاد[٣].

لقد قرر حسن البنا أن أية دعوة أو استراتيجية تبتغي التغيير لابد وأن تمر بمراحل ثلاث، المرحلة الأولى وهي: مرحلة الدعاية والتبليغ والتعريف بالفكرة والتبشير بها وتوضيح غايتها وإيصالها للجماهير، والمرحلة الثانية وهي: مرحلة التكوين وتخير الأنصار وإعداد الجنود وتعبئة الصفوف من هؤلاء المدعوين لمطالب التغيير، ثم المرحلة الثالثة وهي: مرحلة التنفيذ والعمل والإنتاج. وكثيراً ما سارت

---

(٢) حسن البنا: مجموعة الرسائل، ج١، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، ودار القرآن الكريم للعناية بطبعه ونشر علومه، بيروت، ١٩٨٤، ص١٩٠.

(٣) إبراهيم البيومي غانم: الفكر السياسي للإمام حسن البنا، ط١، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص٣٢٨ - ٣٣٠.

هذه المراحل جنباً إلى جنب معاً نظراً لوحدة الدعوة، كما أن كل مرحلة تتطلب قدرات ومهارات خاصة في قيادة الحركة ولا يعني ذلك استقلاليتها. ويبدو أن البنا قد حدد، على ضوء معطيات الواقع المصري آنذاك، مدة عشر سنوات على وجه التقريب لكل مرحلة من المرحلتين الأولى والثانية، حين أعلن في عام (١٩٣٨) الانتقال من مرحلة (التعريف) إلى مرحلة (التكوين) ثم بعد مرور مايقرب من عشر سنوات أخرى، أي خلال عامي (١٩٤٨/٤٧) كثر حديثه عن المرحلة الثالثة وهي مرحلة التنفيذ والإنتاج[٤].

وفي كل مرحلة من المراحل الثلاث السابقة، كانت إستراتيجية البنا تتميز بعمل شئ محدد ومميز ففي الفترة (١٩٢٨ ـ ١٩٣٨) غلب طابع الخطاب الدعوي والإتصال بالناس، من خلال إلقاء المحاضرات وعقد الاجتماعات وإصدار النشرات والرسائل والقيام بالجولات والزيارات للقرى والمدن، وفي الفترة (١٩٣٨ ـ ١٩٤٨) كانت الجماعة قد وصلت إلى درجة من القوة وسِعة الانتشار وحسن التنظيم، وهنا بدأت الجماعة تدخل في معترك الحياة السياسية كالدخول في الانتخابات والمشاركة في التصويت والترشيح والمنافسة، ونقد الأوضاع القائمة واتخاذ مواقف من الاوضاع الاجتماعية المتردية، وأهمها الفساد وتدهور النظام الدستوري والقضائي والاقتصاد والتعليم... إلخ، وفي عام (١٩٤٨) كانت المرحلة الثالثة والتي قل حديث البنا عنها وذلك

(٤) حسن البنا الرسائل، ج٢، ص ٣٠.

بسبب خطورتها في حياة المجتمع والجماعة ولكنه في (المؤتمر الخامس) أكد أنها (مرحلة الجهاد الذي لا هوادة فيه) وهي المرحلة التي (ستبلغ فيها حركة الإخوان المسلمين درجة تستطيع أن تتخذ فيها موقفاً أكثر حسماً من الواقع القائم، لاستكمال تغيير المجتمع وإقامة سلطة المجتمع الإسلامي)، كما ذكر عنها البنا بأنها (معركة المصحف) حيث حتمية تحديد موقف الدولة والأمة من أحكام القرآن وتعاليمه[٥].

ولعل النظرة المدققة إلى طبيعة الاستراتيجية التي انتهجها حسن البنا فكراً وسلوكاً في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي، تكشف عن أن ثمة تأرجحاً بين العمل السلمي من خلال الأطر الشرعية، والتي أوردها بصورة إجمالية في مذكراته، وهي إلقاء المحاضرات والدروس في الدور والمساجد، وإصدار رسالة المرشد العام ومجلة الإخوان اليومية، وإنشاء الشُعَب في القاهرة وزيادتها في الأقاليم، وتركيز العمل الدعوي في الجامعات والمدارس بأنواعها، وتنظيم التشكيلات الكشفية والرياضية، وإقامة عدة مؤتمرات دورية للإخوان وللجماهير الشعبية والمساهمة في إحياء الاحتفالات الإسلامية، وتناول النواحي الإصلاحية السياسية والاجتماعية بالبيان، والتوجيه والمساهمة في الحياة السياسية والنيابية والمساهمة في الحركات الإسلامية، كحركة مقاومة التبشير وحركة تشجيع التعليم الديني، ومهاجمة الحكومات المقصرة (إسلامياً) ومناصرة القضايا الإسلامية والوطنية وخاصة

---

(٥) إبراهيم البيومي غانم: مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٦.

قضية فلسطين. كما لجأ حسن البنا كذلك إلى القوة معنوياً ومادياً من حيث سعيه لبث روح الجندية في الإعضاء وتكوينه لفرق الرحلات والجوالة والكشافة، ثم نظام الكتائب ثم الجهاز السري الخاص الذي كان بمثابة الجناح العسكري للجماعة، تلك الصبغة (الكفاحية) التي كانت ـ على حد وصف بعض الاعضاء القدامى في الجماعة ـ تمثل الوجه الخلفي لحسن البنا، فقد كان يخيل إليهم أنه ذو شخصيتان، إحداهما ظاهرة وهي التي تتمثل في الخطابة والإدارة والكتابة والدعوة، والأخرى التي تقيم المعسكرات الزاخرة بالفدائية والتي تؤكد أن الإخوان سيستخدمون القوة عندما يحين وقتها وعندما يثقوا بأنهم قد أعدوا العدة[٦].

وعلى ذلك فقد طرح البنا عدة برامج للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي، منها برنامج المطالب الخمسون (١٩٣٦) والبرنامج الإصلاحي الذي تقدم به للنحاس باشا (١٩٣٧) ورسالة النظام الاقتصادي (١٩٤٧) كما سعت الجماعة إلى تقديم سلسلة من المشروعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيقها بصورة لا تتعارض مع تطبيق الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يشير إلى اعتبار ذلك دليلاً كافياً على وجود استراتيجية عامة تحرك الجماعة في إطار المجتمع المصري، وتجعلها تتغلغل بين فئاته الاجتماعية، وتميزها عن

---

(٦) حسن دوح:: خمس وعشرون عاماً في جماعة الإخوان، ط٢، دار الاعتصام، القاهرة، ص ٤٠.

كافة القوى والأحزاب السياسية القائمة آنذاك، وبذلك جاءت الجماعة في مقدمة التكوينات الاجتماعية والسياسية، إهتماماً بفئات المجتمع المصري من فلاحين وموظفين وطلبة وتجار، وهي فئات لم تحظ أغلبها بمثل هذا الاهتمام من القوى السياسية الحزبية القائمة(٧).

بعد حسن البنا يأتي الدور الأكبر لمنظر الأصولية المصرية سيد قطب (١٩٠٦ ـ ١٩٦٥) الذي يعـــده مـــعظم المعنيين الأب الروحي للحركات الأصولية(*).

لقد كانت لآراء سيد قطب أهمية قصوى لرؤى واستراتيجيات التغيير لدي الجماعات الأصولية، فقد تحولت أفكاره، وخاصة الواردة

---

(٧) ريتشارد ميتشل: مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

(*) منها على سبيل المثال، جماعات التكفير والهجرة ـ الجهاد ـ الجماعة الإسلامية ـ التبليغ والدعوة ـ الفنية العسكرية ـ جماعة الأهرام ـ جماعة جند الله ـ جماعة المفاصلة الشعورية ـ المكفراتية ـ الخليفة ـ الحق ـ الفتح ـ الشيخان ـ العصبة الهاشمية ـ الفرماوية ـ القطبيون ـ السماوية ـ الناجون من النار ـ الشوقيون ـ تكفير التكفير ـ جماعة المسلمين الجديدة ـ طلائع الفتح ـ جماعة حرائق أندية الفيديو ـ الحركيين ـ الاستحلال والدعوة... إلخ. وقد رصدت بعض التقارير الأمنية أن هناك مايعادل نحو (٤٤) جماعة أصولية مسلحة في المجتمع المصري، على سبيل رصد أسماء بعض هذه الجماعات راجع:

ـ ريتشارد هرير دكمجيان: مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤٧ ـ ٢٥٢.

ـ صابر شوكت: إرهابي تحت التمرين، كتاب اليوم، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٩، ٣٤ ـ ٣٥، ٤٥ ـ ٤٦، ٦١، ٩٦، ١٧٣.

ـ محمود مورو: تنظيم الجهاد: مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٨ ـ ٥٩، ١٣٤.

حيث يقدر الباحث هنا عدد هذه الجماعات مابين (٥٠ ـ ٦٠) جماعة.

في (الظلال والمعالم) إلى معالم لطريق سارت عليه موجات متلاحقة من فصائل نشطاء الأصوليين خلال أربعة عقود بدأت في الستينات ولا تزال مستمرة في التسعينات، هذه الموجات قد تنبأ بها سيد قطب وهو يخط سطور كتابه (معالم في الطريق) قائلاً في المقدمة «لهذه الطليعة المرجوة كتبت معالم في الطريق»(٨).

والحقيقة أن أفكار قطب قد وجدت مجالاً خصباً لدى التنظيمات الأصولية الأخرى (جماعة التكفير والهجرة) و(التكفير الجديدة) وغيرهما، تلك التي اعتمدت على أطروحات قطب، بصورة جوهرية، خصوصاً المتعلقة منها بتكفير المجتمع والنظام وجاهليتهما وضرورة الاعتزال والمفاصلة الشعورية والاستعلاء ووجوب التغيير الجذري في النهاية. وأياً ما كان الأمر فإن أفكار قطب قد نالت حظها من الاهتمام والدراسة من الباحثين العرب والأجانب، ومع ذلك سوف نركز على ما يرتبط بشكل وثيق بدراستنا الراهنة، وهي رؤية قطب لاستراتيجية التغيير الاجتماعي والسياسي ومراحله من أجل إقامة البديل (الإسلامي).

■ سيد قطب.. ومعالم في طريق (التغيير):

يبدأ قطب كتابه بالإقرار بفشل الأنظمة الغربية والشرقية على

---

(٨) هشام مبارك: الأصوليون قادمون، دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف (١٩٢٨ ـ ١٩٩٤)، ط١، سلسلة كتاب المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٨٢ ـ ١٠٠.

السواء. فالبشرية بموجب ذلك تقف على حافة الهاوية بسبب إفلاسها في عالم القيم، فلم يعد للعالم الغربي ما يعطيه للبشرية من القيم بل لم يعد يقنع ضميره باستحقاقه للوجود بعدما انتهت الديمقراطية فيه إلى ما يشبه الإفلاس. كذلك الحال في مجتمعات الشرق، فالنظريات الجماعية الماركسية باعتبارها مذهباً يحمل طابع العقيدة، قد تراجعت وفشلت لأنها وتطبيقاتها تناهض طبيعة الفطرة البشرية ومتقضياتها، كما أن قيادة الرجل الغربي للبشرية قد أوشكت على الزوال، لأن النظام الغربي قد انتهى دوره ولم يعد يملك رصيداً من القيم يسمح له بالقيادة. ويرى قطب أن العالم اليوم يعيش برمته في (جاهلية) من ناحية الأصل الذي تنبثق منه مقومات الحياة، وأنظمتها جاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض، وعلى أخص خصائص الألوهية - أي الحاكمية - إنها تسند الحاكمية إلى البشر فتجعل بعضهم لبعض أرباباً في صورة إدعاء حق وضع التصورات والشرائع والأنظمة بمعزل عن منهج الله للحياة وفيما لم يأذن به الله[٩].

وتأسيساً على ذلك يذهب قطب إلى ضرورة وجود قيادة جديدة للعالم تزود البشرية بقيم جديدة تماماً، وهنا يأتي الإسلام الذي يملك وحده تلك المنظومة القيمية، لذا تظهر الحاجة إلى (أمة مسلمة) والتي هي غير موجودة وقد انقطع وجودها منذ قرون، ومن ثم فلابد

(٩) المصدر نفسه، ص ص١٤٢ - ١٤٥.

من إعادة (بعث) و(وجود) هذه الأمـة ليؤدي الإسـلام دوره المرتقب في قيـادة البشـرية، وهذا البعث ـ في تصوره ـ لا يكون إلا عن طريق وجود (طليعـة مسلمـة) تمضي في الطريق في خضم الجـاهليـة الضاربة في الفسـاد في أرجاء الأرض جميعـاً، تمضي ولكن تزاول نوعـاً من العـزلة من جانب، ونوعـاً من الاتصـال بالجاهليـة المحيطة من الجـانب الآخـر. ويؤكد قطب أنه لابد لهذه (الطليعـة المسلمـة) أن تبدأ من (معـالم في الطريق) كي تعـرف منهـا طبيعـة دورها وحقيقة وظيفتهـا ونقطة البدء في هذه المرحلة الطويلة، كما تعرف منها كذلك طبيعـة موقفهـا من الجاهلية المحيطة وكيف تتعامل مع أهلها.

ولا يكتمل البناء النظري لسيد قطب بدون طرح تصوراته المتعلقة بـ (الجـاهليـة) و(الحـاكميـة) و(الاستعـلاء) و(المفـاصلة أو العـزلة) و(دار الحـرب) و(دار السـلام) أو (دار الإسـلام)، فـهى الأدوات الأسـاسـيـة لتحليل أي مجتمع والحكم عليه سواء بالجـاهلية أو الإسـلام، وإن كانت جميعها لديه جاهلية وكافرة[١٠].

وعند تحليله لأبعاد المشكلة المتمثلة في غيـاب المجتمع الإسـلامي يحلل قطب المجتمعـات القائمـة قاطبة، ويؤكـد أنها جمـيعـاً جـاهـلية وكافرة، فالمجتمعات الشيوعية والوثنية واليهودية والنصرانية وتلك التي تزعم لنفسها أنها مسلمة، كلها جاهليـة لأنها لا تطبق الإسـلام، بوصفه

---

(١٠) سيد قطب: معـالم في الطريق، ط١٦، دار الشـروق، القـاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٩٨ ـ ١٠١.

عقيدة وعبادة وشريعة ونظاماً وخلقاً وسلوكاً، إن الجاهلية هي عبودية الناس للناس بتشريع بعض الناس للناس مما لم يأذن به الله، كائنة ما كانت الصورة التي يتم بها هذا التشريع، إنها استنباط النظم والشرائع من مصدر آخر غير المصدر الإلهي. وهنا تأتي وظيفة الإسلام، وهي تحكيم شرع الله في كل شيء، في الاعتقاد والتصور والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعات القانونية، وفي قواعد الأخلاق والسلوك والمعرفة. إن وظيفة الإسلام هنا هي تأسيس (الحاكمية الإلهية). ويرى قطب أنه يجب على الفرد المؤمن النظر في علو إلى هذه الجاهلية المحيطة، فيفاصلها، فثمة ارتباط بين الاستعلاء وبين المفاصلة، لأن الاستعلاء يتضمن الرفض، وهنا ينصح قطب (الطليعة المؤمنة) فور انتظامها في تجمع، أن تنفصل وتستقل شعورياً عن التجمع الجاهلي الذي يستهدف الإسلام القضاء عليه. إن الاستعلاء لابد وأن يمثل الحالة الدائمة التي ينبغي أن يكون عليها شعور المؤمن وتصوره للأحداث والأشخاص، إنه استعلاء بالإيمان عن قوى الأرض الحائدة عن منهج الله، الاستعلاء مع ضعف القوة وقلة العدد وفقر المال[١١].

لقد كان طرح قطب لفكرتي الاستعلاء مع المفاصلة يهدف بالأساس إلى (حماية) الطليعة المسلمة، وهي ما زالت أقلية، ونقائها الفكري والحركي خشية تأثرهم بالأجواء (الجاهلية) المحيطة. لقد كان

(١١) المصدق نفسه، ص ص١١٦ ـ ١١٧.

الاستعلاء والمفاصلة بمثابة (تلقيح) يحمي الطليعة لحظة الميلاد من الخطر المحيط، كذلك تصور قطب أن كل أرض تحارب المسلم في عقيدته وتصده عن دينه هى (دار حرب) ولو كان فيها أهله وتجارته، وهى الأرض التي يحاربها المسلم، والأرض التي تحكمها عقيدة الله ومنهاجه هى (دار الإسلام) بالنسبة للمسلم، حتى ولو لم يكن له فيها أهل أو عشيرة أو تجارة، وهى التي يأوى إليها ويدافع عنها.

وبانتهاء سيد قطب من تأسيس بنائه النظري السابق، أصبح لدى الجماعات «الأصولية» أدوات لتحليل مجتمعاتها (الجاهلية) القائمة. وهنا ينتقل قطب من المحور النظري للمحور الحركي، أي لاستراتيجية التغيير الحقيقية للنظام الجاهلي القائم، وآليات ومراحل هذا التغيير، وذلك من أجل تأسيس الطليعة الإسلامية للأمة الإسلامية والمجتمع الإسلامي[١٢].

■ سيد قطب: مراحل التغيير وآلياته:

● المرحلة الأولى: (بناء العقيدة)

في هذه المرحلة يؤكد قطب على أهمية وضرورة التربية الفكرية العقائدية للأعضاء والمامهم بعقيدتهم الإسلامية، فيقرر بأنه من الضروري لأصحاب الدعوات أن يدركوا طبيعة الدين الإسلامي

---

(١٢) ينظر: سالم البهنساوي: سيد قطب بين العاطفة والموضوعية، ط١، الإسكندرية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ص٥٩ ـ ٩١.

ومنهجه في الحركة ليتعلموا أنه في (مرحلة بناء العقيدة) يكون القرآن وحده هو باني العقيدة في ضمائر الجماعة المسلمة، فيعمل على تطهير الإنسان من الركام المعطل للقوة الإنسانية في النفوس الآدمية الحاضرة والواقعة. إن مرحلة بناء العقيدة هى مرحلة التربية العقائدية والمواجهة الحية بالقرآن للعراقيل والسدود والمعوقات النفسية في النفوس الحية، إنها مرحلة الدعوة إلى اعتناق العقيدة. وهنا يظهر تنظيم الجماعة المسلمة لنفسها في ضوء العقيدة، ليس في صورة (نظرية) ولا في صورة (لاهوت) ولا في صورة (جدل واقعي) بل في صورة (تجمع حيوي) و(تكوين تنظيمي مباشر). إن هذه المرحلة هى مرحلة (تَلقي النظرية) ودراستها، وهى مرحلة البناء القاعدي للعقيدة والجماعة والحركة (الإسلامية) والوجود الفعلي معاً. أي لابد من وجود بناء جماعي وتجمع حركي عضوي يتفاعل مع (الجاهلية) ويخوض معها المعركة[١٢].

ورغم أن قطب لم يحدد فترة زمنية لهذه المرحلة في أي من كتابيه (الظلال والمعالم) لكن هناك البعض الذين أكدوا. أنها تستغرق (١٣) سنة، أسوة بالرسول (صلى الله عليه وسلم) الذي استغرق (١٣) عاماً في تربية المسلمين الأوائل طيلة العهد المكي قبل الهجرة.

● **المرحلة الثانية: (الحصانة والتكوين)**

وهى المرحلة التي يُحَتَّمُ فيها على أعضاء (الطليعة المؤمنة)

---

(١٢) سيد قطب، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

الابتعاد عن كل مظاهر الجاهلية الداخلية - في النفوس - والخارجية - في المجتمع - من حولهم. فيؤكد قطب على ذلك بقوله: «لابد إذن في منهج الحركة الإسلامية أن نتجرد - في فترة الحصانة والتكوين - من كل مؤثرات الجاهلية التي نعيش فيها... لابد وأن نرجع إلى النبع الخالص.. لابد إذن من القطيعة مع الجاهلية والاستعلاء عليها ثم تغييرها، حيث التخلص من التصورات الجاهلية والمجتمع الجاهلي»(١٤). ويؤكد أنه فى هذه المرحلة تتوازي عمليتا المفاصلة والاستعلاء مع استمرار تكوين التجمع العضوي والتنظيم الحركي للأمة المسلمة، فلابد هنا من الانسلاخ تماماً عن المجتمع الجاهلي كي لا نتعاون معه ونستجيب لمتطلباته ونصبح خلايا حية في كيانه تمده بالبقاء والامتداد.

ويؤكد قطب على عدم الانفصال بين هاتين المرحلتين السابقتين فهما تسيران معاً في توازٍ ولا يمكن بحال فصل إحداهما عن الأخرى، كما أنه يفرق بين (الطليعة المؤمنة) وهى الأعضاء المؤسسين للتنظيم و(العصبة المؤمنة) التي يتم توسيع التنظيم بها من خلال دعوتها إلى التنظيم وتربيتها ثم ضمها له. ويرى وجوب إتمام هذه الخطوة تدريجياً، فيتم ضم من يهضم فكر التنظيم جيداً، وتستمر هذه العملية حتى تتكون قاعدة، إن لم تشمل المجتمع بأكمله فعلى الأقل تشمل عناصر تملك التوجيه والتأثير في اتجاهات المجتمع كله. وبعد أن

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٦.

تنتهي هاتان المرحلتان تكون هناك (العُصبة المؤمنة) التي تمثل الأغلبية المؤثرة بتشكيل نحو (٧٥٪) من المجتمع. وهنا يبدأ التنظيم في المطالبة بإقامة الدولة الإسلامية مستنداً إلى أغلبيته المؤثرة في المجتمع، ويُحذر من المطالبة بتطبيق الحكم الإسلامي أولاً دونما تأسيس هذه القاعدة(١٥).

وعلى ذلك يؤكد قطب رفضه الشديد لإقامة الدولة الإسلامية من أعلى، سواء بالمطالبة بإحداث انقلاب من القمة، «فلن تُقام الدولة الإسلامية إلا بمنهج بطيء وطويل المدى، يبدأ من التربية الأخلاقية والعقائدية وينتهي - إذ لزم الأمر - باستخدام القوة، التي يكون استخدامها فقط في بداية الأمر بهدف توفير الحماية للعمل التربوي والدعوي، وتأمين الطليعة المسلمة ضد السلطات التي قد تُوقِّف مسيرتها»(١٦).

- **المرحلة الثالثة: (الجهاد والتغيير بالقوة)**

وهى بالنسبة لقطب مرحلة (تقرير المنهج) وإقامة النظام (الإسلامي)، حيث يرى أن مرحلة الجهاد تواجه في المجتمع عقبات مادية من الدولة والمجتمع وأوضاع البيئة، وهذه كلها ينطلق الإسلام ليحطمها بقوة كي يخلو له وجه الأفراد من الناس، يخاطب ضمائرهم وأفكارهم بعد تحريرها من الإنحلال والمادية. ويرى قطب أنه في هذه

---

(١٥) هشام مبارك: مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(١٦) ينظر: سيد قطب، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٦ - ٩٧.

المرحلة نجد المغتصبين لسلطان الله لن يُسَلِّموا سلطانهم بمجرد التبليغ والبيان، ومن ثم إذا وافق هؤلاء الحكام على إقامة الدولة الإسلامية، عقب تكوين القاعدة الشعبية المؤثرة، كان به، وإن لم يكن فلا مناص إذن من استخدام القوة ـ البديل الوحيد ـ والتي تستخدمها ليس فقط الطليعة المسلمة بل كل الأغلبية الشعبية. إن الجهاد هنا لن يكون إلا بالمواجهة بين قاعدة المجتمع المسلم، وأقلية الحكم التي لا تمثل إلا نفسها. إن الجهاد ضرورة ماسة لعملية الدعوة، خاصة إذا كان هدفها تحرير الإنسان، ليس بالبيان الفلسفي فقط بل بالجهاد والسيف أيضاً.

وهنا نخلص إلى أن سيد قطب رغم كونه قد ألمح في مواقع عدة من كتاب المعالم بأن ثمة ضوابط لاستخدام القوة واللجوء إلى الجهاد، وخاصة في حالات جدوى التبليغ والبيان كأساليب للدعوة وإقامة (الحكم الإسلامي)، إلا أنه، وفي السياق نفسه يستبعد تماماً أن يكون هذين الأسلوبين ذا فعالية في تحقيق مملكة الله وتأسيس الحاكمية الآلهية وإزالة مملكة البشر الجاهلية الكافرة على حد تعبيره.

المبحث الثاني
مع جماعات الجهاد(*)

لم تشهد أي جماعة من الجماعات الأصولية اختلافاً بين الباحثين من حيث ظروف وتاريخ نشأتها وملابساتها كمثل ذلك الاختلاف والجدل الذي أثير حول نشأة تنظيم الجهاد، وملابسات هذه النشأة، وعدد التنظيمات (الجهادية) الفرعية وأمرائها وقادتها، وظروف الاختفاء والذوبان بعد ذلك. فمن كثرة تنظيمات الجهاد وتنوعها يجد الباحث صعوبة في رصد ظهور تلك المجموعات المتتابعة منذ أوائل الستينات، خاصة أنه لم تكن لمعظمها هياكل تنظيمية واضحة وثابتة وبُنى أيديولوجية محددة ومتميزة، بل هى أشبه إلى كونها مجموعات تظهر لتذوب في مجموعات أخرى بعد تعرضها للانشقاقات الداخلية والملاحقات الأمنية، كما تتميز بسيطرة القادة بما يعكس شخصانية التنظيم. كذلك فقد اجتهد بعض الباحثين في تنميط المؤثرات الفكرية التي شكلت الإطار الفقهي والأيديولوجي لجماعات الجهاد، ما بين مؤثرات مباشرة (كتاب

(*) هناك عدة تنظيمات للجهاد، لم يبق منها سوى جماعة الجهاد التي يقودها الدكتور أيمن الظواهري من خارج السجن، وعبود الزمر من داخل السجن، وهي موضوع بحثنا. ومن التنظيمات التي تحمل اسم الجهاد واندثرت أثر الضربات الأمنية لها: تنظيم نبيل البرعي الذي تأسس عام ١٩٦٠، وتنظيم مصطفي علوي الذي تأسس سنة ١٩٧٣.

الفريضة الغائبة لمحمد عبدالسلام فرج وتأثيرات جهيمان العتيبي الفكرية والسياسية) ومؤثرات غير مباشرة (فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية خاصة المتعلقة بقتال تتار ماردين، وكتابات أبو الأعلى المودودي وسيد قطب)(١٧).

وأياً ما كان الأمر فإن فكر الجهاد قد تبلور على الساحة الاجتماعية والسياسية المصرية بشكل جلي في العقدين الأخيرين بصورة تتفق وتختلف في الوقت ذاته مع فكر غيره من الفصائل الأصولية في وجوه عديدة، فهو يتفق معهم في أن حالة كل من المجتمع والدولة في مصر، وغيرها من البلاد الإسلامية، هى حالة سلبية، وأن صلاحهما لا يأتي إلا بإقامة نظام إسلامي حقيقي في شكله ومضمونه، ولكنه يختلف مع هذه الفصائل أيضاً، خاصة مع جماعة الإخوان المسلمين، فيما يتعلق باستراتيجية التغيير وآلياتها المباشرة، فتنظيم الجهاد يرى ضرورة أن تستند استراتيجية التغيير أساساً على مبادىء الثورية والفورية، أي استخدام القوة عن طريق النضال الآني المباشر، ومن هنا أتت فكرة الجهاد باعتباره (الفريضة الغائبة) عن ممارسات المسلمين المعاصرين، كذلك فإن فكر الجهاد يختلف عن فكر الإخوان وفكر التكفير والهجرة في الجانب الحركي، فالجهاد يُكفر النظام ولا يكفر المجتمع، أما فكر التكفير والهجرة فيكفر النظام والمجتمع معاً ومنهم ـ أي التكفير والهجرة ـ من يهجر المجتمع هجرة

(١٧) هشام مبارك: مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

نفسية شعورية ومنهم من يهجره هجرة نفسية شعورية وفيزيقية مادية معاً(١٨).

وتنهض استراتيجية التغيير السياسي والاجتماعي لدى جماعة الجهاد أساساً على الميل إلى اختراق المؤسسة العسكرية ونجاحه في ضم بعض العسكريين إلى صفوفه، مثل المقدم عبود الزمر، والذين نجح النشطاء منهم في تطوير القدرات التنظيمية للجماعة، وذلك لهدف أولي هو الإعداد لانقلاب عسكري بواسطة جزء من النخبة،

(١٨) رفعت سيد أحمد: تنظيمات الغضب في السبعينات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٩. مثل الجماعة الإسلامية التي نشأت أساساً في الجامعات المصرية تحت ستار الأسر الدينية التي أثبتت وجودها وبسطت نفوذها في الأوساط الطلابية خاصة مع الدعم الحكومى الهائل لها. وهي جماعة ذات طابع سلفي، يقودها الدكتور عمر عبدالرحمن من الخارج، وتعتبر كل كتب السلف وتراثهم الضخم المعين الواسع الذي ينهل منه أعضاؤها في فروع المعرفة، وقد استغل قادتها فرصة وجودهم بالسجون والمعتقلات في عمل أبحاث تلخص فكر الجماعة وأيديولوجيتها وتحدد معالم استراتيجية (منهج) التغيير لديها، فقدمت الجماعة عدة أبحاث باسم الجماعة الإسلامية وأهمها:
أولاً: كتاب (ميثاق العمل الإسلامي) وهو يتضمن الغاية والهدف والطريق والعقيدة ويلخص أهداف الجماعة وأسلوب حركتها وملامح فكرها. وثانياً: كتاب (أصناف الحكام وأحكامهم) ويناقش قضية الحاكمية وضرورة تكفير الحاكم المبدل لشرع (الله). وثالثاً: بحث (حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام) و(حتمية المواجهة)، وفيهما تناقش الجماعة حكم الجهاد ووجوب قتال أي طائفة تمتنع عن شرائع الله. ورابعاً: مرافعة الدكتور عمر عبدالرحمن والتي نُشِرَتْ فيما بعد في كتاب بعنوان (كلمة حق). للتوسع ينظر: بدر محمد بدر: الجماعة الإسلامية في جامعات مصر، حقائق ووثائق، ط١، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٢٠ ـ ٥٥.

يأتي ذلك بناءً على قناعة مؤداها أن النظام المصري، مثل كل أنظمة العالم الثالث، لا يقبل التغيير إلا إذا جاء من المؤسسة العسكرية، كذلك فإن استراتيجية التغيير لدى الجهاد لا تولي أهمية ما إلى الدور الجماهيري في عملية التغيير المباشر، فأعضاء التنظيم يتصورون أن الجماهير ليس لها دور (حقيقي) في التغيير. يأتي هذا الرفض كانعكاس لرفض أسلوب التغيير من أسفل بواسطة قاعدة جماهيرية يكونها التنظيم. وتأتي هذه ا لرؤية، بوصفها تقاطعاً مع أفكار سيد قطب فيما يتعلق بمرحلة التغيير الاجتماعي والسياسي وضرورة التربية العقائدية والأخلاقية للطليعة المسلمة، وضرورة الاستعلاء والعزلة والمفاصلة مع النظام والمجتمع ومؤسساتهما وعدم المشاركة، فضلاً عن رفضه لاستراتيجية التغيير الانقلابي وإقراره لاستراتيجية التغيير من أسفل. ويعد (محمد عبدالسلام فرج) المُنظر الأول لجماعات الجهاد بعد سيد قطب، كما أن مؤلفه (الفريضة الغائبة) يلعب دوراً محورياً في التركيبة الفقهية والأيديولوجية لهذه الجماعات[١٩].

■ محمد عبدالسلام فرج والفريضة الغائبة:

يعد هذا الكتاب المصدر الفكري الأساسي الذي استقت منه جماعة الجهاد موجهاتها النظرية والأيديولوجية في أغلب الأحوال،

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٥.

ففيه لخص فرج أفكاره حول استراتيجية التغيير السياسي والاجتماعي لقيام الدولة الإسلامية وعودة الخلافة.

ويحدد فرج استراتيجية التغيير أساساً والتي تنهض على عملية الجهاد، فيذهب إلى أن عملية التغيير تتم من خلال آليتين رئيستين؛ الأولى: وهي تحديد العدو القريب والعدو البعيد. والثانية: هى فرض القتال على كل مسلم. فبالنسبة للآلية الأولى يُعَوِّلُ فرج على ضرورة البدء بقتال العدو القريب وهو نظام الحكم القائم الكافر لأنه أولى بالقتال، وفي ذلك إزاحة له وتحقيق الخلافة الإسلامية، وإن لم يتم إعمال هذه الآلية، فإن فرج يرى أن دماء المسلمين التي تنزف في أي موقع (كتحرير القدس) لن تكون لصالح الإسلام وأمته، بل سوف تثبت أركان دولة الكفر. والآلية الثانية هى وجوب القتال الذي هو فرض عين على كل مسلم وذلك بالنص القرآني، فالجهاد هو الفريضة الغائبة ورغم خطورته القصوى إلا أن علماء هذا العصر تجاهلوه.

ويرفض عبدالسلام فرج عمليات التغلغل الفكري وبناء النفوذ السياسي والاجتماعي في مؤسسات الدولة والمجتمع مؤكداً بأنها جميعاً ديار كفر، والأحكام التي تعلوها هى أحكام كفر، وقوانين كفر وضعها حكام كفار وسيروا عليها البشر، وهؤلاء الحكام، الذين تربوا على موائد الاستعمار والصهيونية والصليبية لا يحملون من الإسلام إلا الأسماء ولذلك وَجَبَ قتالهم، لأنهم في ردة عن دينهم، فإنه يرفض آليات التدرج والتنوع في الحركة والنشاط، فيقرر بأن الذين ينشغلون

بطاعة الله وتربية المسلمين والاجتهاد في العبادة، والدعوة وإقامة قاعدة شعبية جماهيرية عريضة لإقامة الدولة الإسلامية، لن يحققوا شيئاً، وإذا ظنوا أن ذلك سينسخ فريضة الجهاد، هَلكوا وأهلكوا من أطاع واستمع لهم، إن هذه الدعوة لن تحقق نجاحها المنشود في ظل خضوع كل الوسائل الإعلامية للسيطرة السياسية الكافرة[٢٠].

يرفض فرج كذلك عملية اختراق مؤسسات المجتمع المدني، حينما يرفض المبدأ القائل بأن على المسلمين الاجتهاد من أجل الحصول على المناصب فتُملأ المراكز بالطبيب المسلم والمهندس المسلم، وبذلك ينهار النظام الكافر وحده وبدون مجهود ويتكون الحُكم المسلم في النهاية. هذه الرؤية وفقاً لفرج، لا دليل لها في الكتاب والسنة، كما أن الأمر حائل دون تحقيقها، فالطبيب المسلم والمهندس المسلم هما في النهاية من بناة الدولة الكافرة، ولن تصل أية شخصية مسلمة إلى منصب وزاري إلا إذا كانت موالية للنظام الكافر، كذلك يرفض فرج إمكانية قيام حزب إسلامي، فلن يزيد ذلك في نظره عن زيادة الجمعيات الخيرية لكونه حزباً يتكلم في السياسة. إنه ـ لدى فرج ـ لا مناص إذن عن الجهاد، لأنه ما لم يتم الواجب ـ وهو قيام الدولة الإسلامية ـ إلا به ـ الجهاد ـ فهو واجب[٢١].

وإلى جانب أفكار عبدالسلام فرج الواردة في الفريضة الغائبة،

---

(٢٠) هالة مصطفى: الإسلام السياسي في مصر، ص ١٤٧.

(٢١) Benjamin R. Barber: Jihad v.s Macworid, time Book, Random House, first published, U.S.A, 1995, pp. 205 - 218.

أضحت هناك إسهامات أخرى، شكلت نوعاً من التطوير والتجديد الفكري والأيديولوجي للجهاد، إلا أن ذلك لم يخرج عن الإطار الفقهي والأيديولوجي العام الذي حدده فرج لجماعات الجهاد. فقد شكلت كتابات (عبود الزمر وأيمن الظواهري وكمال السعيد حبيب وطارق الزمر وغيرهم) - مما وردت في المجلة المتحدثة الآن باسم الجماعة (مجلة الفتح) - نوعاً من الإثراء للبنية الأيديولوجية للجماعة، فبدأوا يتحدثون عن التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب والولايات المتحدة والديمقراطية والموقف من الأقباط.

فالديمقراطية على سبيل المثال مرفوضة تماماً، وهى تعد ديناً جديداً قائماً على تأليه الناس وإعطائهم حق التشريع بدون تقييد، وهى مناقضة للتوحيد لأنها حاكمية البشر، في حين أن التوحيد يجعل التشريع لله والحاكمية له أيضاً، إن السلطة تكون للشعب في إطار شرع الله، فسلطة الشعب تستمد شرعيتها من الالتزام بالتشريع الإلهي وليس من نفسها، كما هو الحال في الديمقراطية، كذلك فإن البرلمان مرفوض شكلاً ومضموناً، فيؤكد (عبود الزمر)، استناداً إلى فتوى أبو الأعلى المودودي، إن الاتفاق على آراء معينة مثل الدخول إلى مجلس الشعب بغرض توجيه القرار وجهة معينة يتعارض مع تمحيص الرأى ودراسته قبل اتخاذ القرار النهائي، إن الأنظمة الحزبية تجهز أوراقها وتدخل لتقنع بها الآخرين بغض النظر عن مطابقة هذه الآراء للصواب، فالأنظمة الحزبية هى في النهاية جزء من النظام القائم والخلاف

بينهما في الممارسة فقط، وأنه ليس هناك معارضة إسلامية، ولكن هناك شورى في الإسلام، كما أن الانتخابات لعبة مقصودة ضد الحركة الإسلامية في المنطقة العربية[٢٢].

أما الموقف من الأقباط فلم يكن أكثر مرونة أو اعتدالاً من المواقف السابقة، فالعلاقة بين المسلمين والأقباط، من وجهة نظر الجماعة، هى علاقة المواجهة المباشرة، فالأقباط خصوم دينيين وسياسيين يتعين عليهم قبول وضعية أهل الذمة من حيث دفع الجزية صاغرين، حتى يقبلوا الدخول في الإسلام، وفي حالة قيامهم بمقاومة الإسلام فيجب قتالهم. كذلك فقد اتسم الموقف من الغرب والحضارة الغربية بالعداء الصريح والمباشر، فالحضارة جاهلية وتتميز بالمادية الجامحة، والتمكين الكامل للإسلام يضع في حسبانه الصراع مع هذه الحضارة، واليهود كذلك ليسوا أهل صلح أو سلام، ومن ثم فباعتلاء الإسلام للحكم سوف تُعلن حرباً لا هوادة فيها على اليهود[٢٣].

---

(٢٢) تنظيم الجهاد: مجلة الفتح، العدد ١٣، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٥. «محدودة التداول».
كذلك ينظر: أحمد رجب: عبود الزمر حوارات ووثائق، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٥.

(٢٣) أحمد رجب، المصدر السابق ذكره، ص ٦٤.

المبحث الثالث
آليات بناء النفوذ
السياسي والاجتماعي

يهدف هذا المبحث لتفصيل الاستراتيجيات العامة التي تنتهجها الجماعات الأصولية في عمليات بناء النفوذ السياسي والتغلغل الفكري، وتأسيس الهيمنة الاجتماعية، تفصيلها وترجمتها إلى مجموعة من الآليات والتكتيكات والأدوات والشعارات والممارسات الواقعية، وذلك من أجل تحقيق الهيمنة على مؤسسات المجتمع المصري واحتوائها وتوجيهها لخدمة أهداف الصراع الثقافي والأيديولوجي وخلق هيمنة مضادة لهيمنة الدولة، وثقافة مضادة لثقافة الدولة أيضاً، بوصف أن ذلك خطوة أولية وضرورية لتأسيس كلا من المجتمع والدولة الإسلاميين، من وجهة النظر الأصولية.

وهذه الآليات هى كالتالي:

أولاً: التركيز على التصدي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية الصغيرة والمحدودة، وتحقيق المزيد من النجاح في هذه العمليات لتجديد الارتباط بالواقع المعاش، لإحداث التأثير في المواقع التي ينشط فيها الأصوليون.

ثانياً: تكرار الرموز والمفردات الدينية والتمايز عن الواقع

الاجتماعي والسياسي وذلك بتكثيف هذه المفردات والمفاهيم والرموز الدينية إلى مجموعة من السلوكيات والممارسات الواقعية والشعارات المحددة للإيحاء بتعاظم النفوذ والتأثير للجذب الجماهيري.

ثالثاً: التدرج والتنوع في مستويات الحركة ومراحل العمل والنشاط، بداية من العمل الدعائي والتبليغي والوعظ والإرشاد الديني، ومروراً بالعمل الاجتماعي والخدمي، ونهاية بالعمل السياسي والمواجهة مع السلطة والنظام(٢٤).

رابعاً: إضفاء الطابع الديني وإسباغه على كل الأنشطة الاجتماعية للمزيد من الشرعية الشعبية.

خامساً: تعدد مراكز النشاط وبؤره وتكاثرها، لتحقيق أقصى انتشار وبناء للنفوذ الاجتماعي والسياسي بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

سادساً: اختراق مؤسسات الدولة، واستغلالها لمصلحة الجماعات الأصولية.

سابعاً: خلق الدوافع الحماسية لاستمرار التأييد والكسب العام، دون فتور.

ثامناً: الانتقال من الدعاية للأوضاع المؤسسية للحفاظ على

---

(٢٤) عمر عبدالرحمن: ميثاق العمل الإسلامي، المعالم الشرعية والفكرية للجماعات الإسلامية، بدون ناشر، حزيران/يونيه ١٩٨٥، ص١٤٧.

شخصية الجماعة من الذوبان الاجتماعي.. واستثمار تراكم النفوذ والخبرة للاستقرار والاستمرار الحركي.

تاسعاً: تواصل الأجيال: حيث نجحت الجماعات الأصولية في الربط بين خبرة الشيوخ وحيوية الشباب.

عاشراً: تعدد مصادر التمويل وإقامة مشاريعها الخاصة بها، والفعاليات المتعددة لدوام التمويل الذاتي.

حادي عشر: الانتقال من الإطار الجماعي التنظيمي إلى الإطار المجتمعي الجماهيري الشعبي، ومن الخاص إلى العام.. للحصول على التأييد عند المطالبة بحقوقها من الدولة(٢٥).

ويهدف هذا المبحث استجلاء الطريقة التي يتم بها تشغيل وتوظيف آليات بناء النفوذ السياسي والتغلغل الفكري وتأسيس الهيمنة الحركية في الواقع الاجتماعي والسياسي.. وذلك خلال فترات ومراحل زمنية متتابعة، بمعنى آخر فإننا نسعى لرصد الكيفية التى تنزل بها الجماعات الأصولية إلى الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتوظف فيه بنود وأدوات استراتيجيات التغيير العامة لديها ـ أي الآليات ـ وهى في نضالاتها وصراعاتها اليومية سواء مع غيرها من الجماعات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، أو مع النظام السياسي القائم، وكيف تستفيد الجماعة من الآليات المتنوعة، وعلى أى

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٤٩. وكذلك ينظر: رفعت سيد أحمد: النبي المسلح، دار الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١، ص ١٨٧.

الآليات تركز وهل تنجح هذه العملية؟ وما هى عوامل النجاح أو ظروف الفشل؟

وسوف نبدأ بجماعة الإخوان المسلمين لأنها أكثر الجماعات الأصولية تنفيذاً لهذه الآليات.

أولاً ـ جماعة الإخوان المسلمين:

شهدت الفترة مابين سنتي (١٩٢٨ ـ ١٩٥٤) نشاطاً كبيراً وواسعاً لجماعة الإخوان المسلمين، أي منذ نشأتها حتى قرار الحل الثاني، «قرار الحل الأول ١٩٤٥»، فأسست عدة مشروعات اقتصادية واجتماعية خدمية وثقافية، استفادت منها شرائح اجتماعية واسعة، أما بعد عام (١٩٥٤) وحل الجماعة، وتصفية نشاطاتها، وتقليص نفوذها، واعتقال أعضائها وإعدام سبعة من قادتها ورموزها، انكمشت مشروعاتها واندثر معظمها. ظلت الجماعة على هذه الحالة حتى عام (١٩٧٠) ومجيء نظام الرئيس أنور السادات، والذي أفرج عن قادة الجماعة وسمح لأنشطتها المختلفة بالعودة إلى الحياة، بل أن الإخوان المسلمين في بداية عصر السادات شكلوا جزءاً من التحالف الطبقي الحاكم[٢٦].

فمن حيث الآلية الخاصة بالتركيز على القضايا الصغرى والمحدودة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، نجد أن

(٢٦) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩.

الجماعة منذ بدايتها سعت للتصدى لإصلاح أحوال الفلاحين والعمال والطلبة والموظفين والدفاع عن حقوقهم وتبني مشكلاتهم والعمل على حلها، فعلى صعيد القضايا العامة نشطت إدارة الجماعة نشاطاً كبيراً في الأربعينات والخمسينات، وبذلت جهوداً ضخمة في سبيل حماية حقوق العمال في مواجهة الاستغلال والقهر الرأسمالي والأجنبي، الأمر الذي دفع العمال إلى لعب دور بارز في توسيع وتنامي قاعدة العضوية والتأييد للجماعة. فقد أنشأت الجماعة قسماً خاصاً بين أقسامها للعمال، فجعلت لكل الشركات الأجنبية ملفاً بمقر الجماعة، وذلك لمراقبة سلوكها التجاري (وحماية) حقوق العمال أو الجمهور المصري المتعامل معها، وسعت إلى مساءلة الشركات المخالفة للقوانين القائمة، حيث أرسلت الشكاوى إلى الوزارات المختصة ونشرت صحفها العشرات من حالات الاستغلال الأجنبي للعمال، كما أخذت عن طريق (مدرسة العمال) في الاجتماع بالعمال وتوعيتهم بحقوقهم، كما حددتها قوانين العمل[٢٧]، وسعت أيضاً عن طريق علاقاتها بمكتب العمل وأصحاب الصناعات الخاصة إلى توفير وظائف لمن لا يعملون أو لمن طُردوا من أعمالهم، كما أصدرت الجماعة سلسلة من الكتيبات والنشرات التي توزع إلى العمال وتشرح لهم أمور عملهم، كما قامت بالاشتراك مع وزارات الصناعة والتجارة، بعمل مسح شامل لاحتياجات البلاد الصناعية وإمكاناتها، واقترحت كذلك إنشاء شركات مساهمة محدودة لاستغلال رؤوس أموال الأغنياء وتشغليها واقتطاع جزء

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

أسبوعي أو شهري من أجور العمال، كي يتمكنوا من شراء أسهم المستثمرين الأجانب الأصليين وبالتالي تتحول ملكيات الشركات إليهم. كما وفرت الحرب العالمية الثانية فرصة كبيرة للجماعة لأن يتسع نفوذها بين العمال، فقد أدت الظروف الناجمة عن الحرب لتعاظم تركيز الجماعة على المشكلات العمالية، والتي على رأسها البطالة وظروف العمل السيئة من طول ساعات العمل وانخفاض الأجور وعدم توافر الظروف الصحية... كالمياه النقية والبيئة الخالية من التلوث، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الوفاة بين العمال، فقد طالبت الجماعة الشركات الرأسمالية الأجنبية والمصرية (شركات الفوسفات ـ شركة قناة السويس..) بتوفير تأمين صحي للعمال وتحديد حد أدنى لساعات العمل وحد أدنى للأجور، وتشكيل لجان خاصة لتقصي مطالب العمال وإقامة مدارس ومساجد ومستشفيات لهم، ومنحهم كذلك إجازاتهم السنوية.

وقد أسهم هذا النشاط الواضح لجماعة الإخوان ولصحفها وقسم العمال بها، إلى ظهور قلاقل ومظاهرات عنيفة بين العمال، كما سعت الجماعة إلى تأسيس نقابة عمالية تستوحى أفكارها ومبادئها، وقد حققت بالفعل نجاحاً نسبياً وأعلنت صحف الجماعة أن العمال (عمال النقل) قرروا تأسيس نقابة لهم تعمل وفق مباديء الإخوان المسلمين وعلى هَدى رسالتهم[٢٨].

(٢٨) سناء المصري: الإخوان المسلمون والطبقة العاملة المصرية، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٣.

كما ذهبت الجماعة لتأسيس عدة مشاريع صناعية وتجارية وذلك للتدليل على إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات الصناعية والتجارية والاقتصادية، بالإضافة إلى كونها تدر على الإخوان أرباحاً طائلة منها شركات (المعاملات الإسلامية ودار الطباعة وشركة الإعلانات العربية.. إلخ) وقد تغلغلت أنشطة هذه الشركات في كافة المناحي العملية، بداية من صناعات العطور والصابون، حتى صناعة السفن والمناجم والمحاجر والإعلام، وقد زاد رأس المال بعضها على المليون جنيه[٢٩].

كذلك وبنفس القدر من الاهتمام، نشطت الجماعة في الأوساط الفلاحية والطلابية وبين صفوف الموظفين، فكانت أنشطة الجماعة في المجال الفلاحي على سبيل المثال، تشكل جزءاً من خطة الإسهام في الإصلاح الريفي، فالإخوان كانوا يهدفون إلى إعادة خلق القرية المصرية التي كان عمل الجوالة فيها أحد سبل تحقيق هذا الهدف، فألقت المحاضرات وعقدت الندوات وأنشأت المدارس وقادت حركات الاحتجاج والغليان الفلاحي ضد الاستعمار الإنجليزي، في القرى والنجوع المختلفة، كما ساهمت في مكافحة الأمراض والأوبئة وشيدت مدافن لفقراء الفلاحين وأنشأت جمعيات للعناية بنهضة القرية المصرية، حتى شكّلَ نفوذ الجماعة القوى بين الفلاحين أحد أهم الأسباب التي وردت في قرار حل الجماعة في المرة الأولى عام (١٩٤٥)

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

والذي أكده وزير الداخلية آنذاك عباس باشا عمار[٣٠]، واستمر الحال كذلك حتى صدور قرار الحل الثاني في سنة ١٩٥٤.

كما كان للطلبة نصيب وافر من اهتمام جماعة الإخوان، فتغلغلت في كافة المراحل التعليمية وأنماط التعليم، فبعد أن كان الوجود الإخواني في الجامعات المصرية في الأربعينات ضعيفاً، استطاعت الجماعة تأسيس نفوذ قوى داخل الجامعة، حتى حدا الأمر ببعض أقطاب الإخوان لأن يصف بداية توغل الجماعة داخل الجامعة بأنه (فتح مبين) خاصة بعد أن كان الناس يرونها مؤسسة لا صلة لها بالإسلام أو الدعوة، فقد أصبحت الجامعة ـ على حد قول زعماءهم ـ بمثابة (معقل من معاقل دعوة الإخوان المسلمين). فخصص الإخوان مندوباً لهم في كل كلية، وخصصوا لهم قسماً خاصاً في مجلتهم، كما استحثت الجماعة الطلبة على الثورة في كل ما يمس المناهج الدراسية الإسلامية، ووعدت بطبع وترجمة الأبحاث الطلابية الإسلامية الممتازة، كما أصدرت مجلة الإخوان أعداداً خاصة عن الطلاب وحثتهم على ضرورة الجهاد وفقاً لمباديء الإخوان المسلمين، كما سعت إلى إصلاح التعليم القائم عن طريق التحريض والدعاية لإدخال التعليم الديني في مختلف مراحل الدراسة بكافة الكليات الجامعية، وتقديم المذكرات وتوجيه النصح إلى وزراء المعارف ورؤساء الوزارات، كما قامت الجماعة بتطوير وسائل تعليمية بديلة كإنشاء المدارس الإخوانية

(٣٠) محمود عبدالحليم: مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(التهذيب - أمهات المؤمنين....)، أي أن اهتمام الجماعة بالطلاب والتلاميذ لم يأت منفصلاً عن اهتمامها بالنظام التعليمي القائم.

كذلك فقد اهتمت الجماعة بأحوال الموظفين وقدمت تصورات مختلفة حول الإصلاح الوظيفي والبيروقراطي، فأنشأت قسماً للموظفين في هيكلها التنظيمي يستمع لشكواهم وينظم أمورهم، كما سعت إلى تقديم مساعدات مادية للذين تقل دخولهم عن ثلاثين (٣٠) جنيهاً شهرياً، بل وتسديد مصروفات التعليم الجامعي لأبنائهم[٣١].

وفي السبعينات والثمانينات والتسعينات احتلت آلية التركيز على حل المشكلات الصغرى والمحدودة المرتبطة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين مكانة محورية في استراتيجية التغيير لدى جماعة الإخوان المسلمين، فقد سعت الجماعة إلى دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمواقع التي نشطت فيها وهيمنت عليها، حيث عمدت إلى الاستجابة لمتطلبات الأعضاء، الأمر الذي ساعد على ربط قطاعات اجتماعية عريضة، وخاصة من الشباب، بالجماعة، انجذاباً وراء مصالحها وتطلعاتها.

فقد احتل (مدخل الخدمات) الاقتصادية والاجتماعية واحداً من أهم المداخل التي عن طريقها دخل الإخوان من بوابة النقابات المهنية، بوصفها من أهم مؤسسات المجتمع المدني في مصر على الإطلاق، فمع اختلاف التركيبة العمرية للأعضاء نتيجة لتزايد حجم العضوية الشابة

---

(٣١) ريتشارد ميتشل: مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٠ ـ ٢٣٨.

التي شكلت ـ وفقاً لبعض الدراسات ـ نحو (٤٠٪) من الأعضاء، ومع تزايد الضغوط على قدرات النقابات، بل على مؤسسات المجتمع ككل وخاصة مع انتهاج الحكومة لسياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وظهور موجات الغلاء وارتفاع الأسعار، واتباع السياسات الانكماشية، وتراجع الدور الاجتماعي للدولة، أدرك الإخوان أهمية هذه الظروف فاحتلت المطالب الاجتماعية والاقتصادية ركناً أساسياً في استراتيجيتهم للعمل داخل النقابات، وراحوا يخاطبون المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء.

ومن ثم قدم الإخوان في النقابات المهنية مشروعات خدمية ضخمة، كما في نقابات الأطباء والمهندسين والبيطريين والمحامين والمعلمين، مثل مشروعات الرعاية الصحية والعلاجية للأعضاء والتي استفاد منها نحو (٦٢٪) في نقابة الأطباء عام (١٩٩٠) على سبيل المثال، وكذا مشروعات السلع المعمرة والقرض الحسن، والإسكان والمشروعات الصغيرة والمعاشات والأجور وبدل العمل... إلخ[٣٢].

كذلك كان الحال في البرلمان المصري، حيث امتلأت الأجندة الإخوانية بزخم هائل من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تهم الجماهير، فعلى صعيد القضايا السياسية تصدى النواب الإخوان لانتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وطالبوا

---

(٣٢) أماني قنديل: تقييم آراء الإسلاميين في النقابات المهنية، الندوة المصرية الفرنسية الخامسة لدراسة ظاهرة العنف السياسي، جامعة القاهرة، تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ص ٣٩.

بضمانات لمباشَرَةٌ الحقوق السياسية على نحو ديمقراطي، ورفضوا القوانين الاستثنائية وطالبوا بإلغائها، وطرحوا تعديل قانون الانتخابات وطريقة انتخاب رئيس الجمهورية. كما طالبوا بحماية المعتقلين ونقل الإشراف على السجون المصرية والمعتقلات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل لتكون تحت إشراف القضاء. أما على صعيد القضايا الاقتصادية فقد انصرف النواب الإخوان لمناقشة عدد من القضايا التي تهم الدوائر التي ينتمي إليها الأعضاء، مثل مشكلات الصرف الصحي وتأخير الاعتمادات المالية الحكومية عليه، وطالبوا بزيادة الإنفاق على الأحياء الشعبية، وزيادة كفاية الأدوية والأمصال الرخيصة الثمن لبعض الأمراض، وتدارك النقص الواضح في السلع الغذائية. كما دعوا كذلك إلى ربط الأجور بالخدمات، وطالبوا برفع أجور المعلمين في وزارة التربية والتعليم إنقاذاً للعملية التعليمية[٣٣]. كما تساءلوا عن مصير (٤٠) أربعين ألف عامل يعملون في مصانع (الطابوق الأحمر) بعد صدور قرار منع تجريف الأرض الزراعية، مما أدى لإغلاق العديد من مصانع الطابوق، كما هاجموا مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولي، ورفضوا الموازنة العامة للدولة عدة مرات، وهاجموا السياسة الزراعية العامة، وطالبوا بتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر، ورفضوا قانون الاستثمار لأنه يتيح امتيازات كبيرة للأجانب. كما أثاروا قضايا الفساد الاقتصادي واستغلال نفوذ المسؤولين والوزراء في الاستيلاء على المال العام وتبديده، وخاصة

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٣.

أموال صناديق الخدمات والتنمية المحلية وأموال مشروعات الإسكان الاقتصادي والشعبي[٣٤].

وفي نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وهى إحدى مؤسسات المجتمع المهمة في مصر، سعى الإخوان، من خلال النوادي التي هيمنوا عليها، إلى الاستجابة لمتطلبات الأعضاء المالية والخدمية والصحية والسكنية، كما اهتموا كذلك بالسياسات العامة والمباشرة والقضايا الوطنية المهمة. وفيما يتعلق بنظام التعليم ومشكلاته طالبت هذه النوادي بأن يكون لكافة القوى الوطنية دورها في الإصلاح التعليمي، وطالبت بضرورة استقلال الجامعات، كما قدمت مشروعاً متكاملاً لتطوير قانون تنظيم الجامعات. وطالبت كذلك بتعديل هياكل رواتب الأعضاء ونظام التأمين الصحي وإعادة الأعضاء المنقولين بموجب إجراءات أيلول/ سبتمبر (١٩٨١)، كما طالبت بكفالة حقوق الاجتماع والنشر والتعبير للأساتذة الجامعيين. كذلك فقد شاركت الأندية التي يهيمن على مجالسها الإخوان، الدولة في تحمل جزء من تبعة الكوارث الطبيعية التي يتعرض لها المواطنون (كارثة العَبارة سالم إكسبريس، كارثة السيول، كارثة الزلزال) وقدمت مساعدات مالية ضخمة للمواطنين عن طريق المؤسسات الرسمية، فأحد هذه النوادي ـ بجامعة أسيوط ـ قرر خصم عشرة أيام من مكافأة أعمال الامتحانات تخصص لصالح ضحايا الزلزال. كذلك فقد طالبت هذه النوادي

(٣٤) سناء المصري: مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

بالإسراع بتطبيق الشريعة الإسلامية في كافة القوانين تنفيذاً للدستور، والحد من سلطات رئيس الجمهورية وإلغاء قانون الطوارئ، ووقف كافة أشكال التعذيب والاعتقال، كما نددت بتزوير الانتخابات واستنكرت الارتفاع الكبير للأسعار[٣٥].

كذلك وبعيداً عن الأطر التنظيمية والمؤسسية، فقد لعبت جماعة الإخوان المسلمين أدواراً مهمة في الأحياء الشعبية والقرى والنجوع، وقد تبدى ذلك من خلال الأزمات والكوارث الطبيعية كالزلزال والسيول بوجه خاص (١٩٩٢ ـ ١٩٩٤).

أما من حيث الآلية الخاصة بتكرار الرموز والمفاهيم والمفردات الدينية وترجمتها إلى مجموعة سلوكيات وممارسات واقعية وشعارات محددة، بهدف التمايز عن الواقع القائم وجذب الأعضاء والإيحاء بتعاظم النفوذ ومراكمته، فقد استفاد الإخوان المسلمون إلى حد كبير من هذه الآلية، وآية ذلك التركيز على خلع المسميات الأصولية والتراثية الإسلامية على كافة أنشطة وفعالية الجماعة، بدءاً من اسم الجماعة (الإخوان المسلمون) ومروراً بالمعاهد والمدارس (مدرسة أمهات المؤمنين ـ معهد حراء الإسلامي ـ مدرسة التهذيب الإسلامية ـ قسم الأخوات المسلمات) وكذلك (معركة المصحف، وشركة المعاملات الإسلامية، ومجلة الدعوة الإسلامية ومجلة الشهاب) وكذلك كان حال

---

(٣٥) بدر محمد بدر: مصدر سبق ذكره، ص ٦٠، مازالت مصر تخضع لقوانين الطوارئ منذ اغتيال الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١.

أسماء الدروس والمحاضرات (يوم العبادة ـ يوم النصيحة ـ يوم الآخرة)[٣٦].

وقد كان الحال نفسه بالنسبة للشعارات والأناشيد التي يرددونها (الله أكبر ولله الحمد) و(الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا)، والمسميات والتشبيهات التي كان حسن البنا يخلعها على أصحابه وإخوانه بأن هذا مثل (أبو بكر) وذاك كـ(عمر بن الخطاب) و(عثمان بن عفان)، والأسماء والصفات التي كان يخلعها على الجهاز السري وأفراده. بأنهم مثل (كتائب الرحمن وكتائب الخلاص وجند الله وجيش التحرير الإسلامي). كذلك كانت الشعارات والشارات التي تميزت بها الجماعة في بداية عهدها، تعطي لها ولأعضائها بُعداً عاطفياً قوياً، وتميزهم عن غيرهم من القوى والجماعات السياسية الأخرى (مصر الفتاة ـ الشيوعيون ـ الوفد...) فالمواطن العادي كان يستطيع أن يميز العضو الإخواني عن طريق الشارة التي يرتديها الأخير، فالعضو الإخواني الثري كان يضع عباءة قصيرة على كتفه عليها اسم الجماعة، كما كان خطباء الجماعة ـ في المساجد ـ يرتدون عباءة محلاة بخيوط ذهبية ولها جيب خاص على موضع القلب يوضع فيه المصحف، كما كان لزاماً على العضو الإخوانى في الثلاثينات والأربعينات والخمسينات أن يرتدي خاتماً فضياً معيناً في بنصره اليمنى يشتريه من المركز العام أو

(٣٦) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.

فروعه، وكان هذا الخاتم يحمل شعار الجماعة وهو سيفان متقاطعان ومصحف، وهو الآن ما زال يتصدر كافة مطبوعات الجماعة. كذلك فقد تميزت الأخوات المسلمات في الجامعة بغطاء الرأس الأبيض والزى الإسلامي(٣٧).

وفي السبعينات والثمانينات والتسعينات دأب الإخوان على استخدام الآلية نفسها، فعلى سبيل المثال سعى مرشحو الأخوان في الحملات الانتخابية البرلمانية إلى التركيز على ترديد المفردات والعبارات الدينية، وإضفاء طابعاً وهالة دينية على عملية التصويت بهدف تشجيع الناخبين على المشاركة، ففي البداية حرصوا في تبرير دخولهم الانتخابات على التأكيد بأنه للوصول للبرلمان وتبليغ الدعوة (الإسلامية) إلى المسؤولين وأن البرلمان هو وسيلة، من وسائل أخرى لتحقيق هذه الغاية. كما طرح الأخوان مسألة المشاركة ليس كمبدأ ديمقراطي وإنما كواجب ديني، وقد شكل هذا العامل عنصراً مهماً للضغط والتأثير على الناخبين في محيط ثقافي تغلب عليه سمة التقليدية سواء على صعيد الثقافة الاجتماعية أو الثقافة السياسية، فالإدلاء بالصوت في المعركة الانتخابية هو (إقامة الشهادة لله)، كما ظهرت شعارات (صوتك أمانة، والإسلام هو الحل، وآية ﴿ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه﴾) في معظم لافتات الإخوان، كما ظهرت عبارات «يد المتوضأ هى خير يد تصون، إصلاح الدنيا لا يكون

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

إلا بالاعتصام بحبل الله، لأن جوهره معصوم من الخطأ والثغرات التي تصيب غيره من الأنظمة الوضعية، وأيضاً ظهرت جمل مثل «لا إله إلا الله، عليها نحيا ولها نموت وفي سبيلها نجاهد وعليها نلقى الله»، وفي هذا الإطار سعت الجماعة للتحدث بوصفها «الممثل الشرعي للإسلام».

وفي الانتخابات الطلابية حدث الشيء نفسه فحاول نشطاء الإخوان التأثير في زملائهم الطلاب وجذب أصواتهم إليهم وتصوير تأييد الأصوليين في الانتخابات على أنه (واجب ديني قبل كل شيء) وأنه (صوت رسولنا الكريم ينادي من مثواه الأخير وكأن لسان حاله يقول: فرطتم في الأمانة وتركتم الجماعة واتبعتم الشهوات، وتركتم أمر دينكم)، كما ارتفعت شعارات (الله هو الغاية والدعوة ربانية عالمية) (الله غاية ـ الرسول قدوة ـ القران شرعة ـ الجهاد وسيلة ـ الشهادة أمنية) (استجيبوا ـ سارعوا ـ سابقوا ـ جاهدوا ـ انفروا ـ اعملوا ـ وأعدوا) (نحن لا نضحك والأقصى أسير) (لِمَ نعطي الدنية في ديننا؟)(٣٨).

كذلك فإن قراءة مجموعة بيانات الإخوان إزاء قضايا العالم الإسلامي، والأحداث اللاحقة في عقدي الثمانينات والتسعينات، تفصح عن أن مفردات خطابهم أضحت تنعت النظم العربية (بالفرقة والانقسام والاختلاف والتبعية والخنوع للغرب الكافر)، كما استحدث

---

(٣٨) محمود عبدالحليم: مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

الإخوان قاموساً من المصطلحات لوصف أزمات الأمة الإسلامية؛ (الاستبداد والدكتاتورية والفرعونية وأزمة الشرعية)، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل اقترح الخطاب الإخواني الحلول الإصلاحية مما فرض مصطلحات ومفردات أخرى مثل (تحكيم شرع الله - الكلمة السواء - الاستمداد من كتاب الله تعالى، عزهم ومجدهم وقدرتهم - الصف الواحد - انقاذ العرب والمسلمين في فلسطين - أعداء الإسلام - الشعوب في مكان والحكام في مكان - الاعتصام بحبل الله - ذيولاً للغرب - جاءوا لرسم الخريطة كما يرونها - الهجمة الصليبية الشرسة - الحلف الصهيوني الاستعماري لإبادة المسلمين - أمريكا هى الوريث الشرعي للاستعمار البريطاني والفرنسي - إحكام السيطرة على الأرزاق والأعناق في المنطقة - سحق حركات البعث الإسلامي في كل مكان - الغرب هو العدو الحضاري للمسلمين - مخطط استعماري لتحويل المسلمين إلى أقلية - حرب الإبادة الكبرى) فهى مفردات متعددة نراها منتشرة في كافة الوسائل التي يتوسمها الخطاب الإخواني لتوصيل رسالته[٣٩].

وكانت الآلية الثالثة هي التدرج والتنوع في مستويات الحركة والنشاط بدءاً من الإرشاد الديني والنصح والوعظ داخل المساجد والزوايا ونهايةً بالعمل السياسي - أو التزامن بين الأنماط المختلفة -

---

(٣٩) عبدالعاطي محمد أحمد: الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية، من ١٩٧٦ - ١٩٨٦، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٢٩.

والمواجهة مع السلطات، والتي تأتي في استراتيجية الجماعة في المرحلة الأخيرة. وقد سعت جماعة الإخوان إلى تطبيق هذه الآلية، بحذر شديد، وخاصة في المراحل الأولى من نشأتها، فقد حرص (البنا) على إحاطة ظروف نشاط الجماعة بالسرية والتكتم والبعد عن المصادمات وتجنب مواطن الخلاف والفتنة وعدم التعرض لسلطات الاحتلال في البداية. ففي الإسماعيلية وجد البنا أن المجتمع تتحكم فيه قوى اجتماعية متنوعة، مثل كبار الرأسماليين، والانجليز وأعوانهم، والعلماء والمشايخ، فلم يصطدم بأحد بل كسب ود الجميع، كذلك فقد اعتمدت الجماعة على المسجد بوصفه بؤرة وموقع التجنيد الأساسي، ثم انتشرت بعد ذلك وزاد نفوذها ودخل فيها أبناء المدن والمهنيين والطلاب والموظفين، كما اتسعت مجالات نشاطها. ويصف أحد كبار قادة الإخوان مدى تمسك البنا بهذا المبدأ، فيوضح كيف أنه لم ينتقل بالدعوة من الطور الأول (الدعوة والتبليغ)، إلى الثاني (التكوين والإعداد) إلا بعد أن إطمأن تماماً إلى إتساع نفوذ الجماعة وتزايد عدد أعضائها، وأنه لما وجد المادة الخام وتوفرت لديه تماماً وتدفقت، كان على الصانع الانتفاع بها. كذلك كانت عملية التدرج في الانتخابات البرلمانية (تصويت ثم ترشيح ومنافسة) مثالاً حياً على الأخذ بهذه الآلية[٤٠].

أما في السبعينات والثمانينات والتسعينات فقد دأبت الجماعة على الأخذ بهذه الآلية وسعت بكافة السبل للحفاظ على مبدأ تدرجية

---

(٤٠) عمر التلمساني: أيام مع السادات، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤١.

العمل ومرحلية النشاط وعدم السعى للقفز فوق الواقع المستهدف تغييره، أو قدرات النشطاء القائمين بعملية التغيير، فلم تسع الجماعة لاستعداء الدولة أو التحرش بها، بل سعت ومنذ السبعينات إلى تأييد سياساتها، كالانفتاح والملكية الخاصة وتقريب الهوة بين المواطنين، بل أيدت سياسات السادات المتعلقة بضرورة تأسيس علاقات حُسَنْ الجوار مع كل دول العالم الخارجي، بما يعود بالنفع الكثير على المسلمين، بل عندما عارض الإخوان السادات، لم تتخذ هذه المعارضة الشكل العنيف بل مجرد الضغط عليه لتقديم تنازلات سياسية تخدم أهداف الجماعة(٤١).

وقد استمر الحال نفسه لاحقاً وحتى الآن، حيث حرصت الجماعة على توضيح موقفها من الاتهامات الرسمية لها بالتورط في أحداث العنف الذي تمارسه الجماعات الأصولية، فأصدرت بدورها بيانات عدة، أكدت أن الإسلام لا يقر العنف الذي فيه تَوَغُّلٌ في الاستهتار بأرواح البشر، وهو ما لا يقره دين ولا شِرْعَة، وأن هذا التوتر والإرهاب يعصفان باستقرار الأمة الإسلامية، كما طالبت ـ في مقابل ذلك ـ بضرورة تخلي الدولة عن عنفها وأوضحت أهمية الإصلاح السياسي والدستوري وإجراء الحوار الوطني، كما أدانت الحكم العسكري والقوانين الاستثنائية وطالبت بإلغائها.

(٤١) Bertus Hendriks: Egypt's new political map, A report from the election compagin, Middle East Report, July - August, 1987, p. 27.

وكذلك ينظر: هالة مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

كذلك فقد حرصت الجماعة على إيضاح موقفها من الآخر الديني (الأقباط) والسياسي (القوى الحزبية الأخرى) وقضايا المرأة والشورى[٤٢].

أما الآلية الرابعة: فهى إضفاء الطابع الديني على كافة أنشطة وفعاليات الجماعة كي تكتسب مزيداً من الشرعية خاصة مع ازدياد وزن المكون الديني في النسق الثقافي المصري، وقد سعت جماعة الإخوان المسلمين إلى تحقيق الاستفادة الجيدة من هذه الآلية. فالمؤسس حسن البنا، على سبيل المثال، سعى منذ اليوم الأول لدعوته في الإسماعيلية إلى العزف على وتر أن الإسلام أصبح غريباً في دياره مهدداً بين أبنائه ومنهم، والتأكيد على أن هناك محاولات للإجهاز على الأمة الإسلامية واندثارها، وأن المسيحية في أوروبا قد جمعت جموعها وأعدت عدتها لاحتلال ديار المسلمين ونهب خيراتها، كما كشف عن أن التجارب التي طبقتها الأنظمة القائمة على الإسلام في بلادنا قد أفرغته من مضمونه الحقيقي، وأدت إلى ضياع أهله فأصبحوا يعانون الفقر والفاقة، ومن ثم فإن الدور التكافلي للإسلام لابد من إحيائه ولابد من تقريب الهوة بين الطبقات في إطار من هدى الإسلام.

ثم كان تأليف (فرق الأخوات المسلمات) مثلما رآها البنا، ليس للتصدى للحملات التي قادتها (هدى شعراوي) لتحرير المرأة وتوعيتها

---

(٤٢) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧.

والنهوض بشأنها، وإنما للتمسك بالآداب الإسلامية والعمل على تربية النشء الإسلامي تربية (إسلامية)، كما حرمت الجماعة الاختلاط باعتباره محرم دينياً. كذلك تصدت لموجة حملة تنظيم الأسرة وتحديد النسل، بحجة أن ذلك ما هو إلا حملة للقضاء على نسل المسلمين.

وفي الآونة الأخيرة تكشف ممارسات الجماعة عن حرصها الدائم على توظيف هذه الآلية، ففي أحداث زلزال تشرين أول/أكتوبر (١٩٩٢) سعت لإسباغ التبريرات الدينية على كافة الأحداث والقضايا المتعلقة به، فالزلزال جاء بوصفه «غضب من الله صبه على جهاز الدولة وعلى أولئك الذين لا يطبقون ولا يلتزمون بأصول الشريعة وأحكامها ولا يأتمرون بأوامر الله في حياتهم اليومية، وأن الدولة التي لا تطبق شرع الله يعتريها الوهن والضعف وينخر في عظامها السوس، فالإسلام هو الحل والشريعة هي البديل»[٤٣].

وفي النقابات المهنية سعى الإخوان في نقابة الأطباء (١٩٨٤) إلى تغيير (قسم أبو قراط) إلى قسم ذو صيغة إسلامية، وفي نقابة المحامين وعقب نجاح مرشحو الإخوان في الانتخابات أدوا والمتعاطفون معهم صلاة الجمعة أمام مبنى النقابة، وأمام سرادق الانتخابات في عرض الشارع، وفي النقابة ذاتها. وقبل فوز الإخوان في الانتخابات تأسست (لجنة الشريعة الإسلامية) والتي كان من أهدافها الأساسية

---

(٤٣) الجماعة الإسلامية: ورقة عن الشورى في الإسلام وتعدد الأحزاب في المجتمع المصري، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، آذار/مارس ١٩٩٤، ص ص٣١ ـ ٣٩.

إعداد الدراسات القانونية المنبثقة عن الشريعة الإسلامية وتعبئة الجهود من أجل تطبيقها وتبني قضايا العالم الإسلامي في الخارج. كما أقامت اللجنة ما يسمى بـ(اليوم الإسلامي) لتدارس أمور الدين داخل النقابة وخارجها، كما أقامت الندوات الدينية وأصدرت (جريدة الدفاع الإسلامي) والتي ركزت قضاياها في الدعوة إلى تنقية القوانين التي تخالف الشريعة الإسلامية والمناداة بسقوط الأفكار الوضعية، وإحياء قضايا الجهاد، كما أعادت اللجنة طباعة مذكرات حسن البنا ورفيقه في الجماعة عبدالقادر عودة(٤٤).

ثم كانت آلية تعددية بؤر ومراكز النشاط ومواقعه هى الآلية الخامسة التي هدفت جماعة الإخوان من ورائها إلى تحقيق أقصى انتشار ممكن بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وخلق مجال للحركة والتأثير، يشمل كافة مؤسسات المجتمع المدني في مصر، علاوة على التجمعات الجماهيرية التي يمكن أن تشكل قواعد للعمل السياسي والتنظيمي، ومن ثم ممارسة فعالية واسعة في بناء نفوذها السياسي وتغلغلها الفكري. وقد كانت النقابات المهنية والجمعيات الأهلية والاتحادات الطلابية والأحزاب السياسية، هى تلك البؤر التي شهدت تغلغلاً واختراقاً إخوانياً لها.

فمنذ نهاية الثلاثينات لم تكتف الجماعة بالنشاط في الريف

---

(٤٤) حمدي البصير: جماعة الإخوان المسلمين والتنشئة السياسية للشباب، دراسة تطبيقية على نقابة المحامين، مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة، كانون أول/ديسمبر ١٩٩٣، ص ١٧٦.

المصري بل انتقلت إلى العاصمة وكافة العواصم والمراكز الحضرية لاحقاً، كما لم يقف نشاطها العرضي عند الوجود في المساجد، والتي كانت في البداية محور نشاط الجماعة، ولكنها امتدت إلى المدارس والمعاهد والجامعات. كما أنشأت الجماعة شعباً مختلفة لها في أماكن عديدة، وأن عدد هذه الشعب وصل إلى (٢٠٠) شعبة عام (١٩٤٩)، ولعل هذا ما دفع حسن البنا إلى القول بأنه «قد أصبح للإخوان المسلمون مقر ودار في كل مكان بالمجتمع المصري»[٤٥].

أما بعد صدور قرار الحل الأول للجماعة فقد انحسرت نشاطاتها وتناقص عدد الشعب وإن ظلت الجماعة تحظى بشعبية جماهيرية كبيرة.

كما استمر نشاط الجماعة، وفقاً لذلك، في عقدي الثمانينات والتسعينات، وعلى نفس الوتيرة، حيث حقق الإخوان انتشاراً وتوغلاً في بؤر عديدة، وشهدت هذه الفترة محاولات إخوانية لتأسيس الهيمنة على عدة مواقع جديدة، كالنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والاتحادات الطلابية والأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات الوسيطة[٤٦].

فالنقابات المهنية بدأ ظهور الإخوان المسلمون فيها في منتصف الثمانينات، وكانت أولى النقابات في ذلك هى نقابة الأطباء (١٩٨٤) ثم تلتها نقابات مهنية أخرى كالمهندسين والمحامين والبيطريين والصيادلة.

---

(٤٥) حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية، ص ١٠١.

(٤٦) حمدي البصير: مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

كذلك فقد أستطاع الإخوان المسلمون اختراق الحياة الحزبية في مصر وعقد عدة تحالفات جبهوية مؤقتة مع أحزاب المعارضة الرئيسة، واستطاعوا الهيمنة على مجريات الأمور في هذه الأحزاب، إلى الحد الذي دفع بالبعض إلى القول بأن الإخوان قد محوا شخصية هذه الأحزاب في فترة التحالف واستطاعوا إسباغ الطابع (الإسلامي) عليها. ففي الانتخابات البرلمانية لعام (١٩٨٤) تحالف الإخوان مع حزب الوفد الجديد ذى الصبغة العلمانية، فكان في هذا التحالف حلاً لمشكلة الوفد في افتقاد القواعد الشعبية المنظمة وعمليات التعبئة، وخاصة بعد غياب عن الساحة البرلمانية لأكثر من ثلاثين عاماً، وكان هذا التحالف بالنسبة للإخوان حلاً لمشكلة، أو التفافاً حول قانون الأحزاب السياسية القائم، وفي الوقت نفسه تمكيناً للوفد لأن يتجاوز نسبة الـ (٨٪) كشرط لدخول البرلمان. وقد كان التحالف الإخواني مع الوفد العلماني مشروطاً بحفظ حرية الجماعة والحفاظ على مصالح الإخوان ومنطلقاتهم الفكرية، وعلى أثر ذلك أضفى هذا التحالف على الوفد طابع ورداء التمايز عن سائر القوى والتيارات السياسية الأخرى، لكنه في مقابل ذلك كاد يطمس هويته العلمانية تماماً وآيات ذلك كثيرة، منها أنه أُدخلت تعديلات جذرية على برنامج الحزب لجعل الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسي للتشريع، وأصدر الحزب بياناً يحدد طبيعة الخط السياسي له تجاه القضية، واتسم البيان بالتأكيد على أن شعار تطبيق الشريعة الإسلامية ليس موضوعاً للمزايدة، وأنهم لا يريدون التغيير لمجرد الرغبة في التغيير، ورفض الحزب للعلمانية

التي تنادي بفصل الدين عن الدولة، كما رَفَضَ الدولة الثيوقراطية التي تنادي بسيطرة رجال الدين على الحكم، وأكد زعيم الحزب (فؤاد سراج الدين) أن الوفد والإخوان كلاهما يريد أن يطبق الشريعة الإسلامية ويرفض موجات الشرك والإلحاد والعلمانية على النحو الذي وجدت عليه في الخارج[٤٧]، وهنا فقد سعى الحزب إلى إعادة تفسير موقفه من العلمانية وأقر بأن مصر لم تعرف العلمانية أبداً ولا يمكن أن تقدر على القطيعة الكاملة بين الدين والدولة، لأن لها قيماً وتقاليد وأعرافاً لا يمكن طرحها جانباً، كما أكد أن الإخوان هم مواطنون مصريون من حقهم تأييد ما يشاءون من الأحزاب القائمة، وأنه كانت هناك علاقة ود تاريخية بين الإخوان والوفد. وبعد تجربة التحالف أكدت (صحيفة الوفد) أنه «تحالف استراتيجي في تيار واحد هو أصولي ومستقبلي في الوقت نفسه، وفي الواقع، أن مرشحي الإخوان استطاعوا محو شخصية وروح حزب الوفد تماماً في بعض الدوائر وذلك بالترويج فقط لأفكار ومباديء الإخوان المسلمين[٤٨].

وقد حدث الشيء نفسه تقريباً في انتخابات (١٩٨٧) مع حزب العمل الاشتراكي ولكن بصورة أشد، فقد كانت أولى النقاط العشر التي دخل على أساسها التحالف (الإسلامي) الانتخابات هذه المرة هي «أن الإيمان بالله هو أساس الإصلاح الأخلاقي والفضائل، وهو أساس

---

(٤٧) Mamoun Fandy: The tensoins behind violence in Egypt, Middle East Policy, No. 1, 1993, pp. 25-34.

(٤٨) عبدالعاطي محمد أحمد: مصدر سبق ذكره، ص ص٢١٤ ـ ٢١٩.

حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية». كما أولت أهمية ومرتبة متقدمة لتطبيق الشريعة بوصفها النظام المتكامل، ولا تقتصر على الحدود، والتأكيد على ضرورة إحياء الثقافة الإسلامية لتعميق القيم الدينية الصحيحة. كذلك فقد اختلف برنامج تحالف الإخوان مع العمل (١٩٨٧) عن برنامج العمل في انتخابات (١٩٨٤)، حيث حدث تغيير في أولويات القضايا محل الاهتمام فبينما كان محل الاهتمام الذي يمثل البند الأول في أولويات الحزب الانتخابية (١٩٨٤) هو مطلب (إصلاح الأوضاع الاقتصادية)، و يحتل المرتبة الثانية في البرنامج السياسي العام للحزب، إلا أنه قد تراجع في البرنامج الانتخابي للتحالف (١٩٨٧) ليصبح البند السابع، وحل على رأس الأولويات مطلب (إصلاح نظام الحكم) ثم (تطبيق الشريعة الإسلامية)، أي أن الإصلاح السياسي على منهج (الإسلام) هو الشرط الأساسي للإصلاح الاقتصادي.

وبظهور المد الإخواني داخل حزب العمل حدث تصاعد نسبي للخطاب الأصولي في ندوات الحزب، والتي أصبحت تركز حول (العدالة في الشريعة الإسلامية) و(الحلول الإسلامية للمشكلات الاقتصادية) و(الجهاد في الإسلام). كذلك في المؤتمرات السنوية للحزب (الخامس والسادس على سبيل المثال) طُرحت الشعارات الإسلامية وهى شعارات الإخوان (نحو إصلاح شامل من منظور إسلامي) وأسقط الحزب من برنامجه (كلمة الديمقراطية) وحلت

محلها كلمتي (الحرية والشورى). كما بدأ رموز الإخوان يكتبون في (صحيفة الشعب) جريدة الحزب التي اتسعت فيها مساحة الخطاب الأصولي، والتي بدأت أيضاً تُهاجم سلوكيات أجهزة الأمن ضد أعضاء الجماعات الأصولية، كما نشرت أخبار الجماعات الدينية في العالم العربي(٤٩).

كانت الجمعيات الأهلية أيضاً بمثابة إحدى البؤر والمواقع التي نفذت إليها جماعة الإخوان المسلمون، فقد شهدت عدة جمعيات أهلية تغلغلاً للإخوان، ومن ثم ظهرت مفردات ومضامين الخطاب الأصولي في خطاب هذه الجمعيات وتزايد الدور الاجتماعي والسياسي لها، فشرعت في المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، والتأكيد على أن الدين يشمل السياسة وأن السياسة هى الدين، كذلك فقد طالبت بأن تكون مناهج التعليم إسلامية كاملة من الحضانة حتى الجامعة، وإلزام كل من يباشر عملاً في الدولة بتأدية فرائض الله، كما طالبت أيضاً بوضع نظام لجباية الزكاة، والقضاء على الدعارة السرية، ومصادرة المخدرات والخمور(٥٠)، وكذلك فقد أقام الإخوان مشروعات عديدة من خلال هذه الجمعيات تخدم قطاعات جماهيرية عديدة، كمشروع الطفل اليتيم، والذي بلغت جملة الإنفاقات الإخوانية ـ الشهرية ـ عليه نحو (مليون جنيه).

---

(٤٩) ينظر: حزب العمل المصري: وثائق المؤتمر العام السادس، القاهرة، آيار/مايو ١٩٩٣، وكذلك ينظر: حزب العمل البرنامج الانتخابي للحزب لنفس العام.

(٥٠) أحمد حسين حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١.

وقد كانت جمعيات (الشبان المسلمون) و(الجمعية الشرعية) و(جمعية أنصار السنة المحمدية) من أهم الجمعيات التي خضعت للهيمنة الإخوانية على مجالس إداراتها ووجود علاقات مباشرة بين أقطاب الإخوان والمشرفين على هذه الجمعيات، ومن ثم شهدت الأنشطة الخدمية والاجتماعية والثقافية والدينية لهذه الجمعيات انتعاشة واضحة، فـ«الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية) شهدت نشاطاتها طفرة كبيرة في بداية التسعينات حيث زاد عدد أفرعها إلى (٣٥٠) فرعاً وزاد حجم عضويتها إلى (٨) ملايين عضو، وتنوعت أنشطة الجمعية بين الدعوة الدينية (بناء المساجد وخدمتها وإنشاء المدارس الملحقة بها لتعليم الفقه وتحفيظ القرآن وتربية النشء) كما بلغ عدد المساجد التابعة لها نحو (٦٠٠٠) مسجد، كما أنشأت الجمعية (معهد الإمامة للدراسات الإسلامية لإعداد الأئمة والدعاة) والرعاية الاجتماعية (حيث إنشاء العديد من المشروعات كالمستوصفات العلاجية والمدارس ودور الحضانة ومراكز التدريب المهني والحرفي ومشاغل الفتيات وورش النجارة، بالإضافة إلى مشروعات (الفتاة المسلمة) و(الطفل اليتيم) الذي يموله الإخوان، ويبلغ عدد فروعه نحو (٣٥٨) فرعاً ويمتد ليغطي (١٧) محافظة وتمتد رعايته لتكفل (٧٨,٦٩٨) طفل وذلك بالإضافة إلى مشروع (رعاية الأسرة المسلمة)[٥١].

كذلك فقد لعب الإخوان المسلمون دوراً في تسييس أهداف جمعية

---

(٥١) هالة مصطفى: مصدر سبق ذكره، ص ص٣٤٥ ـ ٣٤٦.

الشبان المسلمين، فسعت للربط بين الدعوة الدينية وقضايا السياسة والحكم والمجتمع حيث (الدعوة لإقامة المجتمع المسلم) و(الحكم بما أنزل الله). كما اعتبرت جمعيات أخرى - صغيرة - مثل جمعيات (الخلفاء الراشدين) و(أبي بكر الصديق) و(شباب محمد) و(الهداية الإسلامية) محلاً للتغلغل وتأسيس الهيمنة من قبل جماعة الإخوان المسلمين[٥٢].

وفي الجامعات المصرية، سواء على مستوى نوادي هيئات التدريس أو بين الشرائح الطلابية، أصبح للإخوان وجود قوى، وهنا فقد أضيفت بؤرة أخرى إلى البؤر التي تتركز خلالها الهيمنة الأصولية واستمرت هذه النجاحات حتى أوائل التسعينات، إلى الحد الذي دفع ببعض منظري الجماعة للقول: «بأسلمة الجامعات المصرية» كالآتي:

العام الدارسي	نسبة التصويت لصالح الطلاب الأصوليين في تشكيل مجالس الاتحاد (الجماعات الأصولية المختلفة)	ملاحظات
١٩٨٥/٨٤	٢٩ في مقابل ٢٠	احتفظ الطلاب الأصوليين
١٩٨٦/٨٥	٣٥ في مقابل ١٧	السياسيين بمنصب الأمين العام
١٩٨٧/٨٦	٣٧ في مقابل ١٥	والأمين العام المساعد على
١٩٨٨ /٨٧	٥٠ في مقابل ٢	مستوي جامعة القاهرة طوال
١٩٩٠/٨٩	٢٦ في مقابل ٢٤	هذه السنوات

(٥٢) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

ويتـضح من ذلك أن الطلاب الذين يتنمـون إلى الجـمـاعـات الأصـوليـة ـ عـامـة ـ قـد اسـتطاعـوا الفـوز بالانتـخـابات الطلابيـة في (جامعة القاهرة) منذ منتصف الثمانينات وحتى أوائل التسعينات. ومنذ ذلك الحين بدأت هيمنة الأصوليين على الاتحادات الطلابية منذ أوائل التسعينات في الانخفاض والضعف وذلك بسبب سعى الإدارات الجامعية ـ بإيعاز من أمن الدولة ـ إلى شطب كل مرشحي الجماعات الأصولية بل واعتقال قادتهم[٥٣].

أما على مستوى نوادي أعضاء هيئات التدريس فقد استطاع الإخوان المسلمون الاستمرار في هيمنتهم على مجالس إدارات هذه النوادي، خاصة التابعة منها لجامعات (القاهرة والإسكندرية وعين شمس والمنوفية وقناة السويس وأسيوط والزقازيق)، كما استطاعوا تشكيل (المكتب الدائم للنوادي) والذي يمثل الجامعات المصرية جميعها، وقد نجحت نوادي أعضاء هيئات التدريس أن تعقد ـ حتى عام ١٩٩٤ ـ نحو (٧٣٠) مؤتمراً مشتركاً لها، وكان من أهم مؤتمراتها تلك التي دارت حول (التعليم) و(مشكلة القمح) و(مشكلة المياه).

والجدير بالذكر أنه في انتخابات نادي أعضاء هيئة التدريس لكلية الهندسة جامعة القاهرة، حقق مرشحو الإخوان نجاحاً ساحقاً

---

(٥٣) Burton Bollag: Big Enrollmens, Rise of Fundamentalism put Egyptian Universities Underpresseure, The Charonci of Hiher Education, Vol. 37, No. 39, June 1991, pp. 31 - 33.

على مرشحي التكتلات السياسية الأخرى، سواء الموجود منها داخل (نقابة المهندسين المصرية) أو (كلية الهندسة جامعة القاهرة)، وقد كان من نفوذ الإخوان أن لجأ مرشحو التجمعات السياسية الأخرى إلى رفع شعارات الإخوان ولافتاتهم أثناء دعايتهم الانتخابية، ورغم ذلك فقد فشلوا في الانتخابات(٥٤).

أما الآلية السادسة فكانت السعي إلى اختراق مؤسسات الدولة واستغلالها لمصلحة الجماعة، وذلك للحصول على السلطة والدعم والتأييد لأعضائها والوقوف بجانبهم في أوقات الشدة والمحن، وقد استفادت جماعة الإخوان أيما استفادة من هذه الآلية على طول تاريخها السياسي والاجتماعي، فقد كان البنا معلماً بوزارة المعارف، واستطاع التأثير على قطاعات طلابية عريضة جداً، حتى أن عضوية الجماعة تشكلت في بدايتها من الطلاب أساساً، خاصة من طلاب المدارس الإلزامية والعليا والمعاهد الدينية. وقد بلغ من اختراق الجماعة لمؤسسات الدولة وشرائح المجتمع أن قَدّرَ البعض حجم عضويتها بنحو (٢) مليون عضو في الأربعينات، كما قدر البنا نفسه حجم العضوية العاملة فقط بنحو (٥٠٠ ألف) عضو عام (١٩٤٥) وأن الأعضاء المنتسبين والمؤازرين يعادل ضعف هذا العدد. ولذلك حينما أعلنت الجماعة أنها تتحدث باسم (١,٠٠٠,٠٠٠) عضو حينئذ كانت

---

(٥٤) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦، الجزء الخاص بالجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

على درجة مقبولة من المصداقية(٥٥)، وتشير مصادر خاصة أنهم حالياً يمثلون نحو ثلاثة ملايين عضو وعضوة.

واستمر الحال في الثمانينات على ما هو عليه، بل زاد، فسعى الإخوان إلى اختراق القطاعات المهمة في الدولة، وقد كان قطاع الاقتصاد ومنه القطاع المصرفي، أهم الأمثلة الواضحة. وضربت شركات توظيف الأموال مثالاً حياً على ذلك، فقد كانت هذه الشركات حريصة كل الحرص على اختراق المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ونجحت بالفعل في هذه المهمة ليس فقط من خلال التغلغل في بنية الاقتصاد الوطني، بل نشرت تشابكاتها داخل المجتمع المصري، فغدا بذلك البعد الاقتصادي لشركات توظيف الأموال لا يمثل سوى البعد الظاهري أو المرئي لجبل الثلج، بينما الأبعاد الخفية تكمن وراء ذلك في السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي، كما نجحت هذه الشركات في خلق قاعدة اجتماعية عريضة من متوسطي وصغار المدخرين المتضررين من التضخم والذين يبحثون عن عائد مجزٍ لمدخراتهم بأقل جهد ممكن.

وقد جاءت شركات توظيف الأموال (الإسلامية) لتكون الصيغة المالية ـ السياسية التي تعبئ تلك الفئات الاجتماعية حولها، وتتجاوز بهم مؤسسات الاقتصاد الرسمي وقطاع الوسطاء الماليين التقليديين (مصارف، شركات تأمين، سوق المال... إلخ). ولعل رفع تلك الشركات

---

(٥٥) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.

شعارات الدين واستغلال المشاعر الدينية لبعض فئات المدخرين، قد أعطى لتلك الشركات ومعاملاتها المالية صبغة سياسية وأيديولوجية واضحة، تتلخص معادلتها في الانفتاح على السوق المالية العالمية في الخارج، والليبرالية الاقتصادية في الداخل مغلفة بشعار الدين الحنيف، لذلك فقد وجدنا أن الصراع حول مستقبل شركات توظيف الأموال، ليس صراعاً حول مستقبل (النظام المالي) وأسلوب تعبئة وتوظيف المدخرات، بل صراعاً حول مستقبل النظام الاقتصادي والسياسي المصري ذاته[٥٦].

لقد تغلغلت شركات توظيف الأموال واخترقت بدورها قطاعات مؤسسية عريضة منها مثلاً مؤسسات الصحافة ودور النشر، ذلك أن السيطرة على الصحافة ودور النشر كفيلة بالسيطرة على عقول وتفكير صغار ومتوسطي المدخرين، وكانت عقود النشر والإيداعات السخية لدى المؤسسات الصحفية الكبرى ودور النشر (الأهرام - الأخبار - أخبار اليوم - مايو - روز اليوسف - المصور - الجمهورية - دار الشعب - أكتوبر - دار الشروق - المطبعة السلفية)، والتي زادت على ملايين الدولارات، واختراق القطاع المصرفي والقيام بما يشبه عمليات الإغارة عليها (كالسيطرة على مجلس إدارة المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، وشراء حصص أسهم في بعض البنوك والمصارف، كالمصرف المصري الأمريكي الدولي، أو تأسيس شبة علاقات مع بنوك

(٥٦) حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

التنمية الشعبية الوطنية)، كانت ضمن أهم محاور التغلغل واختراق القطاع الاقتصادي[٥٧].

كذلك فقد اشتملت هذه المحاور على الجهاز البيروقراطي للحكومة، حيث سعت شركات توظيف الأموال الأصولية إلى استقطاب وتجنيد وشراء ذمم كبار المسؤولين لتحييدهم، ولتسهيل الأمور، سواء تم ذلك عن طريق تعيين بعض كبار المسؤولين ذوي الوظائف القيادية الحساسة الحكومية في هذه الشركات، أو تجنيد بعضهم ليكونوا ضمن جماعة الضغط (اللوبي) المناصر للشركات في داخل أجهزة الدولة ومراكز صنع القرار. كما ظهرت (كشوف البركة) التي بمقتضاها تم توزيع مكافآت عينية وخدمات غير مرئية وقروض حسنة وعمولات نقدية وشقق بأسعار رمزية على المسؤولين في الإدارات الحكومية العليا، والذين لعبوا أدواراً مهمة في جلب وضمان بعض الودائع الكبيرة. ويضاف إلى ذلك فقد سعت هذه الشركات إلى توظيف وتجنيد بعض الوجوه الدينية التي تجد شعبية كبيرة في المجتمع المصري، (كالشيخ محمد متولي الشعراوي والشيخ محمد الغزالي والشيخ صلاح أبو إسماعيل والدكتور عبدالصبور شاهين)، فلتأكيد الطابع والهوية (الإسلامية) لهذه الشركات كان من الضروري استخدام هذه الأسماء اللامعة. فقد كانت عملية ظهورها أثناء توقيع العقود

---

(٥٧) محمود عبدالفضيل: الخديعة المالية الكبرى، الاقتصاد السياسي لشركات توظيف الأموال، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص٥ ـ ١٢.

والافتتاحات الجديدة، مسألة مألوفة في وسائل الإعلام المقروء، وحتى عندما ظهرت الإجراءات الحكومية تتحرك لمحاصرة هذه الشركات حرصت هذه الشخصيات على التنديد بالإجراءات الحكومية أمام جمهرة المواطنين في خطب الجمعة(٥٨).

ويضاف إلى مؤشرات التغلغل السابقة أنه كانت هناك محاولات لهذه الشركات للاستيلاء على بعض المؤسسات الحكومية العلاجية التي تعاني من أزمات مالية، وبالتالي اختراق القطاع الطبي، وكذلك إقامة علاقات مختلفة مع دور النشر لإعادة طبع كتب التراث وبيعها للمواطنين في مصر بأسعار زهيدة، كما اقتحمت هذه الشركات أيضاً قطاع التعليم الخاص بإنشاء سلسلة من مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية والإعدادية الإسلامية(٥٩).

والآلية السابعة التي اعتمدت عليها جماعة الإخوان المسلمون هى آلية خلق الدوافع الدينية والضامنة للاستمرار، والتي يرتبط بها وينتج عنها استمرار فاعلية الجماعة ونشاطها في التأثير ومراكمة النفوذ السياسي والاجتماعي، خاصة إذا اتبعت الجماعة سبيل التركيز على برامج التربية الروحية والاستغراق في التدين والدفاع عن الشريعة الإسلامية والاهتمام بقضايا الإصلاح الديني والأخلاقي والعقيدي.

ويتضح ذلك بجلاء فى سلوك الإخوان إزاء قضية الشريعة

(٥٨) المصدر نفسه، ص ص١٦ - ١٨.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ص٤٤ - ٤٥.

الإسلامية منذ السبعينات وحتى التسعينات، ففي البداية نجحوا في تضمين دستور (١٩٧١) في مادته الثانية وجوب أن تكون الشريعة هى المصدر الأساسي للتشريع، ولكن ضغوطها استمرت من أجل جعلها المصدر (الوحيد) للتشريع، كما تقدموا بعدة مشاريع قوانين لمطابقة القوانين الوضعية بأحكام الشريعة (تحريم تداول الخمر، تطبيق الحدود، تنظيم جمع الزكاة، تعديل قانون الأحوال الشخصية.. إلخ) وفي فترتي الثمانينات والتسعينات وأثناء الحملات الانتخابية (١٩٨٤) أولى الإخوان في برامج التحالف أهمية قصوى لأمور الإصلاح الديني والعقيدي والأخلاقي، ودارت دعايات التحالف حول تأكيد شمولية الإسلام، وأهمية التزام أجهزة الإعلام والتعليم بالقيم الدينية السامية وإصلاح الفساد القيمي والأخلاقي بالرجوع إلى أحكام الشريعة، وهنا فقد أكد المرشد العام لجماعة الإخوان ـ على صفحات جريدة الوفد ـ أن الإخوان لا يرون في الانتخابات صراعاً على مغنم زائل، وإنما منافسة شريفة يقدم فيها الجميع كل ما عنده لتطبيق الشريعة، ولابتغاء وجه الله ومصلحة الوطن(٦٠).

وقد كانت ممارسات النواب الإخوان في برلمانات (١٩٨٤، ١٩٨٧) دليلاً دامغاً على محاولتهم هذه، فبداية فجروا قضية (الخلافة الإسلامية والحكم بما أنزل الله) وطرحوا وجوب إعادة الخلافة باعتبارها مطلباً وأملاً ينشده كل المسلمين في مصر والعالم، وأن

(٦٠) المصدر نفسه، ص ص٦٥ ـ ٦٦.

الاعتقاد بوجوب إقامة الخلافة أمراً لا يتم إيمان مسلم إلا باعتقاده، كما أكد الهضيبي أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قد ترك الكتاب والسنة ومن يخلفه في هذا، فهو خليفة أياً كانت تسميته رئيس جمهورية أو ملك، إذا كان يقوم على حماية العقيدة وتطبيق الشريعة وإن شذ عن ذلك فهو ليس بخليفة(٦١).

كما سعى النواب أيضاً إلى إثارة القضايا التي تتعلق بعدم احترام مؤسسات الإعلام الرسمية بالدين الإسلامي والفضائل الأخلاقية، من برامج ومسلسلات ومقالات تنشر بالصحف تخالف، إن لم تكن تهاجم القيم الدينية، وربطوا بين ذلك وتكرار حوادث الاعتداء على الأعراض آنذاك، كما طالبوا بزيادة حجم الاعتمادات الحكومية المخصصة للأزهر وضرورة الاهتمام بالتعليم الديني وأن يتم انتخاب شيخ الأزهر وليس تعيينه. كما هاجموا سياسات وزير التعليم والتي تم بمقتضاها حذف الجزء الإسلامي من مقررات التاريخ على تلاميذ بعض المراحل التعليمية، وأكدوا أن ذلك يُراد به طمس الهوية الإسلامية، وأيضاً ما يحدث بشأن اعتقال ومطاردة أعضاء هيئات التدريس بالمؤسسات التعليمية المختلفة، بسبب انتمائهم لتيار لا تحبذه الدولة (جماعة الإخوان المسلمين) وحرمانهم من ترقيتهم وتقلدهم للمناصب العليا(٦٢).

---

(٦١) ينظر: عبدالعاطي محمد أحمد: مصدر سبق ذكره، ص ص١٦٢ ـ ١٨٥، والهضيبي هو نائب المرشد العام لجماعة الإخوان حالياً.

(٦٢) Karim Abraami: Letter from Egypt, New Statesman and Society, Juen, 1993, p. 11.

كما طالب النواب الإخوان، الحكومة بمنع وتحريم تداول الخمور وبيعها أو تصنيعها وتحريم لعب القمار والتعامل بالربا وإعادة النظر في أندية الروتاري والليونز وإغلاق الملاهي ودور اللهو. كما طالبوا كذلك بوضع خطة زمنية محددة لتهيئة المجتمع لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية. وعند مناقشة بيانات الحكومة (كانون ثاني/ يناير من كل عام) كانوا يثيرون أن هذه البيانات دائماً ما تأتي خالية من النية لتطبيق الشريعة الإسلامية، كما طالبوا وزارة الإعلام لتعديل خطة برامجها (الإذاعة والتليفزيون خاصة) خلال شهر رمضان بما يتناسب مع الجو الروحي له، ومنع المشاهد الجنسية من الأفلام والإعلانات.

كما هاجم النواب الإخوان وزير الثقافة بسبب مهرجانات القاهرة السينمائية، والتي تعقد كل عام، وخطورتها التي تكمن في احتوائها على قصص هابطة ومشاهد عنف وجنس فاضح، واستهزاء بالله والرسول صلى الله عليه وسلم ورجال الدين، وأن هناك ما يزيد على (٢٠٠) ألف شاب وفتاة يشاهدونها كل عام، وطالبوا بإلغائها فوراً[٦٣].

ويضاف إلى ذلك فقد لعبت الجماعة دوراً واضحاً في مدافعة الكتاب العلمانيين وغير العلمانيين الذين «تجرأوا على النصوص

---

(٦٣) ينظر: وحيد عبدالمجيد: الأحزاب المصرية: رؤية من الداخل (١٩٧٠ ـ ١٩٩٢)، ط١، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٤٠ ـ ٧٧.

الإسلامية والسنة النبوية وأئمة الاجتهاد». وقد كانت واقعة (فرج فودة ونصر أبو زيد)(*) مثالاً حياً على ذلك.

وكانت عملية الانتقال من الدعاية للأوضاع المؤسسية بمثابة الآلية الثامنة التي لجأت إليها جماعة الإخوان من أجل بناء نفوذها السياسي والفكري والاجتماعي، من خلال مؤسسات المجتمع في مصر. فالانتقال من الدعاية إلي إيجاد مؤسسات ومراكز منظمة للجماعة يساعدها على تجسيد أفكارها والحفاظ على استمراريتها الوجودية ووقايتها من خطر الذوبان في المجتمع، إذا تحولت أنشطتها الحركية والثقافية والاجتماعية والسياسية إلى مؤسسات لها طابع الاستقرار، فيمكنها ذلك في نهاية الأمر، من زيادة القدرة على التغلغل في قطاعات المجتمع المدني وممارسة الهيمنة ومراكمة النفوذ والخبرات.

فعلى سبيل المثال حينما أرادت الجماعة ممارسة العمل السياسي والتعبير عن رؤاها في مختلف القضايا الاجتماعية المثارة، حتى وهى غير معلنة رسمياً كتنظيم سياسي أو حزبي، سعت إلى الاستفادة من جو (الديمقراطية الجديدة) في بداية الثمانينات ومن ثم عقدت تحالفات مع أحزاب قائمة، وشاركت في الانتخابات البرلمانية لممارسة

(*) خرج فرج فودة من حزب الوفد احتجاجاً لانضمام الحزب إلى قائمة الإخوان المسلمين الانتخابية، ولقي أبو فوده مصيره قتلاً.. واتهمت الجماعات الأصولية بمقتله.. أما نصر أبو زيد فهو من المفكرين الأصوليين المنشقين على الجماعات السلفية التقليدية، ويدعو إلى تحكيم العقل في مواجهة النقل.. ولاقى حرباً شديدة من الأصوليين امتدت إلى تكفيره.

حق اختيار السلطة التشريعية ولتجربة برامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما راحت تستفيد من غياب شكلها الحزبي فبحثت عن منابر بديلة للممارسة السياسية الشرعية فكانت النقابات المهنية أيضاً أهم هذه القنوات والمنابر البديلة(٦٤).

وكذلك ظلت الجماعة حريصة دائماً ـ وما زالت ـ على مأسسة نشاطاتها فسعت إلى تأسيس حزب سياسي، ولكن بطرق مختلفة متنوعة (تجربة حزب الشريعة وحزب الوسط وحزب التكافل)، يعبر عن أفكارها ويجسد مبادئها وبرامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها، كما سعت إلى المطالبة بعودتها إلى الحياة الاجتماعية كجماعة شرعية وقانونية وبطريقة دستورية من خلال مطالبات أعضائها في البرلمان بذلك مرات عديدة متسائلين «هل من صالح المجتمع أن يظل قطاع كبير من الشعب بعيداً عن الممارسة الديمقراطية، كما أنه بات من حق جماعة الإخوان المسلمين أن تسهم بشكل علني في بناء المجتمع ومؤسساته»(٦٥).

وضماناً لوجود الشكل المؤسسي الأكاديمي والإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين تطرح فيه تصوراتها وتعرض لنتائج بحوثها ودراساتها، سعت إلى تأسيس عدة مراكز (بحثية) لصناعة الفكر والرأي، وأصدرت مجلات عديدة بعضها صودرت، والأخرى ما زالت

---

(٦٤) ينظر: عبدالعاطي محمد أحمد: مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٦٥) حمدي البصير: مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٦ ـ ١٨٦.

قائمة (الاعتصام ـ اللواء الإسلامي ـ النور الإسلامية ـ آفاق عربية ـ المختار الإسلامي ـ الأسرة العربية ـ الأمة في عام)، بالإضافة إلى صحيفتي (العمل والأحرار)(*) لسان حال حزبي العمل والأحرار حيث تُفردان بعض صفحاتهما لكتاب الإخوان ومثقفيهم بصورة دائمة.

أما الآلية التاسعة والتي اعتمدت عليها جماعة الإخوان المسلمين في عملية بناء النفوذ السياسي والتغلغل الفكري وتأسيس الهيمنة الاجتماعية في المجتمع المصري، فكانت آلية تواصل الأجيال داخل الجماعة بين الشيوخ القدامى وشبابها. فالذي يقرأ كتابات الإخوان منذ نهاية العشرينات وأوائل الثلاثينات وحتى الآن يجد ـ بالرغم من قلة الكتابات الموجهة أساساً إلى الشباب، وشباب الجماعة خصيصاً ـ فالكتب والمقالات والبيانات والنشرات قد نجحت إلى حد كبير في نقل فكر ومنهج وخبرات الجماعة إلى جيل الشباب، ذلك الذي نشأ خلال مرحلة الجمود التي مرت بها الجماعة أبان الفترة الناصرية[٦٦].

لقد نجحت الجماعة في تضييق الفجوات بشأن اختلاف الرؤية والمنهج بين أجيالها، وتقديم دعوة الإخوان بصورة لا تقبل الخلاف وبصورة تتسم بالمرونة، وقد ساعد ذلك إلى حد كبير على استمرار التماسك التنظيمي للجماعة، خاصة إذا كان الخطاب الإخواني يتطرق إلى تكثيف المسائل الفقهية والأمور السياسية التي تجد قبولاً لدى فئة الشباب، ففي الجامعات على سبيل المثال تمكن الإخوان من تربية

(*) أوقفت صحيفة العمل لسان حزب الشعب المصري عن الصدور حالياً.

(٦٦) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨.

قواعد طلابية شابة مؤيدة ظهرت بصفة خاصة عندما التقى شباب الجماعة بشيوخها من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات، وسعى (عمر التلمساني ومصطفى مشهور خاصة) إلى (توريث الدعوة للشباب) وتهيئتهم لتحمل مسيرة الدعوة في الجامعة. وبعد ذلك تحولت هذه القيادات الشبابية، بعد تخرجها من الجامعات، إلى النقابات المهنية، وهم الذين أضحوا بعد ذلك مهيمنين على مجالس إدارات هذه النقابات (الأمين العام لنقابة الأطباء، الأمين العام المساعد كذلك، الأمين العام لنقابة المهندسين، والأمين العام المساعد، وأمين الصندوق، ووكيل النقابة، الأمين العام لنقابة المعلمين.. إلخ). وتكرر هذا الموقف تقريباً في البرلمان (١٩٨٤، ١٩٨٧) ففيه وُجد أبناء المرشدين الأول والثاني للجماعة، وهم من الذين يتراوح متوسط أعمارهم بين (٣٥ ـ ٤٥) عاماً إلى جانب بعض شيوخ الجماعة (٦٠ ـ ٧٠) عاماً. لقد أخذ الشباب عن الشيوخ مميزات الاستناد إلى قوة التنظيم ودقة الحركة والعمل الجماعي، وذلك في مقابل تميز فئة الشباب بالمرونة والهدوء وقبول العمل السلمي.

والآلية العاشرة من آليات بناء النفوذ والتغلغل والهيمنة، هى تعددية مصادر التمويل، فمنذ نشأة الجماعة وهى تسعى إلى ضمان مصادر متعددة للتمويل تحقيقاً للاستقلال وعدم الخضوع الفكري أو التنظيمي لأية جهة أو جماعة أو نظام، ومن ثم كانت جملة المشروعات والشركات التي أنشأتها، فضلاً عن القيام بحملات للتبرعات الداخلية والخارجية وخاصة من أثرياء المسلمين الذين كانوا ينظرون بعين

الاعتبار لأنشطة الجماعة، وكذلك الاشتراكات وحصيلة مبيعات المطبوعات والشارات والاقتراض من بعض البنوك..(٦٧).

وفي السبعينات والثمانينات والتسعينات، وبعد خبرة التصفية في فترتي الخمسينات والستينات، سعت الجماعة إلى خلق قاعدة اقتصادية متنامية، تتوازى معها شبكة من المؤسسات الخدمية والإعلامية المساندة، هذه المؤسسات تشكل في مجملها مصادر لخدمات متنوعة، ولفرص عمل متزايدة لا للإخوان فحسب ولكن للشرائح الاجتماعية العريضة من الطبقات الوسطى والدنيا المساندة، وهذه المؤسسات تشكل كذلك إحدى الضمانات الأولية للتمويل التي تعتمد عليها الجماعة في طرح وتشغيل برامجها الاقتصادية وتصوراتها السياسية والاجتماعية.

ويضاف إلى ذلك تحويلات الإخوان في الخليج والإخوان المصريين العاملين بالخارج، وشركات توظيف الأموال (الإسلامية) ومضاربات الإخوان في الأسواق المالية والبورصات والبنوك المحلية والعالمية. مثل (بنك فيصل الإسلامي)(*) كلها شكلت بدورها مصادر تمويل وتشغيل

---

(٦٧) حمدي البصير: مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

(❖) إنه من أشهر البنوك الإقليمية، والذي صُمم، مع غيره من البنوك الإسلامية، ليكون البديل (الإسلامي) لنسق البنوك الأمريكية والأوروبية، وبنك فيصل يوزع مايقارب (٢,٥٪) من أرباحه السنوية على أوجه الزكاة المختلفة، والتي قدرت بنحو مليون دولار أمريكي سنوياً عام ١٩٨٥، خدمة للحركة الأصولية بوجه عام، ويتضمن ذلك منح بعض العطايا والهبات والرواتب المنتظمة للكُتّاب الذين يتولون الكتابة لصالح الحركة الأصولية ككل، سواء من كانوا من أعضاء الحركة الأصولية أو من غيرهم. للتفاصيل أحمد حسين حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

لأنشطة الجماعة والتي هى في النهاية تضمن لها استمرارية وجودها وعدم الاندثار أو التصفية من قبل سلطات الأمن، وبالتالي تضمن استمراريتها في بناء النفوذ والهيمنة والتغلغل(٦٨).

أما الآلية الحادية عشر والأخيرة، فكانت آلية القدرة الفائقة على الانتقال السريع من الإطار الخاص إلى العام، ومن السياق النوعي الفئوي إلى المجتمعي الجماهيري، أي القدرة على طرح أفكار وتصورات الجماعة ومواقفها بوصفها أفكاراً ومبادىء وتصورات عامة، والقدرة كذلك على جعل همومها ومشكلاتها الخاصة بها، بمثابة هموماً ومشكلات جماهيرية مجتمعية عامة، نابعة من صميم اهتمام وتفكير المجتمع، بوصفها مشكلات يعاني منها كل الأفراد المجتمع وتهدد الكيان الاجتماعي العام.

فتسويغ الجماعة لوجود أعضائها في البرلمان كان بهدف الدفاع عن الشريعة الإسلامية، والتي هى مطلب جماهيري عام وليس فقط هدفاً سياسياً تسعى إليه الجماعة، ولقد بعث النواب الإخوان من خلال البرلمان رسالة إلى المجتمع والدولة، مؤداها أن مطلب تأسيس المجتمع والدولة (الإسلاميين) هو مطلب شعبي وليس مطلب الإخوان وحدهم أو غيرهم من الجماعات الأخرى، وكان من أثر ذلك أن سعى الإخوان إلى نقل معركة تطبيق الشريعة إلى الشارع المصري ومن خلال المساجد فكانت عملية حشد المواطنين داخل المساجد من باب التأكيد

(٦٨) عبدالعاطي محمد أحمد: مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٦ ـ ٢٧٤.

على جماهيرية المطلب، وأيضاً من قبيل الضغط على النظام السياسي، فعلى سبيل المثال شهد (مسجد النور بميدان العباسية) اجتماعات جماهيرية حاشدة شارك فيها رموز الإخوان، وأعضاء من نوابهم في البرلمان وذلك بشأن المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية.

كذلك فقد نجح الإخوان، تؤازرهم قوى سياسية أخرى لعوامل أخرى أغلبها براجماتية، في فرض موضوع الشريعة الإسلامية على الحياة السياسية في البلاد، فأصبح يغطي مساحة كبيرة من صفحات الجرائد الوطنية والحزبية والمستقلة، كحوار فكري سياسي بين مختلف التيارات السياسية، وأصبح موضوعاً لا يخلو منه أي برنامج عام أو انتخابي، لأي حزب من الأحزاب أياً كان توجهه السياسي والأيديولوجي(٦٩).

كذلك فإن اعتقال قادة جماعة الإخوان والزج بهم في المعتقلات والسجون، وشطب مرشحيهم من الانتخابات الطلابية، وإسقاطهم في انتخابات المحليات والبرلمان، كل ذلك يأتي ليس بوصفه مشكلات خاصة بالجماعة، وإنما بوصفه تعدياً على حقوق الإنسان المصري في العمل السياسي المدني وانتهاكاً للديمقراطية وعرقلة مسيرة التحول الديمقراطي في المجتمع المصري(٧٠).

---

(٦٩) Raymond William Baker: Afraid for Islam, Egypt's Muslim Centerists between pharaohs and fundamentais, pp. 50-51.

(٧٠) Oliver Roy: The Failure of Political Islam, translated by: Carol Volk, I.B. Tauris Publishers, London, 1994, esp., p. 77.

■ ثانياً ـ جماعة الجهاد:

نركز هنا على جماعة الجهاد التي اشتهرت بالعمل «الثوري» وأسندت إلى الجماعة الإسلامية القيام بالفعاليات الاجتماعية، وكلا الجماعتين ـ الجهاد والإسلامية ـ يكملا بعضهما بشكل مستتر في إطار توزيع الأدوار[٧١].

فجماعة الجهاد تؤمن بالتغيير المباشر، أو بالتغيير من أعلى، ومن رأس النظام إيماناً بمبدأ الثورية. وترتيباً على ذلك فهذه الجماعة تولى أهمية للتغلغل في بنية المؤسسات العسكرية، كما أنها لا تهدف إلى إقامة المجتمع الإسلامي، بل الدولة الإسلامية والحكم الإسلامي أولاً، ثم بعد ذلك يأتي المجتمع الإسلامي، الذي بدوره يذوب ويتلاشى في إطار الدولة الإسلامية[٧٢].

ورغم ذلك فإن الباحث سيكشف عن آليات نجحت هذه الجماعة بالفعل في توظيفها خدمة لأهداف بناء النفوذ السياسي وتأسيس الهيمنة من أجل التغيير، ليس من خلال مؤسسات المجتمع، بل من

---

(٧١) نؤكد أن هناك تداخلا بين أدوار الجماعات الأصولية، وأن الباحثين مازالوا مختلفين بشأن الجماعات المؤمنة بالفعاليات الاجتماعية أولاً والجماعات المؤمنة بالتغيير المسلح أولاً.. لكن الرأي الأرجح أن هناك توزيعاً للأدوار ضمن الجماعات الأصولية بل وحتى داخل الجماعة الواحدة.. ينظر: صالح الورداني: الحركة الإسلامية في مصر: واقع الثمانينات، ط١، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، السلسلة الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص٤٢ ـ ٤٧.

(٧٢) هشام مبارك: مصدر سبق ذكره، ص ص٢٢٦ ـ ٢٢٨.

خلال المواقع والأحياء الشعبية والمناطق العشوائية والجيوب الريفية والأطراف، فقد أشارت بعض الدراسات الحديثة والتقارير السنوية إلى أن جماعة الجهاد قد هيمنت بالفعل على بعض المناطق في محافظات أسيوط والمنيا ودمياط والقاهرة (امبابة ـ بولاق الدكرور ـ منشأة ناصر ـ عين شمس... إلخ) وقدمت بذلك تجارب حية لتوظيف وتشغيل آليات بناء النفوذ والتغلغل والهيمنة من أجل تأسيس الدولة والمجتمع الإسلاميين(*).

فمن حيث الآلية الأولى وهى استخدام المصطلحات والمفردات الدينية وتكرارها وتكثيفها وتركيزها في مجموعة رموز ومفاهيم دينية وإشارات وشعارات محددة، وهذه بدورها إنما تشكل منظومة مذهبية من الكلمات تساعد على إحداث تجانس في معتقداتهم وتحرك العواطف والفعل، كما تشكل نظرتهم إلى العالم وتصوراتهم للحقيقة، كما تساعدهم على التمايز عن السياق الاجتماعي المحيط، والاستعلاء عليه والإيحاء بتعاظم القوة والنفوذ والانتشار.

من هذه المصطلحات والرموز ما يستخدم عند وصف الواقع الاجتماعي والسياسي القائم: (الجاهلية ـ دار الحرب ـ علمانية المجتمع والنظام ـ الجماهير المجتمعة على الضلال ـ العبودية ـ سوق الرقيق المسمى بالاختلاط)، وكذلك ما يتعلق منها بتوضيح موقف

(*) للتفاصيل ينظر: حسن بكر: العنف السياسي في مصر؛ أسيوط بؤرة التوتر، (١٩٧٧ ـ ١٩٩٣)، كتاب المحروسة، القاهرة، ١٩٩٦.

الجماعة من النظام السياسي ورموز السلطة والنخبة المثقفة وممارساتهم (هم علمانيون كفار ـ ذيولاً واذناباً للغرب الكافر ـ أعداء الله والإنسان ـ قوى الشرك والظلام ـ حزب الشيطان ـ الأرباب الجدد ـ المتسلطين على رقاب العباد ـ رجال الدين المحترفين ـ حاكمية البشر)[٧٣]، وعند الحديث عن الانتخابات والبرلمان والأحزاب نجد مفاهيم مثل (مناهج وأحزاب العبيد ـ عبادة العباد ـ الكفر البواح ـ لعبة الانتخابات القذرة ـ شرائع الإسلام تندثر ـ تغييب الشريعة في مصر ـ لن يفلح سوى الجهاد ـ شعارات ضالة فاجرة، كسيادة القانون واحترام الدستور ـ الغزو الفكري العلماني الشرس)، وعند إعلان الموقف من قضايا التغيير وما تنوي عمله (إقامة مملكة الله بالثورة الشاملة على حاكمية البشر ـ الإنطلاق الجهادي كي يكون الدين كله لله ـ خلافة تسوس الدنيا بالدين ـ الصياغة الإسلامية للأنفس وفق شريعة الرحمن، ـ الأخذ بيد الناس لإقالتهم من عثراتهم والحيلولة دون أسباب ضلالهم وغوايتهم ـ تقوم لله قومة لادعة فيها ـ رواحل النهر ـ جند الله ـ حزب الله ـ سنمرغ أنوف الطغاة في الرغام ـ غضبة الله وقومة لا دعة فيها ـ فن الموت ـ الحاكمية)، وعند وصف طبيعة المنهج المستخدم في التغيير (المنهج الرباني ـ المنهج القرآني ـ التوحيد والوحدانية ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ التصور الإسلامي) وعند إعلان موقف الجماعة من الغرب والحضارة الغربية نجد مفاهيم (الحلف الشيطاني الصهيوني العلماني الشرس ـ إفلاس الحضارة

(٧٣) هشام مبارك، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٦٠ ـ ٢٦٦.

الغربية في عالم القيم ـ قيادة الرجل الغربي للعالم أوشكت على الزوال ـ الهجوم الاستشراقي الماكر..)[٧٤].

أما الآلية الثانية وهي التركيز على القضايا الصغرى والمشكلات المحدودة، وهو ما سعت إليه هذه الجماعة في المناطق المتخلفة والأطراف والجيوب التي نشطت فيها وبسطت هيمنتها عليها، ذلك في الوقت الذي تشكل فيه الأزمة الاقتصادية الشغل الشاغل لكثير من المواطنين. حيث أدركت جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية معها أن المواجهة مع الدولة لا تستلزم العنف فقط وإنما أيضاً العمل على كسب «المستضعفين» لها، ومن هنا أنشأت عدة (لجان للعمل الاجتماعي) في المساجد التي تسيطر عليها. فأقامت هذه اللجان فصولاً لمحو الأمية وفصولاً لتقوية التلاميذ وتحفيظ القرآن، كما كانت تقوم ببعض الخدمات مثل توزيع السلع الغذائية والملابس على المواطنين الفقراء في المناسبات المختلفة، وتدفع المصاريف المدرسية لفقراء التلاميذ، كما اهتمت بدراسة المشكلات التي يعاني منها المواطنون، كالصحة والتموين والمواصلات وقدمت حلولاً جزئية لهذه المشكلات. ففي مجال الصحة أنشأت المستوصفات (الإسلامية) بالمساجد التابعة لها، وتضم هذه المساجد أطباء من أعضاء الجماعة يقومون بالكشف على المرضى ويقدمون إليهم الأدوية من العينات الطبية المجانية التي يحصلون عليها. وفي مجال التموين امتدت الخدمات التي تقدمها لجان العمل

(٧٤) عبدالقادر شهيب: ممولو الإرهاب في مصر، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٧٢.

الاجتماعي، حتى وصلت إلى إقامة مشروعات اقتصادية صغيرة (مناحل العسل ومزارع الدواجن ومشروعات تسمين الماشية وإنتاج الألبان ومشاغل التريكو والتطريز... إلخ)، مما ساهم في إيجاد فرص عمل لعدد كبير من العاطلين. كذلك فقد اهتمت هذه اللجان بالقيام بأعمال الصلح بين الأهالي، فكانت تعقد المصالحات بين العائلات الكبرى في حالة نشوب نزاع أو خصومات ثأرية بينها، كما تدخلت لجان العمل الاجتماعي أيضاً في فض المنازعات اليومية بين الأهالي ومنها المشكلات الاسرية، ومن هنا فقط استطاعت الجماعة في هذه المناطق أن تخلق نسقاً غير رسمي من الضبط الاجتماعي[٧٥].

وقد جسدت جهود الجماعة في (منطقة امبابة الشعبية بالقاهرة) مثالاً حياً على ذلك، فقد انتشرت لجان العمل الاجتماعي ولعبت دوراً جوهرياً في بسط النفوذ الاجتماعي والسياسي بين المواطنين منذ سنة (١٩٨٨)، وكان ضمن مشروعاتها (مشروع التلاميذ الأيتام)، فمن خلال مسؤولية أعضاء الجماعة عن المناطق المختلفة كان يتم إعداد كشف بأسماء التلاميذ الأيتام، ومع مطلع كل عام دراسي يذهب عدد من مسؤولي الجماعة إلى المنازل التي جرى حصرها ويعطي لكل تلميذ «حقيبة كتب أو ملابس المدرسة وكراريس وأقلام وحذاء وشارات». وفي الأعياد، مثل عيد الأضحى، يذهب مسؤولو الجماعة إلى القصابين في حي امبابة ويطلبون منهم تخصيص كمية من اللحوم للفقراء، وكذا

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٧٤.

محلات البقالة ومحلات الأقمشة، وكان يتم توزيع هذه السلع بمعرفة الجماعة. كما أنشأت الجماعة هناك صندوقاً خيرياً من تبرعات التجار الأعضاء، ومن خلال الدعم السخي لهذا الصندوق تم تأسيس عدة مشروعات (مشاغل)، وكان الشباب المتطوع يقوم بجمع الملابس القديمة من القادرين، ثم غسلها وكيها ويعاد توزيعها على المعوزين. وفي ضوء تعرض المواطنين لقسوة رجال الشرطة في حالة الذهاب لفض المنازعات تم إنشاء (لجنة صلح لحل المشاكل العائلية) بين الجيران، وكانت أهم المشاكل التي تم حلها بنجاح شديد (إصلاح ذات البين بين أزواج متخاصمين على وشك الطلاق، تحصيل ديون من أشخاص امتنعوا عن السداد، تأديب أبناء عاقين تطاولوا على والديهم، فض مشاجرات عنيفة...إلخ)[٧٦].

لقد حققت هذه الجماعة الهدف من إنشائها لهذه اللجان، حيث تقديم الخدمات للمواطنين من جهة، والعمل على تسييد أفكارها ورؤاها وتشغيل تصوراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة ثانية، وربط الافراد المستفيدين بالجماعة ربطاً وثيقاً، بحثاً عن اشباع حاجاتهم الأساسية من جهة أخرى.

أما الآلية الثالثة والتي اعتمدتها جماعة الجهاد فكانت تعدد مراكز النشاط، وقد تنوعت هذه البؤر بين المسجد والجامعة وحتى «الشقق المفروشة». فالمسجد كان يمثل نقطة البداية في عمل الجماعة،

(٧٦) هشام مبارك: مصدر سبق ذكره، ص ص٢٢٥ ـ ٢٢٦.

خاصة المساجد الأهلية حيث لعبت دوراً مهماً في العمل الدعوي والتنظيمي، ففيه يتم اختيار العناصر الصالحة للانضمام للجماعة، وفيه أيضاً تنشر الجماعة فكرها ومبادئها، حيث عقدت لقاءات جماهيرية مفتوحة، وفيه يتم تنظيم الدروس العلمية لفهم وتفسير القرآن والحديث، وفيه أيضاً تعقد اللقاءات الأسبوعية مع قادة الجماعة، كل ذلك بهدف تبرير وتزكية مواقف الجماعة من القضايا السياسية والاجتماعية والفقهية المختلفة، ولكسب أكبر تأييد ممكن لها من النشطاء، وكذلك تقديم وجهات نظر مخالفة لما تبثه أجهزة الأعلام. وقد استطاعت الجماعة ـ كما ورد على لسان أحد قادتها ـ أن تبسط نفوذها على معظم المساجد الأهلية في نحو (١٨) محافظة[٧٧].

كما كانت الجامعات أيضاً إحدى المواقع التى نشطت فيه هذه الجماعة منذ بدايتها، فاستطاعت أن تربط الطلاب داخل الجامعة بأحيائهم الشعبية، وخارجها، خالقة بذلك شبكة من العلاقات الاجتماعية تساهم في تقوية قواعد العمل السياسي والتنظيمي والاجتماعي، فالطلاب يتم تجنيدهم داخل الجامعة، وينخرطون في نشاطها ثم يتخرجون ويعودون إلى قراهم وأحيائهم الشعبية فيشرعون في العمل لتأسيس شبكة مواقع جديدة للجماعة هناك.

سعت الجماعة أيضاً إلى توظيف آليتي خلق الدوافع الحماسية

---

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٧، علماً أن عدد المحافظات في جمهورية مصر العربية يبلغ ٢٦ محافظة.

المحفزة والضامنة للاستمرار، وكذا إضفاء الطابع الديني على كل أنشطة وفاعليات الجماعة، وذلك بهدف كسب المزيد من القوة والتأثير وبناء نفوذ، مما يطور قدراتها على التغلغل في المواقع الاجتماعية المختلفة.

ومن هناك سعت الجماعة إلى الاهتمام بهذه الجوانب، فعند إنضمام الاعضاء الجدد إليها تسعى إلى تعليمهم وإطلاعهم على التراث السلفي ـ الأصولي (كتابات ابن تيمية وابن حنبل والمودودي)، وكتاب سيد قطب (معالم في الطريق) والأهم كتاب (الفريضة الغائبة) لعبدالسلام فرج، وفي مرحلة تالية يُدَرَّس لهم (ميثاق العمل الإسلامي) وهو من إعداد قادة الجماعة الإسلامية الرديف لجماعة الجهاد. كذلك كانت تُعَدّ اللقاءات الاسبوعية في الزوايا والمساجد الأهلية، من بعد صلاة المغرب وحتى صلاة العشاء، من الوسائل الهامة في ذلك (حيث تنقسم هذه اللقاءات إلى فقرتين أساسيتين الأولى وهي كلمة مطولة لأحد القيادات تتناول موقف الجماعة من القضايا المثارة، والثانية نشرة الأخبار الإسلامية، وتتناول أخبار الجماعة في مصر والعالم الإسلامي..). وكان هناك ايضاً برنامج للتدريب الروحي اليومي الذي يتضمن ورد من القرآن وآداء جميع النوافل وقيام الليل بصورة جماعية ويومية[٧٨].

وإلى جانب هذا كانت هناك أدوات أخرى لتلقين ايديولوجية

(٧٨) المصدر نفسه، ص ص٢٥٤ ـ ٢٥٧.

الجماعة للاعضاء متمثلة في النشرات والكتيبات والدراسات منها (مَنْ نحن وماذا نريد، ومجلة كلمة حق، ونشأة الجماعة.. إلخ).

كما كانت قضية الشريعة الإسلامية وعدم تطبيقها وتغيبها في مصر وانتشار القوانين الوضعية وهيمنة النظام العلماني (الكافر) من القضايا الهامة التي ركزت عليها الجماعة، وذلك من قبيل إشعال جذوة الحماس الديني والعقيدي لدى الأعضاء، خاصة وأن هذه القضايا كانت تطرحها الجماعة في الميادين العامة(٧٩).

كما أهتمت هذه الجماعة بآلية تعددية مصادر التمويل وتنوعها، وقد تجسد ذلك لديها في إقامة المشروعات الاقتصادية الإنتاجية ذات الطابع الخدمي والاستهلاكي واقامة الأسواق الخيرية في المحافظات (وخاصة المنيا وأسيوط ودمياط والقاهرة..) وجمع التبرعات من التجار الأثرياء من أعضاء الجماعة. فضلا عن ذلك فهناك التبرعات الخارجية والإعانات والمساعدات التي تأتي من المتعاطفين مع الجماعة، في الدول العربية والأجنبية، والتبرعات الداخلية من المواطنين، بحجة بناء المساجد في الأماكن المختلفة.

وهناك أيضاً حصيلة ماتقوم به الجماعة من أنشطة متنوعة كبيع شرائط الكاسيت والفيديو ومطبوعاتها ـ رغم ضعف فاعلية هذا

---

(٧٩) ذكر أحد التقارير لوزارة الداخلية المصرية، ان عدد أعضاء الجماعات الأصولية من غير الإخوان المسلمين عام ١٩٩٣ يبلغ عشرة آلاف عضو. للتفاصيل ينظر:

Harvey Dickson: Sheikh Omer Abdel Rahman, Islamic Caleric, Newsmakers, Issuse, 3, 1993, pp. 100-102.

المصدر ـ وسرقة الآثار من مناطق استخراجها في بعض المحافظات، وذلك بعد أن حَصَلَ أعضاؤها على فتوى تبيح الإتجار في الآثار المسروقة ما دام عائدها سوف ينفق في سبيل الله.

كما أن الوجود الذي حققته هذه الجماعة داخل بعض الجمعيات الاهلية الإسلامية (الشبان المسلمين ـ المحافظة على القرآن..) أتاح لها استخدام اسم هذه الجمعيات في جمع التبرعات من المواطنين، بل والاستيلاء على التحويلات الخارجية التي تأتي هذه الجمعيات لدعم أنشطتها. وقد رصدت بعض التقارير الاقتصادية والأمنية أن الجماعات الأصولية ـ ككل ـ قد تمكنت خلال عام (١٩٩٢) من جمع مبلغ (١٥) مليون جنيه تحت ستار بناء المساجد[٨٠].

كذلك فإن ثمة أشكال أخرى للحصول على الأموال من المواطنين في المناطق التي تهيمن عليها الجماعة، منها أن يقوم أمير الجماعة في منطقة نفوذه بفرض نسبة (١٠٪)، على دخل التجار مقابل حل المشكلات التي تنشب بينهم، وفرض رسومات على عمليات البيع والشراء العقاري (١٠٪)، وفرض غرامات مالية على المخالفين لتعاليم الجماعة، مثل الغناء في الأفراح واقامة الموالد أو سماع الموسيقى، أو التشاجر مع أعضاء الجماعة، وتراوحت هذه الغرامات بين (١٠: ١٠٠٠) جنيه، كما فرضت الجماعة رسوماً (٧ جنيهات) عن كل شقة (في محافظة المنيا على سبيل المثال)[٨١].

---

(٨٠) أحمد حسين حسنى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(٨١) ينظر: عبدالقادر الأشهب: مصدر سبق ذكره، ص ص٢١ ـ ٢٣.

ومن خلال التحقيقات مع أعضاء الجماعة تبين أن قيمة ماسرقته من الذهب في إحدى السنوات، بلغ نحو نصف مليون جنيه، وفي إحدى عمليات السطو المسلح على محلات الذهب تمكنت من سرقة نحو (٥٥) كيلو من الذهب(٨٢).

أما الآلية الخامسة والأخيرة، لدى هذه الجماعة، فهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهى آلية لانجدها لدى جماعة الإخوان المسلمين، ولكنها توجد لدى كثير من الجماعات الأصولية الأخرى.

ولقد شهدت المناطق والمواقع التي نشطت فيها جماعة الجهاد تطبيقاً لآلية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بصورة جلية، فيأخذ الأمر الصورة التدريجية في التطبيق حيث «التعريف ثم النصح ثم التعنيف والزجر ثم التغيير باليد (الضرب)». ففي الجامعة استطاعت الجماعة منع عدة عروض مسرحية وحفلات لأنهاحفلات ماجنة، كما منعت عرض بعض الأفلام السينمائية، كما منعت ندوات أخرى مماثلة (ندوة أزمة السينما في مصر، بكلية الإعلام ١٩٨٠) وعقدت بدلاً منها (أسبوعاً إسلاميا). كذلك فقد حددت الجماعة ما أسمته (الخطايا السبع) والتي تُعَرِّض مرتكبها للعقاب وهي (عدم الامتثال لأوامر الجماعة، إثارة الطلبة ضد الجماعة، ارتكاب المنكر الذي يتمثل في حديث الطلبة مع الطالبات، ارتداء الطالبات زياً غير محجب، السخرية

(٨٢) عبدالعظيم رمضان: جماعات التكفير في مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٨٠ - ٣٨٤.

من الجماعة، التعاون مع الحزب الحاكم، تحريض الطلبة على القيام برحلات أو اقامة حفلات بالجامعة..)، وخلال أربعين يوماً من بداية العام الدراسي (١٩٨٨) سجلت محاضر الشرطة ما يقرب من (١٦) حالة اعتداء من الجماعة على الطلبة لارتكابهم إحدى هذه المحظورات[٨٣].

كذلك كانت عمليات الإضرار بالسياحة وتهديد السياح، والتي تزايدت بصورة واضحة منذ منتصف الثمانينات وحتى أوائل التسعينات، تعد إحدى وسائل تنفيذ هذه الآلية، فالسياحة من وجهة نظر الجماعة تعتبر مورداً هائلاً للمال الحرام الذي تستفيد به الدولة (الكافرة)، فيساعدها ذلك على الاستمرار، كما أن وجود السائحات بملابسهن المثيرة أمر خطير على شعور الشباب المتدين. أن السياحة منكر ثابت ومجال لنشر الدعارة والايدز، وأيضاً مصدر لجمع المعلومات بواسطة المخابرات الأجنبية عن (الحركة الإسلامية) ولذلك وجب ضربها وحرمان النظام منها كمورد مالي[٨٤].

وتجسد ضرب السياحة في حادثة الأقصر الشهيرة، والتي راح ضحيتها أكثر من ٦٠ سائحاً أجنبياً، وكانت من أهم أسباب إيقاف النشاط السياحي في مصر لفترة طويلة.

---

(٨٣) ينظر: عبدالقادر الأشهب: مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.

الفصل الرابع

الجماعات الأصولية المصرية: رؤية الحاضر والمستقبل

المبحث الأول: جماعة الإخوان المسلمين وخطة التمكين

المبحث الثاني: القيادات الجديدة للجماعات الأصولية المصرية

المبحث الثالث: التجربة والخطأ.. نموذج تطبيقي

أخذ التطور التنظيمي والحركي للجماعات الأصولية المصرية بالتجذر من ناحية، والإتساع من ناحية ثانية، وعلى الرغم من مظاهر الرصد والسيطرة الرسمية المفروضة على هذه الجماعات فإن العناصر القيادية فيها ما انفكت تعمل برؤية لتعميق الآليات الحركية في ضوء تطورات أجهزة الدولة المضادة، من خلال الوثيقة التي تحمل اسم «دليل خطة التمكين» والتي تعد عملاً فائق القدرة لتجسيد الفلسفة الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للإخوان المسلمين، مصرياً ودولياً، واعتمدنا مضامين هذه الوثيقة المبحث الأول من هذا الفصل(*).

وبشكل مباشر فإن حيثيات ما جاء في «الخطة» يشكل رؤية استراتيجية للحاضر والمستقبل.

(*) الاسم الحركي للخطة هو (سلسبيل)، ونشير إلى أن أول إعلان عن اسم هذه الوثيقة ظهر فى مجلة «المصور» في عددها ٣٦٣٤ في ١٩٩٤/٦/٣، وكذلك العدد ٣٦٣٥ في ١٩٩٤/٦/٩ من المجلة نفسها، تحت عنوان: «المصور تنفرد بنشر الوثائق السرية للإخوان المسلمين»، ولكن مانشرته المصور كان مختصراً.

المبحث الأول
الإخوان المسلمون وخطة التمكين

لابد من تأكيد أن العلاقة الفكرية والتنظيمية بين جماعات الإخوان والجماعات الأصولية الأخرى، لم تعد محل شك، فهي علاقة تاريخية بحكم النشأة والفلسفة والفكر، وهي استراتيجية بفضل وحدة الهدف، وأن الخلاف الذي يطفو على السطح بين الحين والآخر لا يعدو أن يكون خلافاً في الوسيلة.. وهناك عشرات الوقائع التي تؤكد ذلك «كتنازل جماعة الإخوان عن بعض المساجد التي كانوا يسيطرون عليها لعناصر هذه الجماعات، وتوفيرهم فرص العمل لهم في مؤسساتهم الاقتصادية داخل مصر وخارجها، والإشراف على مشروعاتهم الصغيرة وتقديمهم العون المالي والمعنوي في هذه المشروعات ووسائل الإعلام الخاصة بهم[1].

لذا فإن الحديث الذي جاء في هذه الوثيقة يعني الحديث عن مجمل الجماعات الأصولية المصرية، ورؤيتها لمستقبل العمل السياسي والاجتماعي وما يرتبط بهما.

وأول ما تشير إليه خطة التمكين في مقدمتها:

---

(١) نبيل شرف الدين: أمراء ومواطنون: رصد لظاهرة الإسلام الحركي في مصر خلال عقد التسعينات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨، ص١١٤.

١ ـ أن المرحلة الجديدة من عمر التنظيم تتطلب المواجهة، ولا تحتمل عمومية الأهداف التي كانت قد وضعت سلفاً.

٢ ـ أن التحرك الذي تقتضيه هذه المرحلة يتلخص في الانتشار والتوغل.

٣ ــ عدم الوقوع في مصيدة تضارب وتناقض القرارات المتعلقة بكافة المواقف التي يحتمل أن تتعرض لها الجماعة.

٤ ـ هناك تحديات وتهديدات خارجية حتمية للمواجهة، بين الجماعة والأنظمة السياسية الموجودة في كافة البلاد العربية والإسلامية والقوى الخارجية الداعمة لها..

٥ ـ لذا تقتضي الضرورة التأكيد على السرية في الإجراءات لاختيار القيادات الجديدة في ضوء المعلومات السرية والخاصة..

٦ ـ تعزيز التمويل من الداخل والخارج.

وبعد المقدمة نأتي إلى صلب الوثيقة التي تطرح إشكاليات عدة تعد بمثابة المحاور الرئيسة لخطة التمكين وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: يدور حول الأهداف التي تطلق عليها الوثيقة (الرسالة) التي تسعي الجماعة لتحقيقها من خلال تنفيذ هذه الخطة.

المحور الثاني: يتناول الأوضاع والظروف والملابسات المحيطة بالخطة والتي ينبغي أن تحقق النتائج المرجوة على المدى القريب والبعيد من حيث:

١ ـ تحقيق الرسالة أو الأهداف المنشودة.

٢ ـ الاستمرارية في العمل بنفس الآليات.

٣ ـ التأهب للمهام المستقبلية، الممثلة في تنفيذ البنود الاستراتيجية للخطة.

٤ ـ العمل على زيادة كفاءة وفاعلية الخطة والقائمين على تنفيذها(٢).

والرسالة أو الأهداف وفقاً لمفاهيم الجماعة وما أوردته وثيقة «التمكين» تتلخص في التهيؤ للاضطلاع بمهام المستقبل والاستعداد بالكوادر والنظم التي تكفل عملية إدارة الدولة وإعداد البناء الداخلي لما يطلق عليه «مرحلة الكفاءة» والأعباء المترتبة عليها، وهذه الأخيرة تعني ـ وفقاً لأطروحات الوثيقة ـ وضع سياسات المواجهة لكل التهديدات الخارجية مثل محاولات إجهاض مخططات الجماعة وأنشطتها التي تستهدف بالدرجة الأولى السيطرة والتوغل داخل البنية الاجتماعية والسياسية من خلال الطرق التي حددتها الوثيقة على النحو التالي:

١ ـ الانتشار والتوغل داخل شرائح ودوائر المجتمع الحيوية وامتلاك القدرة على تحريكها وحشدها لصالح أهداف الجماعة.

٢ ـ العمل على اختراق المؤسسات الفاعلة ممثلة فى النخب

---

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١١٤ ومابعدها.

السياسية للأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، ويقصد بها في هذا السياق الجيش والشرطة والقضاء.

٣ ـ جمع التبرعات من الأثرياء والموسرين الذين قد لا يتيسر لهم الإنخراط تنظيمياً في صفوف الجماعة، شريطة أن تكون عملية جمع التبرعات هذه تحت غطاء ديني أو اجتماعي، يقبله المنطق السياسي والواقع الأمني السائد.

٤ ـ إيفاد عدد من أعضاء اللجنة العليا المشار إليها للاتصال بعناصر الجماعة من الأثرياء المقيمين خارج البلاد (التنظيم الدولي)(*) للعمل على إقناعهم بالانضمام للتشكيل الجديد للجماعة، ودعم أنشطة خطة التمكين، من خلال جمع التبرعات التي يجب أن تكون أيضاً تحت ستار العمل الخيري والاجتماعي المقنن.

٥ ـ جمع اشتراكات مالية يتم فرضها على أعضاء الجماعة الذين انضموا مؤخراً لها وشاركوا في الانتخابات، على أن تكون هذه الاشتراكات متصاعدة وفقاً لدرجة يسر العضو وإمكانياته المالية، وموقعه التنظيمي داخل الجماعة.

٦ ـ مراعاة التعامل قدر الإمكان مع القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى، وعدم إظهار أية نوايا يستشعر منها الرغبة في إقصائها أو

(*) التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، أنشيء عام ١٩٧٨ بمدينة آخن الألمانية على يد الملياردير الإخواني يوسف علي ندا، للتفاصيل اللواء فؤاد علام، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٩، للتفاصيل ينظر الملحق في هذه الدراسة.

تهميش أدوارها، ويقصد بالقوى الأخرى على سبيل المثال؛ الأقباط ودوائر النفوذ الأجنبية كالسفارات والمكاتب الدولية، وممثلي المصالح الاقتصادية من كبار رجال الأعمال وغيرها.

٧ ـ العمل على دعم الصلات والعلاقات بغرض الاستفادة من البعد الخارجي، وذلك من خلال وضع آلية للتعاون مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين.

وتتناول الوثيقة هذه الأهداف بالشرح والتحليل فتؤكد أن الانتشار والتوغل داخل القطاعات الجماهيرية «شرائح المجتمع» الحيوية والفاعلة وامتلاك القدرة على حشدها وتحريكها إنما يحقق الكثير من النتائج الإيجابية للجماعة، أهمها التقليل من فرص التهديد المتمثلة في المواجهة الأمنية، وأن مثل هذا الاختراق والحشد الشعبي من شأنه أن يشكل صعوبة بالغة لدي اتخاذ السلطات لمثل هذا القرار، كما أن تحريك هذه القطاعات العريضة سوف يزيد من فرص التغيير والاقتراب من تحقيق الرسالة التي هى القدرة على إدارة وتسيير أمور الدولة والسيطرة على مقاليد الحكم(٣).

وما زلنا مع أطروحات الوثيقة التي تحدد الأسس والمعايير الواجب أن يتم من خلال الالتزام بها، كيفية اختيار القطاعات المرشحة للاختراق والتوغل وفقاً للتصور التالي:

ـ سهولة الانتشار داخل القطاع المرشح للاختراق والتوغل.

---

(٣) ونذكر هنا أن السعي الإخواني للاستحواذ على إدارة الدولة يلتقي بالنتيجة مع رؤية جماعة الجهاد.. لافرق سوى بالإخراج.

- امتلاك القدرة والفعالية على التأثير في هذه الشرائح وتحريكها.

- إمكانية التأثير بصفة مستمرة داخل هذه الشرائح المرشحة.

واستناداً لهذه المعايير أو الأسس فقد تم اختيار القطاعات المستهدفة بصفة مبدئية وهي:

الطلاب والعمال والمهنيين ورجال الأعمال بالإضافة إلى الطبقات الشعبية، كعينات مبدئية يجري فيها تنفيذ خطة التمكين بكافة محاورها انطلاقاً من منهج التغيير الذي يفترض فيه أن يبدأ من أسفل وليس من قمة النظام، باعتبار أن الجماعة (الإخوان المسلمين) ليست معنية في هذه المرحلة بالحكم والحاكم بشكل مباشر، بقدر ما هم معنيين بتغيير القيم الاجتماعية والتوغل في الشرائح الرئيسة التي يتكون منها المجتمع، وهو الأمر الذي سيترتب عليه بشكل آلي تغيير البنية السياسية للدولة بأسرها، تأسيساً على الخطوات المتدرجة التي عبر عنها أحد قيادي الإخوان على النحو التالي:

- إننا نصبو إلى صياغة القيم الكفيلة بتكوين الفرد المسلم فكراً وعقيدة.

- سيؤدي ذلك إلى وجود الأسرة المسلمة، ومن مجموع هذه الأسر يتكون الشعب المسلم والمجتمع الإسلامي، الذي لن يرتضي سوى الحكومة المسلمة.

وتعود الوثيقة لتناول آلية الاختراق أو ما تطلق عليه التوغل في

الشرائح المختلفة وتأخذ بتفصيل مدى قابلية كل شريحة للتغيير، وتبدأ بالطلاب حيث تؤكد أن هذا القطاع يتسم بسهولة انتشار المفاهيم والرؤى الفكرية التي تتبناها الجماعة، وكذا إمكانية تحريك هذه الشريحة واستنفارها بسهولة فضلاً عن استمرارية التأثير عليها على مدار عدة أجيال متصلة، ثم تؤكد الوثيقة أن قطاع العمال لا يختلف كثيراً عن الطلاب في درجة استجابته للدعوة أو الرسالة.

ولا ترى اختلافاً كبيراً لدى قطاع المهنيين عن سابقيه، بينما تصف العمال والمهنيين بأنها شرائح شديدة الحساسية وبالغة التأثير جماهيرياً، وتعني بها الحكومات كثيراً على اختلاف توجهاتها.

أما بالنسبة لشريحة رجال الأعمال فتصفهم الوثيقة بالعامل الحاسم في هذه القضية لما لهم من نفوذ في دوائر السلطة وقبول لدى الجهات والمؤسسات الأجنبية لارتباط مصالح هذه الدوائر بهم بصورة أو أخرى، وتعول الوثيقة كثيراً على الدور المنشود لرجال الأعمال من أعضاء الجماعة أو المتعاطفين معها، في خلق رأي عام مساند أو مؤيد للطرح الفكري والتنظيمي لخطة الجماعة.

■ المؤسسات السيادية في الدولة[٤]:

ويمثل هذا المحور نقطة الذروة في خطة التمكين الإخوانية التي

---

(٤) المحكمة العسكرية المصرية العليا: القضية رقم ٨/٩٥ جنايات عسكرية، القاهرة في ١٩٩٥/١١/٢٣ «مجلس شورى تنظيم الإخوان المسلمين/ قيادات الصف الثاني».

تتصدى فيه لموقفها من المؤسسات السيادية، من خلال استراتيجية تعتمد مبدأ التحييد أو الإحتواء، وترى الوثيقة خطورة هذه المؤسسات الفاعلة لما تشكله من قوة دعم للنظام الحاكم من جهة، وما تمثله من مخاطر على أهداف الجماعة من جهة أخرى، ووصفت الوثيقة المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية بأنها:

١ ـ الأدوات الأساسية للنظام في مواجهة الحركة (الإسلامية) وتحجيم فعاليتها.

٢ ـ أن التعامل الإيجابي الواعي معها من شأنه أن يشكل إضافة حقيقية لقوة الجماعة (الإخوان)، وفاعلية الحركة نحو التغيير الاجتماعي والسياسي المستهدف.

وتحدد الوثيقة المعايير والسمات التي يتم تمييز تلك المؤسسات السيادية وفقاً لعدة أسس أهمها:

ـ مدى فعالية نشاط كل مؤسسة على حدة في مواجهة وتحجيم (الحركة الإسلامية) عامة والتنظيم الإخواني خاصة.

ـ قدرة المؤسسة على القيام بعملية التغيير المنشود من جانب الجماعة.

ـ إتساع دائرة اختصاصات المؤسسة ومساحة تأثيرها الفكري والاجتماعي والسياسي.

ـ إمكانية المؤسسة على المواجهة الممتدة زمنياً ومكانياً، وعلى مستوى الشرائح.

وتخص الوثيقة المؤسسة القضائية بأهمية استثنائية مؤكدة أنها تتسم بفاعليتها الفريدة فيما يتعلق بإمكانية التغيير الذي ترمي إليه الخطة الإخوانية، ومن دون الحاجة إلى اللجوء لأعمال العنف أو الانقلاب العسكري الذي قد تترتب عليه نتائج سيئة، ومن الممكن أن يتيح الفرصة أمام من أطلقت عليهم الوثيقة بـ«القوى المناوئة للعمل الإسلامي» وذلك من خلال مواجهة القيم السلبية والعمل على ترسيخ المفاهيم التي ترمي إليها خطة النشاط الإسلامي والتصدي للعناصر المعادية للحركة، شأنها في ذلك شأن المؤسسة التشريعية وهي «مجلسي الشعب والشورى»[٥].

■ الموقف من الآخر:

وتتناول الوثيقة بالشرح والتنظير مفهوماً غير مطروق لدى هذا التيار برمته، وهو ما أطلقت عليه الوثيقة حرفياً (التعامل الواعي مع الآخر ضمن إطار خطة التمكين) فقد أوردت تأصيلاً لمفهوم الآخر، ووضعت الأسس التي ينبغي الالتزام بها في التعامل معه على النحو الذي يكفل تحقيق أهدافها، أو على الأقل عدم إعاقة هذه الأهداف، ويأتي ذلك التأصيل الفكري والحركي بمنطق تكتيكي ينم عن خبرة لا يستهان بها في هذا المضمار، فضلاً عن فهم للغة الخطاب السائدة والمقبولة في أوساط النخب الثقافية والسياسية. ولعل هذا النص يعبر

(٥) المصدر السابق ذكره.

عن الدلالات التي تعرضنا لها إذ تؤكد الوثيقة: «إننا كجماعة لا نعمل بمفردنا في الساحة، ولكن توجد قوى أخرى تؤثر سلباً وإيجاباً على قدرتنا في أداء رسالتنا السامية، لذا فإن توافر حالة الاستمرارية في جهود التمكين يتطلب تعاملاً واعياً يؤدي إلى احتواء الآخر أو التعايش أو التحييد، أو على أقل تقدير تقليل فاعلية الجهات المناوئة، والتوجيه والتنسيق مع الجهات المحايدة التي لم تحدد موقفها بعد، أو الجهات المؤيدة لرسالتنا كلياً أو في بعض جزئياتها، على أن نضع في اعتبارنا أن تكون لدينا القدرة على التعامل مع الحالات البديلة في آن واحد»(٦).

وتحدد الوثيقة أهم القوى التي يمكن إدراجها تحت بند «الآخر» وهي: السلطة والأقباط والمؤسسات المشبوهة (الأندية والجمعيات) وجماعات الضغط (الأحزاب والنقابات والتجمعات الاقتصادية) والغرب (أمريكا وأوروبا)، وتتناول وضع الأسس والقواعد الواجب مراعاتها في التعامل مع كل من هذه القوى استناداً إلى الآليات الأساسية المتفق عليها وهى (الاحتواء أو التحييد أو التعايش أو تقليل الفاعلية) وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق بالتعامل مع أجهزة ومؤسسات السلطة فقد حددت الخطة هذه البدائل الآتية:

أولاً ـ الإحتواء:

ويقصد به في هذا السياق العمل على احتواء الشخصيات أو

---

(٦) المصدر السابق ذكره..

العناصر المؤثرة في أجهزة الدولة المختلفة، وتوظيف هذه الأجهزة إيجابياً بغرض تحقيق رسالة أو أهداف الجماعة من خلال اتخاذ القرارات الايجابية في الاتجاه المواتي والمتفق مع توجهات التنظيم الإخواني، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك الإحتواء سيؤدي حتماً وبطريقة آلية وخلال زمن محدد إلى إحداث التغيير المنشود لنظم السلطة وتوجهاتها، وذلك باعتبار أن المؤسسة في النهاية هى نتاج مجموعة الأفكار والقيم التي يؤمن بها القائمون على تسيير أمورها ورسم سياستها وتحديد طرق تنفيذ تلك السياسات.

ثانياً ـ التعايش:

بمعنى العمل على التوصل إلى صورة من صور التعايش المرحلي مع النظام من خلال التأثير المستمر والفعال على منظومة الأوضاع السائدة، وهو الأمر الذي سيجبر النظام على استمرار وجود الجماعة بفاعلية، ويعني ذلك في أبسط صورة أن تبقى قنوات الاتصال وتشابك المصالح المتبادلة مع القائمين على مختلف المؤسسات السيادية في الدولة، ومن هنا يأتي رفض الجماعة لكل صور القطيعة أو الاصطدام بالنظام بشكل مباشر على النحو الذي تقوم به الجماعات الأخرى.

ثالثاً ـ التحييد:

وذلك عن طريق ترسيخ الشعور لدى دوائر السلطة والمؤسسات الفاعلة فيها أو المستفيدة من بقائها، أن الجماعة وأنشطتها لا تشكل أية خطورة عليهم أو على مصالحهم، بل ينبغي أن تحاول الجماعة

إثبات العكس بإشعار دوائر السلطة دائماً بأهمية الإبقاء على جزء من نشاط الجماعة في حيز الوجود العلني، تماماً كما تؤكد السياسة الاعلامية المعلنة للجماعة بأن وجودها أمر من شأنه تحجيم وجود وأنشطة الجماعات المتطرفة الأخرى(٧).

رابعاً - تقليل الفاعلية:

ويتأتي الحد من الفاعلية عن طريق تقليل فرص المواجهة مع السلطة وأجهزتها قدر الإمكان، وهو الأمر الذي يكفل استمرار جهود التمكين على النحو المنشود دون وقوع صدام مباشر مع السلطة، قد يكون من شأنه إجهاض الخطة أو إعاقة مسيرتها على نحو ما، وتؤكد الوثيقة أن تقليل فاعلية أجهزة السلطة يمكن تحقيقه من خلال عدة وسائل يأتي في مقدمتها تفتيت جهودها في صدامات مع جماعات العنف والعمل على تنفيذ ما اصطلح على تسميته بـ(فقه الحركة)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أول من أطلق هذا التعبير هو سيد قطب في الجزء الثاني من مؤلفه الشهير «معالم على الطريق»(*) والذي لم ينشر مثل مؤلفه الأول «معالم في الطريق»، وكان يتضمن أحكاماً فقهية يختلف كثيراً عما استقر عليه رأي جمهور الفقهاء حتى أكثرهم تعصباً، ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة والموضوعية إذا وصفنا ما ورد في هذا

---

(٧) المحكمة العسكرية المصرية العليا، مصدر سبق ذكره.

(*) تحايلاً على قانون المطبوعات المصري تم إدخال مضمون مسودة معالم على الطريق على مضمون معالم في الطريق باعتبار الأخير طبعة مزيدة ومنقحة، بعد منع نشر معالم على الطريق.

الكتاب بأنه يخرج تماماً عن دائرة الاجتهاد الفقهي ليدخل تحت مسمى «مانيفستو» العمل التنظيمي والنشاط الحركي لذلك التأصيل الفقهي الذي سبق لقطب أن طرحه في الجزء الأول من «معالم في الطريق».

■ الموقف من الأقباط:

وبالنسبة للتعامل مع الأقباط فقد انتهى الرأي - كما تشير الوثيقة - إلى ضرورة الاستقرار على منهج يتمثل في ثلاثة محاور رئيسة هي التعايش والتحييد والحد من الفاعلية، وفقاً لما اتفق عليه فقه أهل السنة فيما يتعلق بمعاملة أهل الذمة[8]، كما يلي تفصيله:

أولاً - التعايش:

ويتأتى من خلال إقناع الدوائر القبطية التي تبدأ بالكنيسة، وخاصة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، والجمعيات القبطية في الداخل والخارج ورجال الأعمال الأقباط والمجالس الملية والمجالس العلمانية في الكنيسة وغيرها، بأن تطبيق الحكم (الإسلامي) لا يتعارض مع مصالحهم ولا ينتقص من حقوقهم، بل على العكس فهو يعفيهم من أعباء كثيرة، ويضمن لهم البقاء الآمن والتيسيرات بالقدر الذي قد لا يوفره لهم النظام الحاكم الحالي.

---

(٨) المحكمة العسكرية المصرية العليا، مصدر سبق ذكره. ونشير إلى أن عدد الأقباط في مصر حالياً لا يتجاوز ١٠ ملايين نسمة من مجموع عدد السكان البالغ ٦٧ مليون و٨٨٧ ألف مصري، حسب آخر إحصاء مع نهاية عام ٢٠٠٠م.

ثانياً ـ التحييد:

ويعد هذا المبدأ ـ وفقاً لأدبيات الوثيقة ـ امتداداً للمبدأ الأول أو بالأحرى نتيجة مترتبة عليه، فبعد تعايش الأقباط مع الوضع السياسي والاجتماعي الذي يطمح إليه الإخوان، وعقب أن يستقر في خلدهم أن الإخوان لا يشكلون جبهة عداء لهم، ولا يمثلون خطراً على وجودهم أو مصالحهم، سيتم في مرحلة لاحقة تحييدهم تماماً، وهو الأمر الذي أطلقت عليه الوثيقة «تأمين الجانب القبطي» بمعني تأمين هذه الشريحة، والإطمئنان إلى سلامة تحركها داخلياً وخارجياً.

ثالثاً ـ الحد من الفاعلية:

وهي النتيجة النهائية ومحصلة الجهود السابقة التي كانت قد بدأت بالتعايش، ونجحت في تحييد الأقباط وصولاً إلى ما أسمته الوثيقة: بمحاصرة خطرهم وإضعاف تأثيرهم الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم السياسي، وحددته الخطة الإخوانية في إحداث «التفتيت» والتهميش لهذه الشريحة التي ينظر إليها منظرو الإخوان على أنها نقطة بالغة الحساسية، وبالتالي تتطلب معالجة حساسة ومتدرجة على مراحل تنتهي بتفتيت صفوفهم على النحو الذي عبر عنه إعلامياً مصطفى مشهور المرشد العام الحالي، وأحد الصقور الإخوانية وصاحب الباع الطويل في العمل السري منذ نشأة النظام الخاص والتنظيم السري للجماعة، حينما أدلى بتصريح صحفي لجريدة (الأهرام ويكلي) الصادرة باللغة الإنجليزية (للمحرر خالد داوود)

وطالب فيه بعدم إلحاق الأقباط بالقوات المسلحة وإلزامهم بدفع الجزية في حالة تمكن جماعة الإخوان من السلطة. وقد أثار هذا التصريح موجة عارمة من الاستنكار والهجوم، حاول على أثرها مشهور أن ينكر إدلائه بهذا التصريح وحاول الالتفاف حوله بتفسيرات مطمئنة أو محايدة تستهدف تدارك تلك الزلة أو السقطة الإعلامية التي أثارت ضده الكثير من الانتقادات سواء من داخل صفوف الجماعة، وخاصة من جانب مجموعة الهضيبي الذي اعتبر هذا التصريح اعتداء غير مبرر على اختصاصاته بوصفه المتحدث الرسمي للجماعة(٩).

■ الموقف من المؤسسات (المشبوهة):

ظل يطارد فريق كبير من نشطاء جماعة الإخوان شعور جارف بخطورة الجمعيات والكيانات ذات الطابع الخيري أو الاجتماعي، وخاصة مؤسسات وأندية الروتاري والليونز متناولين تأثيرها الكبير على مراكز اتخاذ القرار من خلال عضوية بعض الشخصيات الهامة في صفوفها، هذا فضلاً عن تصور تأثيرها في اتجاهات الرأي العام بضمها لقيادات الإعلام والفن، وهو الأمر الذي يترتب عليه ـ وفقاً لأدبياتهم ـ إلى قدرة هذه الجمعيات على استصدار قرارات وقوانين تخدم مصالحهم، كما أنه يصبح من العسير اختراق هذه المؤسسات لأن المعلومات تنحصر داخلها في نظم متصاعدة ومتدرجة المستوى، وتمثل

(٩) المصدر السابق ذكره.

عدم القدرة على إثبات مخاطرهم بصورة عَملية، نقطة ضعف واضحة لدى التنظيم الإخواني، وهو ما ينبغي تداركه بشكل عملي من خلال التعامل مع هذا القطاع، وفقاً لآلية تقليل الفاعلية على النحو الموضح سلفاً.

■ الموقف من جماعات الضغط:

أما بالنسبة لجماعات الضغط فإن الخطة تعرف هذا القطاع بأنه يشمل النقابات المهنية والتجمعات العائلية والقبلية «العائلات ذات النفوذ» والمنظمات الدولية والإقليمية «منظمات حقوق الإنسان» والتجمعات الاقتصادية مثل «جمعيات رجال الأعمال..» والأحزاب السياسية القائمة، وتحدد أساليب التعامل مع هذه الشريحة بعدد من الأسس والاعتبارات التي تتدرج كما يلي:

أولاً - السيطرة والتوغل:

ويتحقق ذلك من خلال دعم الوجود الأفقي، بمعنى الانتشار المكثف داخل هذه الدوائر، والانتشار الرأسي الذي يقوم على التواجد الفعال والمؤثر على مراكز اتخاذ القرار وصناعة السياسات العامة لهذه المؤسسات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجماعة كانت قد بدأت بالفعل في المضي قدماً في هذا الأسلوب بالنسبة للنقابات المهنية التي استطاعت السيطرة على عدد من مجالسها فضلاً عن التنسيق والتحالف مع بعض الأحزاب، ولعل تجربتهم مع حزب العمل لم تزل

ماثلة وقائمة ودليلاً عملياً على مدى قدرتهم فيما يتعلق بتغيير التوجهات الأساسية للحزب وصبغه بالصفة الأصولية حتى يمكن القول بأنه حزب إخواني إلا قليلاً.

ثانياً ـ التنسيق والتعاون:

وتؤكد الوثيقة أن اللجوء لهذه الآلية يأتي في حالة تعذر السيطرة على المؤسسات المستهدفة من خلال الأغلبية الإخوانية، وفي هذه الحالة لا مناص من التنسيق مع تلك الأغلبية في الموضوعات والمساحات المشتركة، ليس هذا فحسب بل ينبغي التوصل إلى مصالح مشتركة معهم باعتبار أن رابطة المصلحة هي الرابطة الأبقى والأقوى من غيرها من الروابط العاطفية أو الفكرية.

ثالثاً ـ الأسلوب المختلط:

وهى الورقة الأخيرة التي يتم إبرازها في حالة فشل الآليات السابقة، ويقصد بالأسلوب المختلط التوصل إلى صيغة مبتكرة تجمع بين أساليب الإحتواء والتحييد وتقليل الفاعلية معاً وفي وقت واحد، وينصح بذلك إذا لم تنجح جهود السيطرة والتوغل أو التنسيق والتعاون، وتشير الوثيقة إلى أن التعامل مع الأحزاب والنقابات وغيرها من المؤسسات ذات الطبيعة السياسية هو نشاط سياسي بالضرورة، ومن هنا يقتضي الأمر اللجوء إلى كافة الطرق والأنماط والمواقف الملائمة لطبيعتها والمتسقة مع تنوع وتعدد التوجهات التي تعج بها هذه

المؤسسات الحزبية والمهنية، في إشارة صريحة إلى ما سبق الإشارة إليه فيما يعرف بفقه الحركة أو فقه الواقع[10].

■ الموقف من الجماعات الإسلامية الأخرى:

وهذا هو المحور الأكثر غموضاً وخطورة، حيث تتناول الوثيقة للمرة الأولى موقفها من تلك الجماعات بصراحة تتناقض مع تلك التصريحات الإعلامية التي دأب على إصدارها كبار رجال ومنظري جماعة الإخوان، فقد استندت خطتهم التنظيمية على أفكار مصطفى مشهور المرشد العام الحالي، التي تعول على ما يسمى بـ«وحدة العمل الإسلامي» بمعنى بذل كافة الجهود لدمج واحتواء الجماعات الأصولية داخل التنظيم الإخواني، تأسيساً على مبررات فقهية مؤداها أن «وحدة العمل الإسلامي واجب شرعي وضرورة حركية فرضتها التحديات التي تواجه المسلمين وهو ما يتطلب تضافر الجهود وتوحيد الصف.. فالوحدة رمز القوة والطريق إلى النصر.. والتفرق رمز الضعف». وتمضي الوثيقة إلى ما هو أبعد من مجرد التأصيل الفقهي والتناول النظري لتصل إلى ما يمكن أن يطلق عليه نظرية (العمل الحركي المشترك) وهي إحدى أمنيات الإخوان كما يؤكد مرشدهم الحالي بقوله: «كثيراً ما يخطئ بعض الشباب ويظنون أن من سبقوهم على طريق الدعوة وتقدم بهم العمر قد أصابهم الضعف وأسقطوا الجهاد

(١٠) المصدر السابق ذكره.

من وسائلهم بسبب ما لاقوه من محن كثيرة.. إلى غير ذلك من تصورات خاطئة لا أصل لها، وأكاد لا أكون مغالياً إذا قلت إنني ألمس الكثيرين من جيلنا يتدفقون حماساً وحباً للشهادة بما لا يتوافر في بعض الشباب، ولكن حماسنا هذا تضبطه الحكمة والتجربة التي اكتسبناها على طريق الدعوة.. فنحن لا نريد بث هذا الحماس أو إماتته في نفوس الشباب، بقدر ما نريده حماساً مبصراً منضبطاً يمكن التحكم فيه وليس حماساً أهوجاً مندفعاً، يورط في أعمال متهورة غير مسؤولة تضر ولا تنفع»[11]، ولعل في هذه العبارة ما يتناقض مع التصريحات الإعلامية التي تؤكد نبذهم للعنف، ويشير إلى نقطة الخلاف الرئيسة وربما كانت الوحيدة بينهم وبين جماعات الأصولية الأخرى، وهي توقيف العنف أو (الجهاد المؤجل) إلى حين. ونعود مرة أخرى إلى وثيقة التمكين التي تصنف هذه الجماعات وفقاً لدرجة الإلتقاء والتفاهم بما يلي:

أولاً - الجماعات والعناصر المستقلة:

وتشير إليها الوثيقة بوصفها تلك الجماعات وهؤلاء المفكرين الإسلاميين غير المنخرطين في التنظيم الإخواني من جهة، ومن جهة أخرى لا يشغلون وظائف رسمية في المؤسسة الدينية الرسمية كالأزهر أو الإفتاء أو غيرها، ويرى الإخوان أن هؤلاء يتفقون معهم في الرسالة

(١١) مصطفى مشهور: من التيار الإسلامي إلى شعب مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٨٥.

والأهداف إلى حد ما بصورة جزئية، وربما كان الاختلاف في التفاصيل والوسائل والتوقيت وغيرها من الأمور التي يمكن التفاهم فيها، وتشير الخطة إلى المنهج الواجب اتباعه معهم، والذي يقوم على ضرورة التنسيق والتعاون والتكامل والتحالف فضلاً عن أساليب الإحتواء والتحييد والتعايش، هذا إذا لم تفلح جهود الإحتواء والسيطرة كآليات للتعامل السياسي مع هذه الجماعات والعناصر النشطة على الساحة.

ثانياً - الجماعات والعناصر التابعة:

وتحددهم الوثيقة بأنهم تلك الجماعات والشخصيات التابعة لجهات معينة، كالمؤسسة الدينية الرسمية والدوائر الخارجية وأجهزة الإعلام، ويرى فيهم الإخوان أنهم يستغلون عن قصد أو دون قصد لضرب وتعويق جهود التمكين، وتشير الوثيقة إلى أن هؤلاء يجب أن يكون التعامل معهم بأساليب تبدأ بالتوجيه والإحتواء والتوغل[١٢]، وفي حالة عدم إمكانية تحقيق ذلك يتم تطبيق آليات التحييد والحد من فاعليتهم، هذا بالإضافة إلى العمل على التصدي لهذه الدوائر الرسمية بالقدر الذي ينتقص من مصداقيتهم لدى الجماهير.

■ الموقف من أمريكا والغرب:

يتمتع الغرب وأمريكا بمنزلة خاصة في الخطاب الفكري والحركي

(١٢) المحكمة العسكرية المصرية العليا، مصدر سبق ذكره.

والسياسي للجماعات الأصولية المصرية بصفة عامة، ولدى منظري الإخوان على وجه الخصوص، وفي وثيقة التمكين وتحت بند (القوى الخارجية المعادية: أمريكا والغرب) تؤكد أن التعامل مع هذه القوى ينبغي أن يبدأ بمحاولة التعايش معهم، وذلك بإقناعهم أنه من مصلحتهم التعامل مع القوى الحقيقية المعبرة عن رغبات وتوجهات أبناء المنطقة، وأن الإخوان كقوة تتميز بالاستقرار والانضباط لن يشكلوا خطورة على مصالحهم بالقدر الذي يحدث التوازن المنشود بين قدرة الغرب وأمريكا على دعم وتثبيت الأنظمة الحاكمة الحالية، وعدم الاصطدام بالجماعة وأنشطتها وذلك بصفة مؤقتة على الأقل(١٣).

وتشير الوثيقة إلى طبيعة وشكل التعامل مع الغرب وأمريكا الذي ينبغي أن يمر في البداية بمرحلة التحييد من خلال إقناعهم بأنه من مصلحتهم عدم الإضرار بالجماعة التي لا تشكل خطراً عليهم ما داموا لا يعوقون جهود التمكين، وفي الوقت ذاته فإن الإخوان يستطيعون التأثير على مصالحهم إذا ما وقفوا ضد جهود التمكين أو حاولوا دعم الأنظمة الحالية.

ثم تأتي المرحلة الثانية في سياسة التعامل مع الغرب وأمريكا وهى مرحلة تقليل الفاعلية بالحد من أخطارهم من خلال التأثير المباشر على مصالحهم وإضعاف دور مؤسساتهم في التأثير على

(١٣) المصدر السابق ذكره.

اتخاذ القرار، شريطة أن يتم الاستفادة من البعد الخارجي كلما كان ذلك ممكناً ومتاحاً، مع النظر بعين الاعتبار إلى الدور المتوقع من الجالية الإسلامية في أمريكا والغرب المتمثل في ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من خلال الانتخابات والمؤسسات الاقتصادية الضخمة التي يملكونها هناك.

■ التمكين والاستعداد للمهام المستقبلية (إدارة الدولة):

وفي هذه المرحلة تتناول الخطة بالشرح؛ الأساليب والاحتمالات المتوقعة في حالة التمكين بما يكفل لهم السيطرة على نظام الحكم ومقاليد السلطة والوصول إلى مرحلة إدارة الدولة، أو ما أطلقت عليه الوثيقة (الاستعداد للمهام المستقبلية) فتؤكد بالنص: «إن المحافظة على الحالة من التمكين التي يصل إليها المجتمع يتطلب ضرورة امتلاك القدرة على إدارة الدولة لمواجهة احتمال اضطرارنا لإدارة الدولة بأنفسنا، وفي الوقت ذاته ستؤدي حالة التمكين إلى تكالب القوى المعادية الخارجية، لذا كان لابد من الاستعداد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية من خلال أن يكون لدى الجماعة رؤية واضحة ومحددة لمواجهة التحديات المحتملة، سواء من حيث امتلاك الإمكانات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية والقدرة على تطوير تلك الرؤية بشكل مستمر بما يتلائم مع طبيعة الظرف وملابساته وما يحيط به من متغيرات، وهذا يتطلب إعداد البناء الداخلي الذي يتواكب مع متطلبات

المرحلة ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد والذي اصطلحت الوثيقة على تسميته بالكفاءة»[١٤].

وتمضي الوثيقة في الشرح وتقول: (إن هذه المرحلة تمثل التحدي العملي في تحقيق الخطة لأهدافها المختلفة مما يستوجب التعامل مع جزئيات البناء الداخلي لتطويرها كي تتوافق مع طبيعة المرحلة القادمة سواء من حيث الرؤية أو التكوين للأفراد أو البناء الهيكلي) وذلك على النحو التالي:

١ ـ الرؤيـــــة:

«وهي أحد أهم أضلاع مثلث مرحلة الكفاءة فهى تتطلب توحيد توجهات الصف في اتجاه البناء والتغيير، لذا فلابد من استيعاب كامل من قبل صفوف «العناصر الإخوانية»، لقضية التغيير ووضوح كامل للتوجهات والأسس الحركية حتى لا تواجه الخطة بالمقاومة السلبية من العناصر والقوى المناوئة للجماعة في الداخل، ويقتضي الأمر ضرورة البدء بطرح قضية التغيير للحوار على جميع المستويات من أجل تفاعل الجميع، وحتى يكون عامل المشاركة دافعاً لإثارة كوامن الفكر والمبادرة وتجسيد القضية»[١٥].

٢ ـ تكوين الأفراد:

وتؤكد الوثيقة ما يلي: «إضافة إلى البرنامج التكويني القائم حالياً

---

(١٤) المصدر السابق ذكره.

(١٥) المصدر السابق ذكره.

فلابد أن يشمل في المرحلة المقبلة انعكاسات الجزئيات المختلفة للخطة عليها، فالانتشار في طبقات المجتمع، وهو صلب خطة التمكين يتطلب رفع قدرة الأفراد على التأثير في قطاعات عريضة من المجتمع بالقدر الذي يرفع إمكانيات الحوار والقدرة على الإقناع والتدريب وذلك عن طريق:

- إحداث التوازن بين الدعوة الفردية من أجل الضم للجماعة والدعوة العامة التي تستهدف تغيير الأنماط السلوكية والمفاهيم الفكرية داخل المجتمع.

- تنمية حلقات القيادة وخاصة الوسيطة منها، ودعم قدرتها على تحريك المجموعات والشرائح التي تستهدفها خطة التمكين.

أما بالنسبة للانتشار في المؤسسات الفاعلة فهذا يتطلب الالتزام بما يلي:

- رفع قدرات الأفراد المنوط بهم اختراق المؤسسات دون فقدان الهوية، بمعنى التعامل مع هذه المؤسسات دون أن يفقد انتمائه المفترض للتنظيم الإخواني.

- رفع قدرة الأفراد على التعامل العصري مع المعلومات، ودعم حساسيتهم تجاه تقييمها وترتيبها وتبويبها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التنظيم قام من خلال غطاء شركة سلسبيل للكمبيوتر في القاهرة، بالتوغل في صفوفها وكسب عناصر مؤهلة بشكل جيد في هذا المجال[١٦].

---

(١٦) المصدر السابق ذكره.

وبالنسبة للتعامل مع القوى الأخرى فلابد من تربية الأفراد على إقامة جسور فكرية أو حركية معها وامتلاك زمام لغة الحوار التي تروق لهم أو المقبولة لديهم.

وأما بالنسبة لمهمة إدارة الدولة أو ما أطلقت عليه الوثيقة «مهام المستقبل»(*) فإنها طرحت لتحقيق ذلك عدداً من المتطلبات من أهمها:

١ ـ الاهتمام بمجموعة مختارة تنمي فيهم القدرة على إدارة المؤسسات العامة.

٢ ـ القدرة على استيعاب المتميزين في القطاعات المختلفة والاستفادة منهم.

في جانب البناء الهيكلي فإن المنهج العملي والحركي للإدارة يتطلب:

١ ـ توفير المعلومات اللازمة لأداء المهام المختلفة.

٢ ـ إرساء مبدأ التفويض واللامركزية في الأعمال قدر الإمكان.

٣ ـ إرساء مبدأ التفرغ لشغل المناصب ذات الأهمية أو الحساسية الخاصة.

٤ ـ مرونة الهيكل بحيث تسمح بإضافة كيانات جديدة استجابة لبنود الخطة فيما يمكن وصفه بأنه «جهاز معلومات ـ علاقات سياسية».

(*) نؤكد أن أهم مميزات الأصولية في العالم الإسلامي، سعيها للوصول إلى السلطة عن طريق السيف والانقلاب التدريجي أو الشامل.. للتفاصيل: حنان إبراهيم النجار: تطوير الإدارة الحكومية في مصر ـ دراسة ميدانية إسلامية، مجلة المال والتجارة، ملحق العدد ٢٤٧، القاهرة، تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٩.

٥ ـ استكمال الهياكل التنظيمية وفقاً لأهمية العمل، أو المهام المطروحة في الخطة وأولويات هذه المهام بصورة تدريجية.

وبعد استكمال الرؤية وتكوين بناء الأفراد والهياكل للمجموعات يأتي الجزء الأخطر من الوثيقة، فهى ترشح أولويات العمل في كل القطاعات والأوزان النسبية لأهمية كل قطاع، وتحدد مساحات الاختراق التي تمت والمستهدفة كل بأرقامه وبمعدلات قياس تؤكد على علمية الخطة ومنهجيتها الكاملة.

أولاً: بالنسبة لتأمين جهود التمكين فإن أولى طبقات المجتمع المطلوب اختراقها على الترتيب: الطلاب ـ العمال ـ المهنيون ـ رجال الأعمال وأخيراً تأتي الطبقات الشعبية والمقصود بها (المناطق الفقيرة في المدن والقرى).

ـ وبالنسبة للمؤسسات الفاعلة فيمكن ترشيح المؤسسات ذات التأثير، والتي تبدأ بالإعلام ثم المؤسسة الدينية فالقضاء وأخيراً المؤسسة التشريعية «البرلمان».

ـ وفي هذا السياق تؤكد الوثيقة أن هدف التعامل مع الآخر يشير إلى ضرورة التعامل مع السلطة أولاً، ثم الأقباط فاليهود فالغرب والنوادي المشبوهة وجماعات الضغط والأحزاب ثم الجماعات الإسلامية وفقاً لهذا الترتيب[١٧].

---

(١٧) المحكمة العسكرية المصرية العليا، مصدر سبق ذكره.

ثانياً: الاستعداد لمهام المستقبل أو «إدارة الدولة» فإن الوثيقة ترشح المهنيين فالمؤسسات العامة ثم المؤسسات ذات الرسالة المحددة، وأخيراً تأتي المؤسسة الاقتصادية «التمويل».

ثالثاً: الاختراق الاجتماعي بمعنى ترشيح المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية والهيئات الاقتصادية للاختراق والتوغل.

رابعاً: الإرتقاء الداخلي بكوادر التنظيم الإخواني بصفة مستمرة، بهدف تعميق الرؤية الفكرية للجماعة وتكوين الكوادر والإصلاح الهيكلي.

وقد رصدت الوثيقة مدى الاستجابة لتحقيق النتائج على مستوى الأهداف الأربعة ما يلي:

٤٠ في المائة من جهود الخطة لاستمرار جهود التمكين، و٣٠ في المائة لإعداد البناء الداخلي، و٢٠ في المائة لاختراق طبقات المجتمع، على أن تخصص عشرة في المائة من تقديرات الخطة للاستعداد لمهام المستقبل والمقصود بها في هذا السياق «إدارة الدولة».

وعقب عملية القياس الدقيقة هذه لكل هدف من أهداف الخطة الأربعة فإن الوثيقة تحدد قدرة كل مسار من مسارات العمل الحركي وفقاً لأهميته ومدى تأثيره في تحقيق الأهداف المرتبطة بذلك المسار، فبالنسبة لجهود تأمين استمرار التمكين تم رصد النتائج الآتية:

● الانتشار في طبقات المجتمع الحيوية يفترض أن يحقق نتيجة قدرها ٥٠ في المائة، أما عملية الانتشار داخل المؤسسات الفاعلة فيجب أن تبلغ نسبة نجاحها ٤٠ في المائة، وفيما يتصل بعملية التعامل مع الآخر فقد تدنت النتائج إلى نسبة ١٠ في المائة فقط.

● كما تم رصد مستوى النجاح في التوغل داخل الطبقات الحيوية على النحو السابق، وكانت شريحة الطلاب في المقدمة بعد أن حققت ٣٠ في المائة، وكذا حققت شريحة العمال نفس النسبة، وأتت بعدها الطبقات الشعبية التي حققت ٢٠ في المائة، بينما جاءت شرائح المهنيين ورجال الأعمال في المؤخرة لتحققا النسبة الأدنى وهى ١٠ في المائة فقط لكل منهما[١٨].

● أما على مسار التحرك بالنسبة للقوى الفاعلة في المجتمع ومؤسسات الحكم، فإن الخطة تمنح المؤسسات السيادية «القوات المسلحة والشرطة» نسبة قدرها ٤٠ في المائة، وتصل إلى ٥٠ في المائة في دوائر القضاء (القضاء والنيابة العامة والمحاماة)، ومثلها في المؤسسة التشريعية (مجلسي الشعب والشورى)، و٣٠ في المائة في قطاع الإعلام (الإذاعة والتلفزيون والصحافة)، و٢٠ في المائة كوزن نسبي للمؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر والأوقاف والإفتاء)، ووفقاً لهذه الأوزان حددت الوثيقة أولويات العمل والمعدلات التي ينبغي تحقيقها خلال المضي في تنفيذ بنود خطة التمكين.

---

(١٨) المصدر السابق ذكره.

● وتشير الوثيقة إلى أن النتائج التي تحققت في مرحلة التكوين قد بلغت ١٤٠٠ نقطة في مجال التعليم في مقابل ٨٠٠ نقطة في مجال الاقتصاد، و٧٨٠ نقطة في مجال الإعلام، وعادت لتنحصر في ١٢٠ نقطة فقط داخل جماعات الضغط والأحزاب مقابل ارتفاع نسبي يصل إلى ٤٠٠ نقطة في المناطق الشعبية، وذلك من مجموع ٣٥٠٠ نقطة أساسية، وهو الأمر الذي يعنى أن التنظيم الإخواني قد قطع شوطاً لا بأس به وفقاً لقياساتهم... وأن معدلات اختراق المجتمع تتفاوت درجاتها ومراحلها تبعاً للشريحة العاملة فيها ومدى استجابتها للتوغل.

■ الآليات التنفيذية للخطة(١٩):

تشكل الخطة في مجملها تصوراً متكاملاً للتحرك خلال مرحلة زمنية معينة، في محاولة للسيطرة على الحكم والإنقلاب على النظام القائم من خلال عدد من الآليات المرحلية المرتبطة ببرنامج زمني محدد بشكل دقيق لا ينقصه سوى التنفيذ العملي، وفضلاً عن الخطة الرئيسة هناك ستة ملاحق ممثلة في استمارات استبيان وضعت بطريقة علمية تستهدف ما أسمته الوثيقة «رفع الحالة»، وهو ما يعنى دراسة الواقع الحقيقي في كل محافظة بدءاً من لجنة الشارع مروراً بلجان الأسر، وانتهاء بمكاتب الإرشاد في مختلف محافظات الجمهورية، هذا وقد تناولت الوثيقة هذه الآليات المتدرجة والتي تشكل

(١٩) المصدر السابق ذكره.

في مجملها العمود الفقري للبرنامج التنفيذي لخطة التمكين على النحو التالى:

الآلية الأولى: (التوزيع الجغرافي والنوعي)

تقوم هذه الآلية على أساس قيام المكتب الإداري للجماعة باختيار لجنة مكونة من ثلاثة أفراد، على أن يكون مقررها على الأقل عضواً بالمكتب الإداري، ويطلق عليها «لجنة التخطيط والمتابعة». كما يقوم المكتب باختيار فرد على الأقل للاضطلاع بمهمة مندوب تخطيط ومتابعة بالمحافظة، وتحدد الوثيقة المسؤولية الأساسية لهذه اللجنة في قيادة ومتابعة عملية التخطيط بما في ذلك التأكد من حسن سير جميع الخطوات التالية، والتحقق من حسن أداء كل طرف لدوره المحدد في الخطة، بالإضافة لعرض المقترحات والأفكار الرئيسة الواردة بها، على المكتب الإداري تمهيداً لإقرارها ووضعها موضع التنفيذ.

وتشير الوثيقة إلى ضرورة أن تضم اللجنة عضواً يقابل التركيبة الإدارية والجغرافية لمصر، على أساس أن يمثل من كل مدينة ومركز فرد وبالمثل هناك فرد آخر يمثل البنية النوعية للأقسام المتخصصة كالدعوة أو التمويل وهكذا، شريطة أن تقوم تلك اللجنة بوضع خطة عمل وفقاً لجدول زمني محدد بالقدر الذي يكفل انجاز بقية المراحل التالية بنجاح(٢٠).

---

(٢٠) المحكمة العسكرية المصرية العليا، مصدر سبق ذكره.

الآلية الثانية: (المواءمة العملية)

وتعول هذه الآلية على إجراء الدراسات الميدانية لمدى استجابة الشرائح المستهدفة لتوجهات التنظيم الإخواني في أطرها العامة، على أن يقوم المكتب الإداري للمحافظة بمناقشة تفصيلية لهذه التوجهات في ضوء الواقع الفعلي بما يكفل أن تسفر هذه المناقشة عن نتيجتين هما:

الأولى: أن تتم ترجمة هذه التوجهات العامة إلى خطط عمل تنفيذية، وآليات تحكم حركة العمل في كل محافظة خلال الفترة الزمنية المقررة لتنفيذ الخطة.

الثانية: أن تدون الانتقادات والمقترحات التي يبديها أعضاء المكتب بغرض رفعها للمستويات الإدارية الأعلى أو لوحدة التخطيط المركزية، حتى يمكن تطوير تلك التوجهات فضلاً عن تلافي أوجه القصور وتدارك الثغرات التي قد يكشف عنها التطبيق العملي لبنود الخطة وآلياتها.

الآلية الثالثة: (التقييم الدوري)

من المنطقي أن تكون المرحلة التالية في البرنامج التنفيذي للخطة هو إخضاع هذا البرنامج الموضوع لكل محافظة للتقييم الدوري خلال الفترة المخطط لها سلفاً، حيث يقوم المكتب الإداري للمحافظة بهذه المهمة التي يتم فيها تقييم وتقويم أساليب العمل خلال الفترة السابقة للوقوف على ما يلي:

١ ـ قياس درجة وضوح وشمولية خطط العمل الميداني.

٢ ـ فحص مدى ما حققته من نتائج فيما يتعلق بانجاز أهداف خطة التمكين.

٣ ـ استخلاص الدروس المستفادة والسلبيات وفقاً للمعايير الآتية:

(أ) معيار درجة جودة عملية التخطيط وكفاءة الأجهزة القائمة بالتنفيذ.

(ب) معيار مدى مواءمة الخطط الفرعية للواقع الميداني.

(جـ) معيار حجم وطبيعة السلبيات التي كشف عنها التطبيق العملي للخطة الرئيسة والخطط المتفرعة عنها.

الآلية الرابعة: (جمع المعلومات)[٢١]

وتعد هذه الخطوة واحدة من أخطر مراحل خطة التمكين لارتباطها بآلية جمع البيانات والمعلومات عن الواقع الداخلي للجماعة والواقع الخارجي للشرائح المستهدفة، وقد اعتبرت ـ وفقاً لمصادر أمنية وقضائية ـ بمثابة المهمة الأساسية لشركة «سلسبيل للكمبيوتر» لاسيما وأن جماعة الإخوان قد وجهت كل أنشطة الشركة لجمع وتبويب وتحليل المعلومات عن الواقع الداخلي والخارجي على النحو الذي تناولناه وفي إطار التصنيفات الآتية:

(٢١) المصدر السابق ذكره.

أولاً: جمع بيانات ومعلومات عن الواقع الداخلي للتنظيم الإخواني، وتشتمل تلك المعلومات على العناصر أو البيانات التالية:

بيانات أساسية عن أفراد الجماعة، وهى مسؤولية المكتب الإداري الذي يعد استمارة تعارف واستقصاء يقوم المسؤول بملئها لكل فرد على حدة، ليس هذا فحسب بل ينبغي على هيئة المكتب أيضاً أن تتحقق من صحة البيانات والمعلومات التى قدمها العضو، ويتأتي ذلك من خلال وسائل التحري والاستقصاء الميدانية والتي لا تقتصر على شخصيات الأعضاء وأنشطتهم، بل يجب أن تتناول أيضاً الأوضاع التنظيمية والإدارية داخل التنظيم الفرعي بكل محافظة حيث يقوم بجمعها مسؤولو القرى أو الأحياء ثم الأقسام، ثم تقوم لجنة التخطيط والمتابعة بالمحافظة بمراجعتها وتصنيفها بشكل نهائي.

ثانياً: المعلومات عن الواقع الخارجي المستهدف والتى تدور حول:

١ - بيانات ومعلومات عن الواقع السياسي والاقتصادي للدولة والمجتمع بصفة عامة، حيث تقوم وحدة التخطيط المركزية بتوفير هذه المعلومات وتبويبها وتحليلها.

٢ - بيانات ومعلومات عن الواقع الاجتماعي لكل محافظة والأجهزة التنفيذية والشعبية، على أن يقوم مندوب التخطيط والمتابعة بالمحافظة بتوفير هذه المعلومات.

٣ - بيانات ومعلومات عن الأجهزة والمؤسسات والشركات

وجماعات الضغط ودوائر رجال الأعمال والأندية وغيرها... إلخ التي يحتمل أن يتعامل معها أعضاء الجماعة حتى تتوافر لديهم المعلومات الكافية عن هذه المؤسسات والجماعات، والتي يقوم بجمعها وتبويبها وتصنيفها مسؤولو الشارع أو مسؤولو الأقسام الجغرافية والنوعية بكل محافظة[٢٢].

الآلية الخامسة: (تحليل المعلومات)

وفي هذه المرحلة يتم تحليل ما سبق جمعه من المعلومات بواسطة مجموعة التخطيط والمتابعة التي تقوم بإعداد تقرير مكون من ثلاثة أجزاء هي:

١ - **الجزء الأول:** ويتضمن بياناً بنقاط القوة والضعف داخل التنظيم الإخواني التي تم جمعها من جانب المكاتب الإدارية وفي هذه الحالة ينبغي على مسؤولي المناطق حصر أكبر عدد ممكن من نقاط القوة والضعف مع ترتيبها وتصنيفها وتبويبها، من ناحية أهميتها ومدى تأثيرها على مستوى الأداء الحركي.

٢ - **الجزء الثاني:** ويشتمل على تقرير مفصل عن محاور النشاط الميداني والحركي من جهة، وبالتحديات والمشكلات التي يثيرها هذا النشاط من جهة أخرى، وهنا يتحتم على مسؤولي التخطيط والمتابعة أن يقوموا بتحليل هذه المعلومات وما تعبر عنه من إمكانات للتحرك،

---

(٢٢) المصدر السابق ذكره.

وما يترتب عليها من احتمالات للمخاطر والتهديدات والمشكلات المستقبلية مع ضرورة ترتيبها وتصنيفها وتبويبها من حيث الأهمية والتأثير.

٣ - **الجزء الثالث:** وفي هذه الخطوة يقوم مسؤولو المكاتب الإدارية الفرعية والمكتب الرئيسي بإجراء عملية موازنة للفرص الايجابية في مقابل التحديات السلبية باعتبارها نقاط للقوة والضعف، حتى يتسنى استغلال الفرص التي تشكل محاور للقوة تمهيداً للاستفادة منها على النحو الذي يسهم في دعم الخطة الرئيسة والخطط الفرعية المنبثقة منها من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم رصد نقاط الضعف التي يصعب استغلالها أو التعامل معها، بالإضافة لإجراء حصر للتهديدات التي تتربص بأنشطة الجماعة بالقياس لمواضع القوة وبالقدر الذي يسمح بمواجهة تلك الأخطار والتحديات المشار إليها بطريقة موضوعية.

الآلية السادسة: (تحديد الأهداف)

وعلى الرغم من أن مقتضيات الترتيب المنطقي كانت تفرض أن تأتي هذه الخطوة في البداية إلا أن الوثيقة وضعتها في مرحلة متأخرة نسبياً، ربما لاعتبارات لا تتعلق بالأولويات بقدر ما هى مرتبطة بالتناول الموضوعي فيها، فعملية صياغة الأهداف السابقة للعمل خلال الفترة الزمنية المحددة هئ مسألة محسومة منذ بداية خطة التمكين، وفي هذا السياق تؤكد أوراق الخطة على ضرورة أن يواكب هذه الأهداف تحديد مدروس لما أطلقت عليه الوثيقة معايير انجاز «قياس

نسب النجاح» والتي يجب أن تعبر عن مؤشرات النجاح في تحقيق هذه الأهداف المقصود بها التقديرات النسبية التي أشار إليها الملحق الأول من الوثيقة.

الآلية السابعة: (تحديد الوسائل)

وبعد أن تم تحديد الأهداف فمن المنطقي أن يجرى اختيار وسائل التنفيذ حيث تقوم لجنة التخطيط والمتابعة المشار إليها بانتقاء عدد من الوسائل المناسبة لتحقيق كل هدف من الأهداف التي سبق تحديدها، ثم تقوم اللجنة بإجراء المشاورات مع قيادات العمل الأساسية بالمحافظات للاستقرار على أكثر الوسائل ملائمة لكل مهمة أو هدف، فيما أطلقت عليه الوثيقة بـ(المفاضلة والمواءمة).

الآلية الثامنة: (آليات التنفيذ)

وحتى يمكن وضع كل هذه التصورات موضع التنفيذ ينبغي أن تكون هنالك آليات محددة في إطار برامج عملية تترجم تلك الوسائل التى سبق تحديدها ومفاضلتها في مدة زمنية معينة، ووفقاً لحسابات مالية دقيقة وعلى أسس تنظيمية لا تسمح باختراقها أو الالتفاف عليها، وفي هذا التحرك تقوم لجنة التخطيط والمتابعة بتحويل الرسائل والمقترحات والمعلومات إلى برامج عمل زمنية، إلى جانب وضع الميزانية المالية تقديرياً بصفة مبدئية، هذا فضلاً عن توزيع المهام والمسؤوليات التنظيمية والتنفيذية بشأن كل مهمة من مهام الخطة الرئيسة والخطط الفرعية، مع التنويه هنا إلى ضرورة تحديد المسؤول

الأول عن الاضطلاع بهذه الجزئيات أمام الهيئة التأسيسية للجماعة حتى يمكن مساءلته.

الآلية التاسعة: (قنوات الاتصال)

ولم تغفل الخطة بالطبع مهمة وضع قنوات الاتصال الآمنة والفعالة بين دوائر صناعة القرار في التنظيم الأم، واللجان الفرعية المنتشرة في كافة محافظات الجمهورية، وتكون مهمتها الأساسية نقل الخطة المقترحة إلى تشكيلات اللجان المحلية لتقديمها وعرضها على القواعد، في الوقت الذي يقوم فيه المكتب الإداري الرئيسي بالإشراف على توصيل تلك التكليفات أو الخطط الفرعية إلى الأقسام الفنية (غير الجغرافية)، هذا بالإضافة إلى متابعتها للقواعد والأسس المنظمة للعمل التنفيذي بكل محافظة، وتتسم مجموعة الاتصال بشروط حددتها الوثيقة في القدرة على التحرك تحت غطاء قانوني لا يثير شبهة لدى أجهزة الأمن، كمندوبي المبيعات الذين يجوبون البلاد طولاً وعرضاً مثلاً، ويحبذ أن يكونوا من الشباب القادر على أعباء هذه المهمة الشاقة، هذا إلى جانب الشرط الأساسي وهو أن يكونوا من أهل الثقة المنتمين أسرياً للجماعة (ممن ورثوا هذا الانتماء)[٢٣].

ثم تكلف الفروع الجغرافية والنوعية عقب ذلك بطرح مقترحاتها لتطوير الخطة التي يتم جمعها لدى المكتب الإداري الرئيسي الذي

---

(٢٣) المصدر السابق ذكره، ونشير إلى أن هذا الأسلوب مشابه لما قام به العباسيون عند نشر دعوتهم سراً من خلال الدعاة الذين جابوا الأمصار الإسلامية لكسب الأنصار قبل الثورة على الحكم الأموي، بأغطية متعددة..

يحيلها بدوره إلى لجنة التخطيط والمتابعة للنظر فيها، والاستفادة منها في تعديل الخطة بالإضافة أو الحذف، وعقب الانتهاء من هذه المهمة المعقدة ترفع للهيئة التأسيسية لإقرارها في صورتها النهائية، ومنذ هذه اللحظة تصبح الخطة واجبة النفاذ وملزمة للجميع، ويقوم المكتب الإداري الرئيسي بمتابعة مدى التزام الفروع الجغرافية والفنية (النوعية) المختلفة بتنفيذ المهام التي حددتها الخطة ورسمت لهم طرق تنفيذها على نحو لا يقبل اللبس أو الغموض.

واستناداً إلى هذه الوثيقة الجديدة نرى أن الجماعات الأصولية المصرية جادة فى أطروحاتها الفكرية والسياسية، وأن التخطيط المتوسط والبعيد المدى هو الأساس الحركي لتحقيق استراتيجيتها، وأن الرهان على تجربة التاريخ للفرق والجماعات الإسلامية مهماز لها لرسم معالم الطريق كما تراه من وجهة نظرها... وقد أكد مصدر خاص أن هذه الوثيقة كتبت (اقتداء) بوثيقة المدينة التي كتبها الرسول صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة.. وقد تعاهدت قيادات جماعة الإخوان على الالتزام بتنفيذها حسبما تقتضيه المرحلة والظروف المحيطة والمستجدة.

من جهة أخرى أكدت وقائع المحكمة العسكرية المصرية العليا مصداقية هذه الوثيقة عند محاكمتها لمعظم قيادات جماعة الإخوان المسلمين.. وأوصت المحكمة حينها بمنع تداول هذه الوثيقة لخطورتها على الوضع العام المصري(٢٤).

---

(٢٤) نبيل شرف الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

المبحث الثاني
القيادة الجديدة للجماعات الأصولية المصرية

من المعروف أن القيادة تشكل عنصراً هاماً لفاعلية أي تنظيم أو حركة سياسية واجتماعية. وينطبق هذا القول على جماعة الإخوان المسلمين بدرجة كبيرة. فقد لعبت الشخصية الكاريزمية لمؤسس الجماعة حسن البنا دوراً محورياً في توسيع نطاق عضويتها وتفعيل دورها الاجتماعي والسياسي خلال الثلاثينات والأربعينات. وعندما عادت الجماعة إلى ساحة العمل السياسي خلال السبعينات، كان لمرشدها العام عمر التلمساني(*) دور بارز في إعادة بناء هياكلها من ناحية، وتوسيع دائرة نشاطها الاجتماعي والنقابي من ناحية ثانية، وفتح قنوات الاتصال بين الجماعة وبعض الأحزاب والقوى السياسية الأخرى من ناحية ثالثة. وفي ضوء ذلك فقد شاركت الجماعة في انتخابات ١٩٨٤ بالتنسيق مع حزب الوفد الجديد، وإذا كان التلمساني قد ترك بصمات واضحة على توجهات الجماعة ودورها السياسي، فإن خليفته محمد حامد أبو النصر، الذي تولى منصب المرشد العام بعد وفاة التلمساني عام ١٩٨٦، لم يكن كذلك، خاصة وأن ظروفه الصحية قد حدت من نشاطه وقدرته على العمل. ونظراً لذلك فقد أصبح نائبه الأول مصطفى مشهور هو المرشد الفعلي للجماعة وبخاصة خلال السنوات الأخيرة من حياة أبو النصر. وبعد وفاة أبو النصر في كانون

(*) وسبق التلمساني في قيادة الإخوان حسن الهضيبي.

ثاني/يناير ١٩٩٦ تولي مصطفى مشهور منصب المرشد العام، وأصبح مأمون الهضيبي، الذي كان المتحدث الرسمي للجماعة، نائباً للمرشد العام. وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين تواجه في الوقت الراهن بعض المشكلات الداخلية وكذلك بعض المشكلات المرتبطة بطبيعة علاقتها بالنظام السياسي، وببعض الأحزاب والقوى السياسية الأخرى الموجودة على الساحة، فإن نمط تعامل قيادة الجماعة مع هذه المشكلات يعتبر أحد العوامل الهامة الحاكمة لمستقبلها.

في هذا المبحث سنتناول أهم القيادات والشخصيات الجديدة للجماعات الأصولية الموجودة في مصر، ونحن نرى أن هذه القيادات تمتاز بخبرة فكرية وسياسية وحركية ميدانية عالية الأداء.. وبالتالي فإنها تسعى إلى قيادة تنظيم الجماعات الأصولية لتحقيق أهدافها كما جاء في المبحث الأول من هذا الفصل..

واستناداً إلى ذلك فإن هذه الشخصيات تعبير عن قدرة هذه الجماعات على «تجديد» تصوراتها وبرامجها لتكون البديل «التاريخي» للقيادات التقليدية.. وفي الوقت نفسه لكسب الشرعية أمام الرأي العام كبديل للقيادات السياسية الحكومية.. وتسمى هذه القيادات بـ(الصف الثاني)، ومن أبرز الأسماء القيادية حالياً:

عصام الدين محمد حسين العريان[٢٥]:

مواليد ١٩٥٤/٤/٢٨ ناهيا.. الجيزة

طبيب بشري.. وأمين عام مساعد النقابة العامة للأطباء.

---

(٢٥) نبيل شرف الدين، مصدر سبق ذكره.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم «الجديد».

● قام بعقد عدة اجتماعات مع العناصر التي تم ضمها لصفوف التنظيم، تناول خلالها شرح الهدف من إنشائه والمتمثل في إقامة الدولة الإسلامية، بالنظر لبعد النظام القائم عن الإسلام، وعدم تطبيقه للشريعة الإسلامية، وقيامه بضرب التيار الإسلامي، مؤكداً على أن المشاركة في هذا التنظيم تعتبر جهاداً في سبيل التمكين لدين الله في الأرض، على حد قوله.

● تولى الإشراف على الانتخابات التنظيمية التي أجريت بمحافظة الجيزة وشارك فيها، وفاز بعضوية مجلس شورى التنظيم بالمحافظة، وعضوية مجلس الشورى العام، باعتباره ممثلاً لجناح التنظيم بالجيزة.

● تم تكليفه بمهمة الاتصال بالعناصر التي تم اختيارهم للجماعة وإقناعهم بالانضمام لصفوف التنظيم الإخواني، فضلاً عن توفير الدعم المادي له من المقيمين بالبلاد وخارجها.

إبراهيم البيومي غانم علي

مواليد ١٩٥٩/١٠/١١ طنطا.. باحث بالمركز القومي للبحوث الإحصائية عضو باللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.

● تولى الإشراف على إجراء الانتخابات بمنطقة جنوب القاهرة، وشارك فيها وفاز بعضوية مجلس شورى التنظيم بهذه المنطقة.

● سبق له السفر للخارج عدة مرات لإجراء اتصالات مع العناصر التي وقع الاختيار عليهم، ودعوتهم للانضمام لصفوف التنظيم وتدبير موارد مالية لتمويل حركة التنظيم، وجمع تبرعات من الجهات والمؤسسات الخيرية تحت غطاء ديني أو اجتماعي.. وقد رصدت المتابعة الأمنية سفره إلى كل من ألمانيا وتركيا لهذا الغرض[٢٦].

حسين إسماعيل عثمان إسماعيل

مواليد ١٩٥٧/٩/٢٥ القاهرة، مهندس زراعي.

● شارك في الإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية بمنطقة جنوب القاهرة، وفاز بمنصب مسؤول التنظيم بمنطقة البساتين، وعضوية مجلس الشورى الذي تم تشكيله بمنطقة جنوب القاهرة.

● قام بعقد عدة لقاءات مع بعض العناصر المقيمين بأحياء جنوب القاهرة، وإقناعهم بالانضمام للتنظيم تحت زعم أن هذا هو الأسلوب الأمثل للجهاد في سبيل الله في الأرض، والوقوف في وجه أعداء الإسلام الذين يسيطرون على نظام الحكم الحالي.

محمد عبده على إبراهيم

مواليد ١٩٧٤/٢/٢٣ بولاق.. القاهرة، محاسب

---

(٢٦) المصدر السابق ذكره. وهو أحد المشاركين في كتابة «خطة التمكين».

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية، ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم وتجميع نتائج هذه الانتخابات لعرضها على قياداته.

● قام بإجراء اتصالات مع العناصر التي وقع عليهم الاختيار ودعوتهم للانضمام لصفوف التنظيم، بمختلف محافظات الجمهورية وإبلاغهم بالتكليفات الخاصة بكيفية إجراء هذه الانتخابات ودعوتهم لحضور الاجتماعات التي عقدتها قيادات هذا التحرك ومواعيدها وأماكنها.

● شارك في الانتخابات التنظيمية التي أجريت بمنطقة جنوب القاهرة، والتي أسفرت عن فوزه بعضوية مجلس شورى المنطقة.

مصطفى عبدالحليم إبراهيم حجازي (وشهرته مصطفى عبده حجازي)

مواليد ١٩٥٩/١/١٩ أوسيم، الجيزة، طبيب بمستشفى أوسيم المركزي.

● عضو باللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية.. وتولى الإشراف على إجراء هذه الانتخابات ببعض مناطق محافظة الجيزة.

● شارك في الانتخابات التنظيمية التي أجريت بمنطقة شمال الجيزة، وقام برئاسة لجنة الفرز التي تولت فرز الأصوات وإعلان نتيجة الانتخابات.

● قام بدعوة العناصر المقيمين بمنطقة أوسيم وإقناعهم بأهداف التنظيم وضمهم لصفوفه.

محمد سلامة أبو المكارم

مواليد ١٩٥٦/٦/٦ البدرشين جيزة، طبيب.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.

● شارك في الإشراف على إجراء هذه الانتخابات ببعض مناطق محافظة الجيزة. كما شارك في الانتخابات التي أجريت بمنطقة البدرشين، وفاز بمنصب مسؤول التنظيم بالبدرشين وعضوية مجلس شورى المحافظة مندوباً عن المنطقة.

● قام بإقناع بعض العناصر من منطقة البدرشين بأهداف التنظيم وضمهم لصفوفه، وعقد عدة لقاءات معهم، قام خلالها بالتأكيد على ضرورة التزامهم بمراعاة الحذر والحرص لتلافي كشف أجهزة الأمن لمخططهم.

إبراهيم محمد متولي ياسين

مواليد ١٩٥٩/٥/٧ بهتيم، القليوبية.. حاصل على بكالوريوس علوم ويعمل بصيدلية بمدينة مسطرد بالقليوبية.

● عضو اللجنة التي أشرفت على إجراء الانتخابات التنظيمية ببعض مناطق محافظة القليوبية وشارك في الانتخابات التي أجريت

بمنطقة شبرا الخيمة، وأسفرت عن فوزه بمنصب مسؤول التنظيم بمنطقتي بهتيم ومسطرد.

● استطاع تجنيد بعض العناصر وإقناعهم بهدف وأسلوب التنظيم وضمهم له من خلال عقده عدة لقاءات معهم، تناول خلالها اتهام الحكومة القائمة بالبعد عن الإسلام والعمالة لحكومات أجنبية، والإسهام في تنفيذ مخططاتهم المعادية للإسلام والمسلمين، والتأكيد على أهمية تشكيل تنظيم يعمل على إقامة الدولة الإسلامية وتمكين دين الله في الأرض وتطبيق الشريعة الإسلامية.

صبيح علي صبيح منطاوي (وشهرته سماره)[٢٧]

مواليد ١٩٥٧/٢/١٦ شبرا الخيمة، القليوبية، محاسب ومدير مصنع للتريكو.

● عضو اللجنة التي أشرفت على إجراء الانتخابات التنظيمية ببعض مناطق محافظة القليوبية، ودعوة العناصر التي تم اختيارهم وإقناعهم بالانضمام للتنظيم. شارك في عضوية لجنة فرز الأصوات في انتخابات بعض مناطق المحافظة والإعلان عن نتائجها وإخطار قياداته بها.

● اشترك في الانتخابات التنظيمية والتي أسفرت عن فوزه بمسؤولية منطقتي بيجام ومنطاي، قام بضم بعض العناصر للتنظيم بعد إقناعهم بهدف مشروعية أساليبه من الوجهة الشرعية.

(٢٧) المصدر السابق ذكره.

إبراهيم خليل عمر الزعفراني

مواليد ١٩٥٢/١/١٠ كفر الشيخ. طبيب وأمين عام النقابة الفرعية للأطباء بالإسكندرية.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية، ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم وتجميع نتائج هذه الانتخابات.

● تولى رئاسة اللجنة التي أشرفت على إجراء الانتخابات التنظيمية بمحافظة الإسكندرية وتجميع نتائجها وإخطار قيادات التنظيم بها.

● قام بضم عدد كبير من العناصر للتنظيم بعد إقناعهم بهدفه ومشروعية وسائله، كما قام باستغلال وضعه النقابي في ضم عدد كبير من الأطباء للتنظيم والسعى نحو توفير الدعم المادي من خلال النقابة ومراكز العلاج الطبي والمستشفيات الذي يتردد عليها عن طريق جمع التبرعات للأغراض الإنسانية والاجتماعية.

● شارك في الانتخابات التنظيمية التي أجريت بمحافظة الإسكندرية، والتي أسفرت عن فوزه بعضوية مجلس شورى التنظيم بالمحافظة وعضوية مجلس الشورى العام ممثلاً عن عناصره بمحافظة الإسكندرية.

● قام بعقد عدة اجتماعات مع عناصر التنظيم بالإسكندرية، أصدر إليهم خلالها تكليفات بالانتشار في مختلف الأوساط

الجماهيرية، والإشارة في أحاديثهم العامة والخاصة إلى سلبيات الحكومة القائمة، ومعاداتها للتيار الإسلامي، واختيار ما يصلح منهم وجمع المعلومات عنه والعمل على ضمه للتنظيم عقب التأكد من ولائه لهم(٢٨).

جمال سعد حسن ماضي

من مواليد ١٩٥٦/١٢/١٥، الإسكندرية، مالك ومدير دار نشر، هى دار المدائن للطباعة والنشر والتوزيع بالعجمي - الإسكندرية.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية.. وتولى رئاسة لجان الإشراف وفرز الأصوات في انتخابات مسؤولي الأحياء والمناطق بمحافظة الإسكندرية، وتجميع نتائجها وعرضها على قيادته. شارك في انتخابات مجلس شورى التنظيم بمحافظة الإسكندرية وفاز بعضوية هذا المجلس. قام بالعمل على توفير الدعم المادي للتنظيم من خلال دعوة العناصر الموسرة الموثوق في ولائهم والعمل على ضمهم للتنظيم ودفعهم لتقديم التبرعات وجمعها تحت أي مسمى ديني أو خيري من الموسرين والمؤسسات والشركات الاقتصادية، بالإضافة إلى قيامه بتمويل أنشطة كوادر التنظيم خلال الفترة الماضية.

محمود سعيد حسن الديب

مواليد ١٩٥٩/١١/١ كفر سليمان، دمياط، مدرس

---

(٢٨) المصدر السابق ذكره.

● عضو اللجنة التي قامت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.. وتولى الإعداد لها والإشراف على إجرائها بمحافظة دمياط.

● قام بترشيح العناصر التي تم ضمها للتنظيم بمحافظة دمياط ودعوتهم وضمهم له وإقناعهم بهدفه ومشروعية وسائله في سبيل إقامة الدولة الإسلامية.

محمد أحمد عبدالغني حسنين

مواليد ١٩٥٢/٥/١٥ الزقازيق، طبيب بمستشفى الزقازيق الجامعي

● أحد أعضاء اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات، ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.. وقام بالإعداد والإشراف على إجراء هذه الانتخابات لتشكيل جناح التنظيم بمحافظة الشرقية، والتي فاز خلالها بعضوية مجلس شورى المحافظة.

● قام بترشيح العناصر التي ضمها للتنظيم بمحافظة الشرقية ودعوتهم وإقناعهم بهدفه، بعد عقد عدة لقاءات معهم أكد خلالها على بعد النظام القائم عن الإسلام وتنفيذه لتوجيهات قوى وحكومات أجنبية، تعمل على ضرب الإسلام وإيقاف الصحوة الإسلامية التي تجتاح بعض دول العالم حالياً[٢٩].

---

(٢٩) المصدر السابق ذكره.

رزق عبدالرشيد مصطفى يونس

مواليد ٢٠/١٠/١٩٦٠ شوشاي، محافظة الغربية، مهندس

● من أعضاء اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.. وتولى الإعداد لإجراء تلك الانتخابات بمحافظة الغربية والإشراف عليها.

● شارك في الانتخابات التي أجريت لتشكيل جناح التنظيم بمحافظة المنوفية والتي أسفرت عن فوزه بعضوية مجلس شورى المحافظة.

● تولى ترشيح العناصر (الصالحة) للانضمام للعمل بمحافظة المنوفية، وقام بدعوتهم وضمهم للتنظيم بعد إقناعهم بهدفه، وأن انضمامهم له يعد جهاداً في سبيل الله.

محمد عوض عبدالعزيز رمضان

مواليد ٧/٤/١٩٦١، محافظة كفر الشيخ، طبيب.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.. وتولى الإعداد والإشراف على الانتخابات التي أجريت بمحافظة كفر الشيخ.

● شارك في الانتخابات والتي أسفرت عن فوزه بمسؤولية التنظيم بمركز مطوبس، وعضوية مجلس الشورى بالمحافظة.

● قام بترشيح ودعوة العناصر التي تم ضمها للتنظيم من مواطني محافظة كفر الشيخ بعد إقناعهم بهدفه ومشروعية وسائله في تطبيق الشريعة الإسلامية، من خلال العمل على تغيير نظام الحكم القائم.

محمد عبدالفتاح رزق شريف (وشهرته عبدالفتاح الشريف)

مواليد ١٩٥٩/٥/١، محافظة البحيرة، موظف متقاعد.

● عضو باللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.

● قام بالعمل على تكوين جناح التنظيم بمحافظة البحيرة وترشيح عناصر وضمها له، بعد جمع المعلومات عنهم وإقناعهم بهدف التنظيم.

● تولى الإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية بمحافظة البحيرة والتي أسفرت عن فوزه بمنصب مسؤول التنظيم ورئاسته لمجلس شورى المحافظة وعضوية مجلس الشورى العام. عقب انتهاء الانتخابات التنظيمية على مستوى المحافظة، قام بعقد لقاءات مع العناصر الفائزة فيها أصدر إليهم خلالها تكليفات بترشيح عناصر جديدة من مختلف القطاعات الجماهيرية، تمهيداً لضمهم للتنظيم مع التركيز على العناصر الموسرة حتى يتسنى استغلالهم في تمويل نشاط وحركة التنظيم وبحث إقامة مشروعات تجارية صغيرة يستغل عائدها في دعمه.

جمال عبدالناصر حسين بطيشة[٣٠]

مواليد ١٩٥٨/٢/٢٧، محافظة البحيرة، مهندس.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.. وتولى الإعداد والإشراف على إجراء انتخابات مسؤولي المناطق والأحياء والمراكز.

● شارك في الانتخابات التنظيمية التي أسفرت عن فوزه بعضوية مجلس شورى التنظيم بمحافظة البحيرة، قام بتنفيذ التكليفات التي أصدرها إليه مسؤول التنظيم بالمحافظة باستقطاب عناصر جديدة وضمهم للعمل ودفعهم للانتشار في الأوساط الجماهيرية، والإسقاط على الحكومة القائمة خلال أحاديثهم العامة خلال اللقاءات التي يعقدها معهم بمنزله.

ياسر محمد علي قاسم

مواليد ١٩٦٧/٨/٢٥، محافظة الدقهلية، طبيب بيطري.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.

● تولى الإعداد والإشراف على إجراء تلك الانتخابات ببعض مناطق ومراكز محافظة الدقهلية، شارك في الانتخابات التي أجريت

---

(٣٠) المصدر السابق ذكره.

بمركز السنبلاوين والتي أسفرت عن فوزه بمسؤولية التنظيم بمركز السنبلاوين وعضوية مجلس شورى المحافظة.

● عقد لقاءات للعناصر التي تم ضمها للتنظيم في منزله، قام خلالها بتكليفهم بالعمل على الانتشار في الأوساط الجماهيرية واستقطاب عناصر جديدة تمهيداً لضمهم لصفوف التنظيم لزيادة عدد كوادره، مع التركيز على العاملين بالمؤسسات الحكومية والقطاعات الحيوية المؤثرة في المجتمع.

محمود مصطفى البنداري السيد

مواليد ١٩٦٥/١٠/٣ طبيب بالمستشفى الجامعي بالمنصورة.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء تلك الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.

● تولى الإعداد والإشراف على إجراء تلك الانتخابات بمحافظة الدقهلية، وشارك فيها وفاز بعضوية مجلس شورى التنظيم بالمحافظة.

● تم تكليفه بتولي مسؤولية عناصر التنظيم داخل جامعة المنصورة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة، والعمل من خلال موقعه الوظيفي باستقطاب وضم عناصر جديدة لصفوف التنظيم مع التركيز على ضم العناصر الشبابية والطلابية[٣١].

---

(٣١) المحكمة العسكرية المصرية العليا، مصدر سبق ذكره.

بشير العبد محمود أبو السعيد

مواليد ١٩٦١/٢/١٦ موظف بإدارة العريش التعليمية في سيناء.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم، قام بالإعداد والإشراف على إجراء تلك الانتخابات بمدن وأحياء محافظة شمال سيناء، وشارك فيها وفاز بعضوية مجلس شورى التنظيم بالمحافظة.

● دأب على التواجد بمسجد علي بن أبي طالب بمدينة العريش، والتقرب من الشباب الذين يترددون عليه، وضم العناصر التي يرى صلاحيتها لصفوف التنظيم بعد إقناعهم بأهدافه.

سعد عصمت محمد الحسيني

مواليد ١٩٥٩/٢/١٨ المحلة الكبرى، مهندس.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.

● تولى مهمة الإعداد ومتابعة إجراء تلك الانتخابات بمحافظة الغربية، وشارك فيها وقد أسفرت عن فوزه بعضوية مجلس شورى المحافظة.

● وهو من العناصر الموسرة التي تتولى دعم وتمويل حركة التنظيم

والعمل على توفير هذا الدعم، من خلال قيامه بضم عناصر جديدة من الموسرين، وجمع تبرعات ممن ليسوا أعضاء بالتنظيم، تحت شعار الأعمال الاجتماعية والدينية والخيرية[٣٢].

محمد بسيوني حسين القصبي

مواليد ١٩٥٤/٣/٢١ محافظة الغربية، مدرس.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية، ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.

● قام بالإعداد والإشراف على انتخابات مسؤولي المناطق والمدن والأحياء بمحافظة الغربية، وضم عناصر جديدة لصفوف التنظيم وإقناعهم بشرعية هدفه الرامي إلى التمكين لدين الله في الأرض، وإقامة الدولة الإسلامية، بالنظر لتقاعس الحكومة القائمة عن تطبيق الشريعة الإسلامية وتطبيق حدودها.

● أسفرت الانتخابات التنظيمية عن فوزه بمنصب مسؤول التنظيم بمنطقة سيجر، دأب على انتقاد المسؤولين بالحكومة وسياساتها من خلال الدروس التي يلقيها بالمساجد، والإدعاء ببعدها عن الإسلام ومنع تطبيق الشريعة الإسلامية وتطبيق القوانين الوضعية.. وذلك في إطار سعيه لكسب تعاطف المترددين على تلك المساجد تمهيداً لضم من يصلح منهم لعضوية لتنظيم.

---

(٣٢) المصدر السابق ذكره.

أحمد محمود محمد إبراهيم

مواليد ١٩/٤/ ١٩٥٧ مهندس - ويمتلك المركز الأفريقي للغات بالسويس.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم، شارك في الإعداد وإجراء تلك الانتخابات بمحافظة السويس، والتي أسفرت عن فوزه بعضوية مجلس شورى التنظيم بالمحافظة.

● اضطلع بمسؤولية التحرك التنظيمي في الأوساط الشبابية والطلابية بدائرة المحافظة والعمل على ضم عناصر شبابية للتنظيم وإقناعهم بهدفه.. وقد اتخذ من عضويته بالمجلس المحلي لحي الأربعين ستاراً شرعياً لحركته نحو تنفيذ هذه التكليفات.

محمد طه أحمد محمد وهدان

مواليد ٢٧/١/١٩٦٧ أستاذ بكلية الزراعة جامعة قناة السويس.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم وأجنحته بالمحافظات.

● قام بالإشراف على تشكيل جناح التنظيم بالإسماعيلية من خلال إجراء انتخابات أسفرت عن فوزه بمسؤولية التنظيم بمنطقة أبو صوير وعضوية مجلس شورى المحافظة.

● تم تكليفه من قبل قيادة التنظيم باستغلال موقعه في العمل على ضم عناصر جديدة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب لصفوف التنظيم، وإقناعهم بهدفه والتركيز على استقطاب العناصر الطلابية لإمكانية الاستعانة بهم مستقبلاً لصالح حركة التنظيم من خلال مواقع عملهم(٣٣).

محمد حسن إبراهيم فرج

مواليد ١٩٥٥/٧/٥ بورسعيد، مهندس زراعي.

● عضو اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد وبناء الهيكل التنظيمي.. واضطلع بالإشراف على إجراء تلك الانتخابات بمحافظة بورسعيد.

● شارك في هذه الانتخابات والتي أسفرت عن فوزه بعضوية مجلس شورى التنظيم بالمحافظة، وتكليفه بتولى مسؤولية التحرك التنظيمي في الأوساط الشبابية والطلابية.

● تم تكليفه بالعمل على توفير الدعم المالي للتنظيم من خلال العمل على ضم بعض العناصر الموسرة من التجار ورجال الأعمال لصفوف التنظيم وجمع التبرعات ممن لا يصلحون للانضمام له، تحت زعم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والخيرية.

---

(٣٣) المصدر السابق ذكره.

أحمد محمد فرج عثمان الدفري

مواليد ١٩٦٢/١١/٤ الفيوم، موظف بمدرسة هوارة المقطع بالفيوم.

● عضو باللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد وبناء هيكل التنظيم.. وأشرف على إجرائها بمحافظة الفيوم.

● شارك في تلك الانتخابات التي أسفرت عن فوزه بمسؤولية التنظيم ببندر الفيوم، وعضوية مجلس الشورى بالمحافظة.

● عقد عدة لقاءات مع العناصر التي ضمها للتنظيم بمنزله، قام خلالها بإيضاح أن الهدف من إنشاء هذا التنظيم هو الحكم بما أنزل الله في ظل امتناع الحكومة القائمة عن تطبيق الشريعة الإسلامية وحدودها، وموالاتها للحكومات الغربية المعادية للإسلام، ومشاركتها في ضرب التيارات الإسلامية. أصدر تكليفات مؤخراً إلى عناصر التنظيم التابعين له بضرورة استقطاب عناصر شبابية وطلابية وضمهم لصفوفه باعتبارهم وقود التنظيم وعموده الفقري.

عبدالخالق حسن عبدالوهاب عبدالله

مواليد ١٩٤٦/٨/٢٥ مركز ناصر ببني سويف، ويعمل رئيساً لقسم الحسابات بمديرية ضرائب بني سويف.

● أحد أعضاء اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية، ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم، وقام بالإشراف على إجرائها بمحافظة بني سويف.

● شارك في تلك الانتخابات التي أسفرت عن فوزه بمسؤولية التنظيم بمركز ناصر وعضوية مجلس شورى التنظيم، اتخذ من مقر جمعية الدعوة الإسلامية بمركز ناصر مقراً لعقد لقاءاته بعناصر التنظيم، وستاراً لصالحه في مجال استقطاب عناصر جديدة وجمع التبرعات لتمويل أنشطته التنظيمية تحت غطاء الأعمال الخيرية[٣٤].

علي عز الدين ثابت علي

مواليد ١٩٥٧/٤/٢٨ مدرس بكلية الطب جامعة أسيوط.

● أحد أعضاء اللجنة التي اضطلعت بالإعداد والإشراف على إجراء الانتخابات التنظيمية ووضع أسس وقواعد بناء هيكل التنظيم.. وأشرف على إجرائها بمحافظة أسيوط، شارك في تلك الانتخابات والتي أسفرت عن فوزه بعضوية مجلس الشورى، ونائب مسؤول التنظيم بالمحافظة.

● عقب انتهاء الانتخابات قام بعقد عدة لقاءات مع عناصر التنظيم بالمحافظة تم خلالها تدارس كيفية اختراق القواعد الجماهيرية في مختلف المواقع والسيطرة عليها وزيادة عدد عناصر التنظيم بجميع مراكز المحافظة وتوفير الدعم المادي له.

● أصدر تكليفات إلى كوادر التنظيم بضرورة العمل على استقطاب عناصر الجماعات الأصولية المتحركة وضمهم لصفوف التنظيم، باعتبارهم عناصر مدربة يمكن الاستعانة بهم في مرحلة الصدام مع السلطة عقب اكتمال قوة التنظيم وتهيئته للاستيلاء على

---

(٣٤) المصدر السابق ذكره.

الحكم.. وقد قام لتحقيق ذلك بإيفاد بعض العناصر التابعين له لزيارة أسر عناصر الجماعات الأصولية المحكوم عليهم والمعتقلين ومنحهم معونات مالية(٣٥).

إن نظرة واقعية وتاريخية على العناصر القيادية لجماعة الإخوان المسلمين تدلنا على القدرة الحركية للجماعة في عهدها الجديد(*)، وهو عهد يمتاز بخاصتين مترابطتين:

---

(٣٥) المصدر السابق ذكره.

(*) طرحت عقلية التنظيم الإخواني قيادة جديدة أخرى غير قيادة «الصف الثاني» لغرض تشكيل حزب سياسي يجسد روحية جماعة الإخوان المسلمين ضمن اللعبة السياسية، هو حزب الوسط الذي لم يحظ حتى الآن بالموافقة الرسمية عليه.. ومن ابرز أسماء العناصر القيادية «الجديدة» ورئيس الحزب المرشح:

- أبو العلا ماضي أبو العلا.
- مواليد ١٩٥٨/٤/٣ ـ المنيا.
- بكالوريوس هندسة ميكانيكية.
- شغل موقع رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة بجامعة المنيا ورئيس اتحاد الجامعة أيضاً.
- النائب الأول لرئيس اتحاد طلاب مصر.
- الأمين العام المساعد لنقابة المهندسين المصرية.
- عضو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
- عضو منظمة العفو الدولية.
- حاصل على شهادات أخرى في الإدارة والتفاوض السياسي واللغة الإنكليزية.
- له حضور في المؤتمرات والندوات السياسية والهندسية في مصر والعالم الإسلامي.

للتفاصيل، ينظر: رفيق حبيب: أوراق حزب الوسط، ط١، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(أ) الثبات في تحقيق مضمون ما جاء في وثيقة التمكين الوارد الحديث عنها في المبحث السابق.

(ب) المناورة السياسية والتقية في التنظيم والحركة.

وهنا لابد من تسجيل جملة ملاحظات تاريخية حول العناصر القيادية للجماعات الأصولية تنطبق على المذكورين في أعلاه أو رفاقهم الآخرين، وهي:

١ ـ أن معظم تلك العناصر نزحت أصلاً إلى المدينة من مناطق القرى والضواحي للسكن ثم الدراسة أو العكس، وبهذا نلاحظ في كثير من جوانب تفكيرهم وسلوكهم أنماط تفكير وسلوك المجتمعات الزراعية حتى وإن حصلوا على شهادات عليا..

٢ ـ أن معظمهم تميزوا ثقافياً بموسوعيتهم وغنى معارفهم في كل الميادين والمستويات، غير أن الباعث هنا ليس حاجة معرفية ـ علمية حسب بل حاجات اجتماعية ـ سياسية اقتضتها ضرورات الجدل والصراع ضد أنواع متعددة من التناقضات وأنواع من القيم.

٣ ـ أن الأكثرية منهم، لم تكتف بممارسة الحياة في وطنها، بل تعرضوا إلى هجرات وتجارب خارج مصر، سواء أكان ذلك بصفة اختيارية أو بصفة اضطرارية، والنتيجة كانت غنى في الخبرة والتجربة، ناتج عن غنى في الاحتكاك بالآخرين، وما ولده ذلك من تكوين التفكير عن طريق «المقارنة» وبالتالي انبعاث الحس النقدي والفكر التحليلي لمختلف المظاهر في المجتمع والدولة.

٤ ـ أن أغلب العناصر يرجعون بحسب أصولهم الاجتماعية إلى فئات أرستقراطية من المدينة أو الريف، هذه العناصر كانت تعيش عموماً حرقة العز والمجد المكلوم. فكبتت غيظها عن الواقع كما حصل في أعقاب سقوط (الملكية) في ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، فأورثت أبناءها طاقة كبيرة من التذمر والرفض ومحاولة استرجاع ذلك الماضي المندثر.. على المستوى العائلي والمصري.

ووسط هذه الصورة المتفاعلة نستطيع أن نفهم أنماط الشخصيات القيادية للجماعات الأصولية وقدرتها الكبيرة على التكييف، لقيادة جماعاتها داخلياً وخارجياً مع بداية القرن الحادي والعشرين.

ومن نافلة القول: لقد أعطى هؤلاء المسمون بقيادات الصف الثاني زخماً كبيراً لنشاط الجماعة، وبخاصة على ساحة النقابات المهنية. ويُلاحظ أن أغلب قيادات (الصف الثاني) كانوا من العناصر البارزة في الجماعة الإسلامية التي برزت داخل الجامعات المصرية خلال السبعينات، وانخرطوا في صفوف جماعة الإخوان المسلمين في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وقد قاموا بدور هام في تفعيل الدور السياسي والنقابي للجماعة خلال الثمانينات والتسعينات. وجدير بالذكر أن حملة التصعيد التي شنتها، وتشنها، الدولة ضد جماعة الإخوان المسلمين قد استهدفت بصفة خاصة قيادات الصف الثاني، وذلك باعتبار أن هؤلاء يمثلون حلقة الوصل بين شيوخ الجماعة وشبابها من ناحية، ويمثلون مستقبل الجماعة من ناحية ثانية. ونظراً

لذلك فقد تم تقديم عدد منهم للقضاء العسكري وصدرت أحكام على بعضهم بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدد تتراوح مابين ٣ و٥ سنوات.

وثمة بعض الملاحظات التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تحليل حدود تأثير دور المتغير القيادي على مستقبل جماعة الإخوان المسلمين. **أولها**؛ أن العناصر القيادية التاريخية للجماعة، والتي تشغل حالياً المراكز القيادية الرئيسة فيها، ومنها منصب المرشد العام ونائبه وأغلب أعضاء مكتب الإرشاد، هم من المتقدمين في السن (عمر المرشد العام حالياً حوالي ٨٠ سنة). وهذا معناه أن قدراً كبيراً من المسؤولية سوف ينتقل إلى عناصر من قيادات الصف الثاني الأكثر شباباً بحكم الضرورة أو الأمر الواقع. فالتقدم في السن والتدهور في الصحة سوف يحد من قدرة الكبار على متابعة وإدارة شؤون الجماعة في وقت هي أحوج ماتكون فيه إلى بلورة رؤى جديدة، وديناميكية للتعامل مع التحديات التي تواجهها من داخلها أو من خارجها.

وثانيها؛ أن الأحكام التي أصدرها القضاء العسكري ضد عدد من قيادات الصف الثاني تعتبر مخففة جداً مقارنة بالأحكام التي صدرت في حق الإخوان عامي ١٩٥٤ و١٩٦٥، فأقصاها هو السجن لمدة خمس سنوات. وهذا معناه أن هؤلاء سوف يخرجون من السجن ويواصلون أدوارهم في إطار الجماعة، خاصة وأن تجربة السجن لن تكون حكراً على الجيل القديم.

وثالثها؛ أن هناك فجوة جيلية بين القيادات التاريخية وقيادات الصف الثاني. فالمجموعة الأولى عايش أعضاؤها مرحلة مؤسس

الجماعة حسن البنا، وقضوا فترة طويلة في السجون والمعتقلات، خلال الخمسينات والستينات، مما جعلهم أكثر اهتماماً بالأمور التنظيمية والنواحي والاعتبارات الأمنية، خاصة وأن بعضهم ومنهم المرشد العام الحالي مصطفى مشهور، كانوا أعضاء في الجهاز السري أو النظام الخاص قبل عام ١٩٥٢، أما قيادات الصف الثاني فقد برزت في زخم الحركة الطلابية بروافدها المتعددة خلال السبعينات، وفي ظل مناخ التعددية السياسية (المقيدة) التي أخذ بها النظام السياسي منذ عام ١٩٧٦، فضلاً عن سياسة التسامح التي انتهجها إزاء الإخوان خلال السبعينات والثمانينات. وهو ماجعل هذه العناصر أكثر استعداداً للتجديد الفكري وأكثر انفتاحاً على القوى والتيارات السياسية الأخرى.

وعلى الرغم من الانتقادات التي يوجهها البعض إلى نمط القيادة الحالية للجماعة، والتي يمثلها المرشد العام (مصطفى مشهور) ونائبه (مأمون الهضيبى)، حيث يسيطران على مقاليد الأمور في الجماعة، بل وينفردان بالقرار فيها، ويعطلان أجهزتها وآلياتها المؤسسية، ويعطيان الأولوية للتنظيم على حساب التجديد الفكري، وتسيطر عليهما عقلية التفكير بالمؤامرة. وعلى الرغم من أن بعض هذه الأمور يمكن تفهمها في ضوء الحظر القانوني المفروض على الجماعة من ناحية، وسياسة التصعيد التي تنتهجها الدولة ضدها من ناحية أخرى، إلا أن مستقبل جماعة الإخوان خلال العقدين القادمين، يرتبط في جانب هام منه بطبيعة قيادات الصف الثاني.

المبحث الثالث
التجربة والخطأ.. نموذج تطبيقي

سنتناول في هذا المبحث نموذج تطبيقي نجحت فيه الجماعات الأصولية، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين عبر توغلها في النقابات المهنية، خصوصاً نقابة المهندسين المصرية.. إنه نموذج تطبيقي يشكل التجربة والخطأ، وبالتالي يدلنا على القدرات العالية لهذه الجماعات.. لكنها لن تستطيع المحافظة على «الهرم» الذي تم بناؤه حالما تتدخل السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر... وهذه هى معادلة التاريخ وفلسفته الظاهرة.

ففي الوقت الذي انشغل فيه النظام السياسي المصري برصد وتتبع الجماعات الأصولية المسلحة، التي تنتهج استراتيجية التغيير العنيف والسريع، بمنطق (الأسلمة من أعلى) كما يسميها البعض، وأولت أهمية كبرى للملاحقة الأمنية والتصفية الجسدية لأعضاء ونشطاء هذه الجماعات، بسبب خطورتها، فإن ذلك قد حوَّل مسار الاهتمام عن ممارسات أخرى هي عملية (الأسلمة من أسفل) ثم (الأسلمة من الوسط) أو (الأسلمة الوسيطة) لمؤسسات المجتمع المدني في مصر. فمنذ منتصف السبعينات شهدت استراتيجية جماعة الإخوان المسلمين، في العمل السياسي والاجتماعي تطوراً مثيراً للغاية، فبعد أن كانوا في الأربعينات والخمسينات يشكلون تعبيراً عن جماهير

الفئات القلقة الرافضة للتحالف الطبقي الحاكم، ورد فعل على موجات التغريب والتبعية وآليات طمس الهوية فإنهم بعد ذلك، وحتى الآن، أضحوا جزءاً من النسيج الطبقي للسلطة البرجوازية السائدة في المجتمع. ومن ثم فقد تغير أسلوبهم في الوصول للسلطة، حيث أجلوا العنف، والتجأوا إلى اعتماد أسلوب آخر أو استراتيجية مغايرة لإحداث التغيير المنشود.

ومن هنا كان الاعتماد على الاختراق والنفاذ إلى عمق البنى المعقدة لمنظمات المجتمع المدني في مصر، والاندماج فيها والانصهار داخلها، والتغلغل في مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بهدف السيطرة، وتوجيهها وإدارتها ثم الانتقال بها إلى المجتمع الإسلامي (الحقيقي)، وهذا، وفقاً للتصور الإخواني، يعد خطوة مبدئية وأولية في سبيل تقويض دعائم القوة السياسية للنظام والقضاء النهائي عليه.

يؤكد ذلك تماماً ويعضده ما ذكره أبرز رموز هذا التيار وقادته من أن همهم الأول في الفترة الراهنة، ولفترة قادمة، يتمركز في الوجود والتغلغل داخل منظمات المجتمع المدني[٣٦]، وأنهم ليسوا الآن على استعداد لتكرار أخطاء الماضي - أي الوقوع في شراك العنف - ولن ينزلقوا في أي فخ قانوني، وأنهم يعرفون كيف يتحركون وسط الأغنياء من خارج التنظيم لكسب قلوب الناس بأموال الغير[٣٧].

(٣٦) مامون الهضيبي: تصريحات: جريدة الحياة اللبنانية في ١٩٩٤/٥/١٧.

(٣٧) مامون الهضيبي: تصريحات: جريدة الوفد المصرية في ١٩٩٤/٥/٢٥.

ومن ثم ففي خلال العقدين الأخيرين تمكنت العناصر الأصولية والمتعاطفين معهم بنجاح من تأسيس الحضور وتأكيد الوجود في مؤسسات الدولة، بداية من النسق التعليمي بكافة مستوياته ومراحله، ونهاية بمؤسسات الجيش والشرطة، اللذين لم يسلما أيضاً من وجود بعض المتعاطفين مع الجماعات الأصولية، وأيضاً تغلغلهم في طرائق الحياة اليومية للجماهير ومعايشتهم لمشكلاتهم الحياتية.

ويضاف إلى ذلك: فقد ركز الإخوان في اتجاه الأسلمة من الوسط عبر المؤسسات المالية والمضاربة على العملة وتنفيذ عمليات توظيف الأموال، والانطلاق إلى مواقع الهيمنة في النقابات المهنية والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، وغيرها من مناطق تمركز القوى الاجتماعية الوسيطة، وذلك بهدف إحتوائها والسيطرة عليها ثم الانطلاق إلى المؤسسات الفوقية، في مرحلة لاحقة، حيث البرلمان والبيروقراطية، ثم كذلك عملية الأسلمة من أسفل حيث الانتشار بين قطاعات وشرائح واسعة من الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا، حيث تجنيدهما واستقطابهما عبر تقديم المساعدات والخدمات المالية والصحية والتربوية وغيرها[٣٨].

ولقد عضد من تلك الوضعية سهولة التحرك وسرعة الاستجابة، وضيق أفق النظام، وتناقص مصادر شرعيته، وتولد اتجاهات العداء

---

(٣٨) أحمد حسين حسن: الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠٩.

أحياناً، واللامبالاة أحياناً أخرى تجاهه، والحرمان النسبي، والإحباط الذي استشرى بين الجماهير الشعبية.

ومن هنا فقد سعت الجماعات الأصولية، وما زالت، إلى التركيز على البعد الثقافي والأيديولوجي في صراعاتها اليومية مع النظام السياسي، ففي مقابل سعي الأخير إلى تأكيد هيمنته الثقافية والأيديولوجية، وكَسْب معركة الهيمنة هذه من خلال توظيفه لآليات عديدة متنوعة كوسائل الإعلام ومصادر الثورة المعلوماتية وكافة مؤسسات التنشئة والتربية الحديثة، وكذلك الاستيعاب والتوظيف الجيد لعلماء الدين الرسميين والمؤسسات الدينية الرسمية، ودَفْعهم لتقديم التسويفات والتبريرات الدينية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لمواجهة حالات نقص الشرعية التي تواجه بها الدولة المصرية.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدولة في مصر إلى تقديم تفسير (احتكاري) للإسلام، فإن ذلك، قد أفضى بدوره، في جانب منه، إلى خلق خطابات هيمنة مضادة بواسطة الجماعات الأصولية، تركز في مجملها على تقديم تصور آخر للإسلام، ودوره، وارتباطه بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وترفض جزئيات ومفردات الخطاب السياسي والديني للدولة المصرية.. إن تحليل هذين الخطابين الدينيين يكشف بدوره عن بعض التناقضات الاجتماعية والطبقية التي تستقر في بنية المجتمع المصري المعاصر، فهناك جماعة اجتماعية

وسياسية مهيمنة بالفعل، تسعى إلى تثبيت الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم والحفاظ على استمراريته ووجوده، بينما تنشط الجماعة الاجتماعية والسياسية الساعية للهيمنة إلى تفكيك جزئيات ذلك الواقع الكائن والإطاحة به للإتيان بواقع اجتماعي وسياسي واقتصادي آخر من شأنه أن يجسد تصوراتها وأفكارها السياسية والأيديولوجية، وأمام قوة الخطاب الأصولي المعارض، (والمصداقية) التي يتمتع بها بين الجماهير، لاستناده إلى أرضية الدين الصلبة، فإن الدولة المصرية في معظم الأحيان لا تتوانى عن اللجوء إلى ممارسة القهر ضد هؤلاء المعارضين.

إن استراتيجيات هذه الجماعات الأصولية، على تباين غاياتها، تستهدف بالأساس تجميع وحشد مصادر القوة، وبناء النفوذ على نطاق واسع يشمل المجتمع بأسره، واستغلال وتشغيل آليات الهيمنة الثقافية والأيديولوجية، ممثلة في منظمات وأجهزة الإقناع، أي المجتمع المدني، بحيث تأتي في النهاية، عملية ممارسة القوة السياسية، أو السيطرة والقيادة السياسية، خطوة ثانية ومكملة ونهائية، ومجرد مسألة وقت، بعد أن تكون حرب المواقع الأيديولوجية والثقافية قد حسمت، لأن في حسمها كسباً للمعركة السياسية، وتعتبر مجرد تقرير لأمر واقع، وكائن بالفعل، وخطوة منطقية تعكس بناء اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً مستقراً، أو كتلة تاريخية مستقرة وجديدة. وهذا ما رصده الإخوان المسلمون بالتحديد ـ منذ منتصف السبعينات[٣٩].

---

(٣٩) المصدر السابق ذكره، ص ٢١٠.

ورغم ما تفعله الجماعات الأصولية في المجتمع المصري، فإنها في تصورنا لم تحقق هيمنتها المنشودة، بالمعنى الموضوعي، وأن هناك عدة شروط وأسس موضوعية لتأسيس الهيمنة الأيديولوجية والثقافية، لم نرها قد تحققت لدى الجماعات الأصولية ـ الإخوان المسلمون تحديداً ـ وذلك للأسباب التالية:

١ ـ لم تخلق الجماعات الأصولية تلك الصيغة الفكرية والأيديولوجية الوسيطة التي تتخلل كافة طبقات المجتمع وتياراته، أو أن يشكل نسيجاً أيديولوجياً تلتف حوله كافة عناصر الإدارة الوطنية الاجتماعية. بل إن هناك الكثير من الأفكار الخاصة بالجماعات الأصولية، ما زالت محل رفض واعتراض شديدين من قبل كثير من القوى والتيارات السياسية الأخرى المعارضة، مثل موقف الجماعات الأصولية من الإشكالات المتعلقة بالمرأة (خروجها للعمل وعدد الأولاد الملائم لها إنجابهم، وعلاقة المرأة بالرجل واستخدام وسائل ضبط النسل وتنظيم الأسرة)، وكذلك الموقف من الآخر السياسي والآخر الديني، حقوقهما وواجباتهما، الموقف من القوانين الوضعية في مقابل الموقف من الشريعة الإسلامية وجعلها المصدر الوحيد ـ بدلاً من الرئيسي ـ للتشريع، الموقف من الديمقراطية، وإحلال الشورى محلها، الموقف من قضايا الصراع العربي الصهيوني، الموقف من العنف العشوائي والمنظم، الموقف من حقوق الإنسان... إلخ، كل هذه القضايا ما زالت محل خلاف واختلاف شديدين بين التيار الأصولى، والقوى السياسية المعارضة (الليبراليون ـ اليساريون ـ الوطنيون..)، ومن هنا

لم يؤسس التيار الأصولي الأيديولوجية العضوية الوسيطة، ولم تتأسس بالتالي ظرفية الانصهار والانسجام الأيديولوجيين الكاملين بين الجماعة الاجتماعية المسيطرة والساعية للهيمنة، وبين الجماعات الاجتماعية الأخرى الموجودة في المجتمع، في الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تلك الحالة من الانصهار والانسجام التي تعد أحد الشروط الجوهرية لتأسيس الهيمنة الأيديولوجية والثقافية.

٢ ـ على الرغم من سعي الجماعات الأصولية للعب أدوار اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متنوعة، تلبي بعضها الحاجات الأساسية والملحة لبعض الأفراد والشرائح الاجتماعية، إلا أنه ليس ثمة مؤشرات قوية نستطيع أن ندلل بها على تأسيس حالة التشابك والتمفصل بين المصالح الخاصة لهذه الجماعات، والمصالح الاجتماعية العامة. فما زالت المطالب السياسية ـ الخاصة التي تخدم أهداف الأصوليين ـ لها النصيب الأعظم من اهتمامهم، والحيز الأكبر من مشروعهم الاجتماعي، حيث تأتي قضايا الإصلاح السياسي والدستوري، والمطالبة بعودة ـ الإخوان ـ كجماعة ـ دينية ـ شرعية إلى حيز الوجود والنشاط، والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وإحلال الشورى محل الديمقراطية.. إلخ، كلها قضايا سياسية لها طابع خاص، أتت على حساب المطالب والمضامين الاجتماعية والاقتصادية التي تهم القطاعات العريضة من المجتمع بالأساس[٤٠].

---

(٤٠) حزب البعث العربي الاشتراكي ـ مكتب الثقافة والإعلام، الثورة العربية، العدد ١١ و١٢ لسنة ١٩٨٥، ص ص ١٧ ـ ٢٨.

وترتيباً على ذلك فإن الوضعية التي تشكل فيها حالة الإجماع العام لم تتحقق بعد، فما زالت الجماعة أسيرة مصالحها الذاتية الخاصة، وأهدافها الضيقة المحدودة.

٣ ـ إن التيار الأصولي، رغم ما يبذله من محاولات دعوية، لنشر النمط الذي يراه مناسباً للحياة في المجتمع المصري ـ نمطه الخاص ـ من ذلك سلوكيات الزي، والطعام والشراب، والتحية والسلام والتخاطب، والتعامل، والزواج والطلاق، والعلاقة مع الآخر (النوعي، السياسي، الديني)، ومحاولة نشر الفكر (الإسلامي) والقيم الإسلامية كما يتصورهما التيار، وبذل محاولات للتوجيه الفكري والأخلاقي، والضبط الاجتماعي، إلا أنه لم يتمكن حتى الآن، من تحقيق ما تنبأ به، من حيث اقتران الأزمة العضوية الاقتصادية والاجتماعية للنظام الحاكم، بأزمة ثقافية وأخلاقية، وقيمية، فما زالت قيم الفساد والرشوة والمحسوبية والانتهازية والوصولية، والإباحية والتحرر الجنسي مستشرية في المجتمع المصري، ولا تجد الاعتراض المطلوب، ومازالت آليات التغلغل والاختراق الثقافي الغربي تتكاثر بصورة كبيرة في المجتمع، وذلك دون أن تلوح في الأفق بوادر أزمة ثقافية وأخلاقية حادة ومركبة.

٤ ـ إن بعض أهم أجهزة الإقناع الأيديولوجي والهيمنة ـ مؤسسات المجتمع المدني ـ ما زالت تحت قبضة النظام السياسي ولم تتمكن الجماعات الأصولية الساعية للهيمنة من الاستمرار في السيطرة على

هذه المؤسسات، الأمر الذي يعني فشلها في استغلال إحدى الآليات المؤسسية، المهمة والتي تمكنها من تحقيق هيمنتها الأيديولوجية والثقافية.

٥ ـ ويضاف إلى ما سبق من عوامل فشل التيار الأصولي في إنجاز مهمته، قوة الدولة المصرية، وتغلغلها في كافة أنماط وطرائق الحياة اليومية للأفراد، فما زالت الدولة في مصر، مهيمنة على جملة المؤسسات الوسيطة، وما زالت بقيودها التشريعية والسياسية والأمنية تشكل نسقاً صارماً للضبط الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي يفقد محاولات تأسيس الهيمنة الأصولية السياسية المضادة كثيراً من شروط تحققها الموضوعية.

وعند مستوى آخر من مستويات التحليل، نجد أن التيار الأصولي ـ جماعة الإخوان المسلمين تحديداً ـ قد لجأ إلى آليات أخرى من أجل تأسيس الهيمنة وبناء نفوذه السياسي في الموقع أو البؤرة التي ينشط فيها. ومن أجل تحقيق ذلك بنجاح ونشاط كانت هناك أدوات كثيرة منها على سبيل المثال؛ السعي إلى حشد مصالحه ومطالبه والتعبير عنها من خلال قنوات ووسائل متنوعه وذلك أمام، وفي مواجهة السلطة السياسية وصناع القرار، وهو ما حصل في نقابة المهندسين على وجه التحديد[٤١].

ففي نقابة المهندسين لعب التيار الأصولي (١٩٨٧ ـ ١٩٩٥) دوراً

---

(٤١) أحمد حسين حسن: مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

بارزاً في التعبير عن آرائه وطرح قضاياه، وممارسة الضغوط على السلطة السياسية، بل خرج إلى مخاطبة الرأى العام المحلي والعالمي، وذلك من خلال قناة مهمة لحشد مطالبه وهي وسائل الإعلام، حيث تلك المجموعة الهائلة من البيانات والنشرات التي صدرت من مجلس النقابة، وتحت اسم (جموع المهندسين المصريين)، وكانت تنشر في الصحف الرسمية القومية والحزبية والمستقلة، في وسائل الإعلام المسموع والمرئي، كي تخاطب الأفراد في المجتمع لاستنهاضهم بشأن القضايا المختلفة التي مافتئ التيار الأصولي يطرحها، لعدم التعامل مع الدول التي كانت تساند صرب البوسنة والدول التي تتخذ موقفاً سلبياً من هذه القضية، وقطع كافة أنماط التعاون مع العدو الصهيوني والتهديد بشطب المهندسين المتورطين في هذا التعامل من سجلات النقابة، المناداة بالتبرع لصالح منكوبي الزلزال والسيول في مصر، والسيول في السودان، والمجاهدين في البوسنة وفلسطين وأفغانستان... إلخ، وكذلك الاتجاه إلى مخاطبة الرأى العام، والمنظمات الدولية - منظمة العفو الدولية، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، المنظمة العالمية لحقوق الإنسان، جمعية القاضي الأمريكية... إلخ، بشأن قضايا حريات الإنسان المصري، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإصلاح حال السجون المصرية.. إلخ.

كذلك فقد اعتبرت عملية اللجوء إلى التظاهرات والدعوة إلى الاعتصامات والخروج في مسيرات سلمية، والاحتكاك في بعض

الأحيان بقوات الأمن، وعقد مؤتمرات جماهيرية حاشدة (في منطقة الجامع الأزهر، وأمام مبنى النقابة) يحضرها كافة المواطنين والممثلين لمختلف القوى السياسية والحزبية والدينية من أهم آليات حشد التيار الأصولي لمصالحه والتعبير عنها. هذه الآليات أو القنوات السابقة بوجه خاص قد خلقت حالة من العداء بين التيار الأصولي في النقابة، وبين السلطة السياسية في مصر[٤٢].

كذلك فقد كانت عملية تمثيل الصفوة ضمن آليات حشد المصالح، التي لجأ إليها التيار الأصولي في نقابة المهندسين، وذلك من خلال الحرص الدائم له على أن يشغل منصب النقيب شخصية قيادية مقبولة من النظام السياسي، أو شخصية رسمية تحظى بالقبول العام بين جموع المهندسين على تنوع انتماءاتهم السياسية والمهنية، واحترام السلطة السياسية، والتي غالباً ما تكون هذه الشخصية جزء من تكوينها، الأمر الذي يضمن بدوره فتح الطرق والقنوات بين مجلس النقابة الذي يهيمن عليه التيار الأصولي، وبين صناع القرار في المجتمع المصري. وآية ذلك أن سعى الإخوان إلى تدعيم فوز (المهندس عثمان أحمد عثمان) - في بداية الأمر - كنقيب للمهندسين في مواجهة منافسه اليساري (عبدالمحسن حمودة) ومنافسين آخرين، وحينئذ كان عثمان أحد رموز السلطة السياسية في فترة السبعينات. وبعد ذلك كان النقيب، الذي دعمه الإخوان أيضاً، هو وزير الإسكان (حسب الله الكفراوي). بالإضافة إلى سعي الإخوان أنفسهم إلى تمثيل بعض كبار

(٤٢) المصدر السابق ذكره، ص ١٤٠.

الشخصيات القبطية الرسمية والتي تحظى باحترام وقبول السلطة السياسية (د. ميلاد حنا على سبيل المثال)، إضافة إلى الحرص الدائم في معظم الندوات والمؤتمرات التي عقدتها النقابة حينئذ، على أن يوجد من يمثل المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر) كشيخ الجامع الأزهر، أو من ينوب عنه، ومفتي الجمهورية، إضافة إلى بعض السفراء ونواب الوزراء.

ويضاف إلى الآليات السابقة، آلية التعامل مع أو السعي إلى السيطرة على الأحزاب السياسية، وقد كان ذلك واضحاً بالفعل، خلال تعامل التيار الأصولي في نقابة المهندسين وعلاقاته بالأحزاب السياسية التي تعبر عن توجهات (الإسلام السياسي) بصفة عامة، (كحزب العمل على وجه الخصوص) وصحفها، فمعظم النشرات والبيانات التي كانت تصدر عن مجلس النقابة، كانت تنشر في الصحف الحزبية هذه، بالإضافة إلى أنه كانت تخصص، في أغلب الأحيان، أماكن لنشطاء الإخوان من المهندسين كي يعبروا عن تصوراتهم ورؤاهم لواقع العمل النقابي، والاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع المصري، على صفحات هذه الجرائد.

ويضاف إلى ذلك أن النشطاء الإخوان، كانوا بالتالي أعضاء في (حزب العمل)، وبعضهم قد رشح نفسه على قائمة الحزب في الانتخابات البرلمانية.

كما تظهر آلية أخرى، في هذا الإطار، للتعبير عن المصالح وطرح

المطالب، وهي السعي للوجود والتمثيل في المجالس التشريعية، والانتشار والتمدد في البيروقراطيات الحكومية، أو الاتصال بها، والعمل في الأنظمة التربوية والتعليمية، وقد كانت هناك تجسيدات عيانية لهذا الوضع، في إطار نشطاء الإخوان (المهندسين)، فعلاوة على أن هناك أعضاء مهندسين يشغلون مناصب قيادية مهمة في النسق الإداري والبيروقراطي، فإن هناك أيضاً أساتذة إخوان في كليات الهندسة بالجامعات المختلفة (القاهرة ـ عين شمس ـ حلوان ـ شبين الكوم ـ المنوفية ـ أسيوط ـ سوهاج ـ الإسكندرية... إلخ).

كذلك، وإبان الأزمة الناشئة بين النقابة والسلطة السياسية، بشأن القانون (١٠٠ لسنة ١٩٩٣) كانت هناك زيارات متتالية لرئيس الوزراء، ورئيس البرلمان المصري، ورئيس مجلس الشورى، قام بها أعضاء النقابة للتوسط من أجل هذه الأزمة.

إلا أن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن عملية حشد المصالح وتعبئتها، كما مارسها التيار الأصولي في نقابة المهندسين، كانت نشطة وفاعلة إلى حد كبير، وبارزة أمام صناع القرار والرأى العام، بما يكفي لأن تخرج بالنقابة عن الحدود القصوى التي لم تكن السلطة السياسية أبداً لتسمح أو لترضى لأحد أن يتخطاها، ومن هنا كانت عملية الإصدار السريع لقانون ضمان ديمقراطية النقابات المهنية ـ المشار إليه إعلاه ـ والذي جاء، على حساب كافة أنشطة وخدمات النقابة في الفترتين النقابيتين السابقتين[٤٣].

---

(٤٣) المصدر السابق ذكره، ص ١٤٤.

من هنا أثيرت مشكلة أساسية مؤداها أن التيار الأصولي حينما هيمن على نقابة المهندسين، ودفع بها إلى الخروج عن «طوع» الدولة، والانطلاق بعيداً عن الإطار الضيق الذي ظلت رهينة له، فإن ذلك قد أسس بدوره وضعية العداء بين الدولة والنقابة. تلك الفكرة التي أيدتها وجهات نظر سابقة عن النقابات المهنية التي هيمن الأصوليون على مجالس إداراتها، والتي ذهبت إلى أن هذه الممارسات التي تخطت أسوار النقابات المهنية، من حيث الإضراب عن العمل والخروج في مسيرات سلمية والاعتصام في النقابة، علاوة على التناقض بين سياسة الدولة، وتوجهات التيار في كثير من القضايا الداخلية والخارجية على السواء... كل ذلك قد زكى وضعية العداء.

وأياً ما كان الأمر، فالذي لا شك فيه، أن الوجود السياسي الأصولي في النقابات المهنية، قد ساعد على خروج هذه النقابات من «القمقم الضيق» الذي ظلت رهينة له لفترة زمنية طويلة. لقد فض التيار الأصولي حالة الاشتباك بين الدولة وبعض المؤسسات الوسيطة الهامة، حيث بعدت الأخيرة نسبياً عن عباءة الأولى، الأمر الذي ساعد على إيجاد درجة من النضج الفكرى والأيديولوجي والعملي لهذه المؤسسات «لقد أصبح صوت النقابة عالياً في عهدهم، وإن كان قد غلبت عليه نبرة الخطاب السياسي الديني»[٤٤].

ولكن في الوقت الذي نجح فيه التيار الأصولي في بناء نفوذه

---

(٤٤) أبو العلا ماضي: مجلة المهندسين، العدد ٤٢٢، آذار ١٩٩١، ص ٧.

السياسي والاجتماعي، وهيمنته على مجالس ست من أهم وأنشط النقابات المهنية في المجتمع المصري، أهمها نقابة المهندسين والأطباء والمحامين، إلا أنه قد فشل في ممارسة عملية التغلغل الفكري، والهيمنة الأيديولوجية والثقافية على هذه النقابات.

وأنه في الوقت الذي نجح فيه نشطاء الإخوان المسلمين في بناء نفوذهم وهيمنتهم على مجالس النقابات، منذ منتصف الثمانينات وحتى منتصف التسعينات، وتمكنهم من الانتشار بين شرائح مهمة من الغالبية العظمى من الأعضاء، وكسب تأييدهم وتعاطفهم معهم، وحشدهم للوقوف إلى جانبهم والتصويت لصالحهم في الانتخابات، إلا أنهم فشلوا في التأثير على أفكارهم وتصوراتهم، بشأن الجوانب والأبعاد الأساسية الخاصة بالمشروع الفكري والاجتماعي للتيار الأصولي في المجتمع، مما يعنى فشل الأصوليين في ممارسة التغلغل الفكري والأيديولوجي في هذه النقابات كمثال عملي واضح حتى الآن(٤٥).

إن الحكم التقويمي على الحركة والجماعة الأصولية عموماً يمكن أن يستمد من منطقها، فلا يمكن إلا أن يكون سالباً باعتبار فشلها عند الممارسة والتطبيق، وهي لم تقم وتبرر وجودها إلا من أجل ذلك، ما دام الجانب النظري يعتبر بالنسبة إليها موجود سلفاً من طرف «القرآن» أو من طرف «السنة النبوية» فلا فضل لها في هذا الجانب،

(٤٥) مصطفى مشهور: مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

ومشكلتها توجد على مستوي التطبيق.. إن فشلها على صعيد الممارسة الفعلية «النتائج» هو أفضل تقويم لها وحكم عليها في برنامج العمل السياسي.

الاستنتاجات

١ ـ يعد موضوع الظاهرة الدينية ـ السياسية، خصوصا منه الجماعات الأصولية المصرية من أخطر موضوعات التاريخ المعاصر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ونفسيا.. وهي ملتقى اهتمام الدولة والمجتمع في منطقتنا العربية وعلى المستوى الدولي.. وقد شكلت جماعة الإخوان المسلمين التي أنشئت عام ١٩٢٨ نسبة عالية في عدد الأعضاء المنتمين فعليا إلى التنظيم الإخواني، فإنها بعد عشرين سنة تقريبا أي عام ١٩٤٨ أصبحت تشكل نسبة العشرة بالمائة من مجموع سكان مصر آنذاك، والبالغ نحو تسعة عشر مليون نسمة طبقا للتعداد العام لسكان مصر، هذا خلاف المتعاطفين والمؤيدين لهذه الجماعة من مختلف الشرائح الاجتماعية.. «فيما يقدر عدد أعضاءها اليوم بنحو ثلاثة ملايين شخص من مجموع سكان مصر البالغ ـ لغاية شهر أيلول ٢٠٠١ ـ سبع وستون مليون نسمة»، وفقاً للإذاعة المصرية في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠١.

٢ ـ أما عدد أعضاء ومؤيدي الجماعات الأصولية المصرية الأكثر تطرفا من جماعة الإخوان المسلمين، والتي يصل عددها إلى نحو خمسين جماعة صغيرة وكبيرة.. فيشكل نسبة الواحد بالمائة من عدد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين.

٣ ـ أن الجانب السياسي الاجتماعي والحركي المسلح مترابط فيما بين الجماعات الأصولية، وأن ثمة توزيعا خفيا للأدوار فيما بينها..

ففي الوقت الذي تظهر فيه جماعة الإخوان بالاعتدال السياسي، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، تمارس الجماعات الأصولية الأخرى نشاطاً مسلحاً مباشراً ضد الدولة ومؤسساتها، دون أن تعترض قيادة جماعة الإخوان عليها بشكل عملي.

٤ ـ أن مواقف الجماعات الأصولية كافة ذات زاوية واحدة ورؤية مشتركة إزاء الأشخاص والسياسات والأنظمة والقوى المختلفة داخلياً وخارجياً(*).

٥ ـ أن التمويل الداخلي الذاتي والخارجي، اللذين تحصل عليهما الجماعات الأصولية المصرية، يشكلان حالة متطورة في تمويل الاعمال السياسية الكبرى في المنطقة، يصل أحيانا إلى حجم ميزانيات بعض الدول في المنطقة العربية.

٦ ـ أصبحت الظاهرة الدينية ـ السياسية متجذرة في المجتمع المصري، وأن ازدهارها من عدمه يعتمد على قدراتها التنظيمية والحركية ومناوراتها والبدائل الجديدة التي تطرحها كحلول للأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى ديناميكية قيادتها الجديدة.

٧ ـ ستنتقل عدوى الظاهرة الأصولية من القرن العشرين إلى القرن

(*) من جهة ثانية، فإن جميع الحركات الدينية في العالم، سواء منها اليهودية أو المسيحية أو الإسلامية، وبكل أنواعها، تلتقي في رؤية واحدة، لافرق بين رجل دين وآخر، والفرق بينهما يكمن في زاوية الرؤية نحو الأشياء.

الحادي والعشرين الذي سيكون قرن الظاهرة الدينية ـ السياسية من خلال مايسمى بمواجهة «الإرهاب الأخضر» كما يدعيه البعض.. إزاء الأعمال والمواجهات التى تقوم بها هذه الجماعات أو التي تلصق بها.. حسبما تقتضيه مصالح وسياسات الأقطار والقوى الإقليمية والدولية.

٨ ـ أننا بدراستنا لهذه الجماعات الأصولية من خلال فلسفة التاريخ الاجتماعي والسياسي، ومايرتبط به نكون قد قدمنا صورة داخلية عن هذه الجماعات التي تشكل القلب للظاهرة الدينية ـ السياسية في عموم المنطقة العربية والعالم، محاولين نقل الحركة إلى الحدث التاريخي التقليدي.

٩ ـ أن كشف استراتيجيات وآليات عمل هذه الجماعات سيساعدنا على التعامل معها سلبا وإيجابا، بما يحصن مفاهيم الأمن والسياسة والمجتمع من الانحرافات والكبائر والانقسامات والتشرذم.

١٠ ـ بقدر ما تشكله هذه الظاهرة، وهذه الجماعات من حالات افتراق عن المفهوم الوطني ـ القومي.. فإنها تلتقى مع روح الثورة العربية في مقارعتها للهيمنة الإمبريالية والعدوانية الصهيونية، وهذا مانراه جانبا يمكن استثماره في زيادة درجة الاستعداد والمواجهة لصالح مشروع القومية المؤمنة ضد قوى الشر والعدوان الأجنبي، مع حضور واعٍ لعدم تداخل الخنادق والألوان.



إن الوطن العربي «وإلى حد ما منطقة الشرق الأوسط(*) تمر في

(*) من وجهة نظر الصهاينة فإن أسباب تنامي التيار الأصولي في مصر إنما يعود إلى سبعة عوامل:
أولاً: أن الدولة المصرية الحديثة لم تستطع إقناع المصريين الذين ظلوا مشدودين إلى الماضي يستلهمون منه العبر لعلهم يستطيعون إعادة مجد المصريين الأوائل، ولكن بصيغة إسلامية.
ثانياً: انهيار الحلم الناصري بعد هزيمة ١٩٦٧، جعلهم يعيدون حساباتهم مرة أخرى ويلجأون إلى الدين لمواجهة الإحباط.
ثالثاً: الفجوة الثقافية الكبيرة التي تفصل بين المجتمع المصري والغربي كانت دائماً موضع مقارنة من المصريين، ومن ثم بدأوا يحنون إلى الدولة الإسلامية في أوج عصورها أملاً في تحقيق توازن مع الغرب المتقدم.
رابعاً: إلى فترة قريبة كان التحسن الاقتصادي الذي ادعته الحكومات المتعاقبة حبراً على ورق، ولم يكن له سند في الواقع، ومن ثم استمرت معاناة الناس.
خامساً: الفجوة الكبيرة في توزيع الدخل بين المصريين.
سادساً: ازدياد نسبة البطالة بمعدلات كبيرة تصل إلى ٢٠٪.
سابعاً: ضعف البنية الأساسية.
انتهى أيالون من عرض أسباب تنامي التيار الإسلامي في مصر مؤكداً على عدة حقائق أخرى وهي:

- إن مصر دولة علمانية بالممارسة مهما قيل عكس ذلك.
- إن فرص قيام دولة إسلامية في مصر منعدمة تماماً، ولو فرض ووقع مثل هذا الأمر فسيكون بالمصادفة البحتة وضد منطق الأشياء، ولكن التاريخ عرضة لبعض المصادفات أحياناً.
- سوف يستمر الصراع بين الدولة والأصوليين بين الحين والآخر، وسوف يكون الحسم في النهاية لصالح الدولة إلى أن تحدث تغييرات جذرية في المجتمع المصري.

فالدولة والأصوليون لايمكن لأي منهما القضاء على الآخر.
للتوسع: أمي أيالون، باحث صهيوني: معهد موشيه ديان للدراسات، محاضرة خاصة في أنقرة بتركيا خلال شهر كانون ثاني/ يناير ١٩٩٩.

حالة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي تتميز عن غيرها من المناطق في العالم، وبخاصة في العالم الثالث بأنها وهي تواجه مشكلات العصر الحديث الحادة والمعقدة تتأثر بماضيها العريق، وتراثها الضخم بكل عناصره الدينية والقومية والثقافية. لذلك، فإن الوطن العربي، وبلدان المنطقة بحاجة عميقة إلى القوى الروحية لتحريك مسيرتها.. لأن الإيمان بالدين يوفر للإنسان طاقة روحية كبيرة تدفعه نحو النضال والتضحية، غير أن العلة هي في تصميم قيادات هذه الحركات والأحزاب والتيارات بالسيطرة على الحياة السياسية والوصول إلى السلطة، ومحاولة ضبط كل شؤون الحياة المعاصرة ومتطلباتها المعقدة بمقاييس دينية سلفية، وبأساليب الضغط والقسر.. وقد لجأت في أحيان كثيرة إلى أساليب الإرهاب والعنف، في محاولتها للوصول إلى السلطة، أو في صدامها مع الأنظمة القائمة أو الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، مما يجعلها في النهاية، تنحرف وتقف ضد حركة التاريخ..».



نخلص إلى القول والاستنتاج: أن هناك مجموعة من الخصائص والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي اتسم بها الأفراد، والجماعات، المكونة للظاهرة الدينية ـ السياسية بعامة، والمصرية منها بخاصة. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

١ ـ تشكل هذه الجماعات، في الأساس، حركة احتجاج اجتماعية

سياسية اقتصادية، ولكنها وسمت نفسها بميسم ديني إسلامي، لأسباب عديدة أهمها أن الثقافة الدينية هي الأقرب منالاً من أيديهم، والأكثر توافقاً مع تربيتهم وتنشئتهم، وأنه في ثنايا الثقافة الدينية توجد (مأثورات) تحض على العدل الاجتماعي والمساواة بين الناس، ومن ثم لجأت الجماعات إلى التدثر برداء الدين لأنه يشكل في وجدان الفرد المصري ركيزة أساسية.

٢ ـ أنها تلك الجماعات التي تقع خارج السلطة القائمة في المجتمع، ولا تحظى بشرعية الوجود الرسمي، وتقوم بدور يهدف للوصول إلى السلطة من أجل إحداث التغيير المطلوب، ووفقاً لأيديولوجيتها ترى هذه الجماعات أنها وحدها تمثل الإسلام الصحيح.

٣ ـ يعتمد أعضاء هذه الجماعات ليس فقط على القرآن والسنة كمصدر للمعرفة الدينية، بل يرجعون أيضا لأئمة التفاسير الدينية (ابن حنبل ـ ابن تيمية ـ ابن القيم... إلخ)، إلى جانب كتابات وفتاوي زعماء وأمراء الجماعات (أبو الأعلى المودودي ـ حسن البنا ـ سيد قطب ـ عبدالسلام فرج ـ عمر عبدالرحمن ـ شكري مصطفى ـ صالح سرية... إلخ)، ومن ثم يتبنون عقائد قالبية جامدة، وهم على أثر ذلك يرفضون المصادر التشريعية الوضعية الحديثة، ويسعون بدلاً من ذلك للاعتماد على القرآن والسنة فقط كمصدرين للتشريع، ويقفون في فهم وتفسير النصوص الدينية عند الحواف الظاهرية لها، ولا يتجاوزون ذلك إلى المضمون والجوهر.

٤ ـ ترتيباً على ذلك، فإن بعض هذه الجماعات تكفر الدولة والمجتمع معاً أو بعضها فقط، وبعض هذه الجماعات نادى بالعزلة الشعورية، والآخر بالعزلة الشعورية والفيزيقية، وعدم الانخراط في مؤسسات الدولة والمجتمع معاً.

٥ ـ يتسم نشاط هذه الجماعات باستخدام كافة أدوات ووسائل الحركة السياسية بدءاً من الوعظ والإرشاد والدعوة إلى المبادىء التي تؤمن بها (ندوات ـ كتب ـ نشرات ـ شرائط.. إلخ)، مروراً بالدخول في تحالفات سياسية مؤقتة مع الأنظمة السياسية المختلفة، أو محاولة اختراق المؤسسات النقابية القائمة، أو محاولة تأسيس نظام اقتصادي مواز للنظام القائم، ووصولاً إلى استخدام العنف الفردي والجماعي، بدءًا من تنظيم المظاهرات إلى الاعتداء على الخصوم الفكريين والسياسيين أو محاولة القيام بفعل مسلح ضد النظام.

٦ ـ ينتمي معظم أعضاء هذه الجماعات للفئة العمرية الشابة والذين تتراوح أعمارهم بين (١٧ ـ ٣٧) عاماً، نسبة كبيرة منهم من طلاب وخريجي الجامعات والمعاهد.

٧ ـ معظم أعضاء هذه الجماعات، ينتمون إلى الأصول الريفية، من القرى أو المدن الصغيرة في الريف، وينضمون لهذه الجماعات بعد فترة قصيرة من الهجرة للمدن الكبيرة، ويميلون للسكنى في المناطق الفقيرة والمحرومة، التي تعاني كافة مشكلات الحياة

اليومية. البعض منهم من العمال والفلاحين والطلبة، والبعض الآخر من المهنيين وصغار الموظفين.

٨ ـ بعض الجماعات، خاصة (المسلحة) ارتبطت باسم مؤسسيها، أو مصدرها الفكري مثل «القطبيون» (نسبة إلى سيد قطب) و«السماويون» (نسبة لعبدالله السماوي)، كما أن بعضها قد استمد اسمه من موقفه من الدين (جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جماعة التبليغ والدعوة، جماعة قف وتبين)، كما أن هذه الجماعات غالباً ماتكون قابلة للانقسام والانشقاق المستمر، وبالتالي الزيادة العددية المستمرة. فعلى سبيل المثال بلغ عددها (٥) جماعات عام ١٩٧٥ ثم ارتفع إلى (٢١) جماعة عام ١٩٨١، ثم (٣٦) جماعة عام ١٩٨٣، ثم (٤٤) جماعة عام ١٩٨٨ ثم نحو (٥٥) جماعة عام ١٩٩٤. ويرى البعض أنها أكثر من ذلك، أو أقل بقليل.

٩ ـ تتقارب هذه الجماعات إلى حد كبير في أهدافها (تطبيق شرع الله وإقامة المجتمع الإسلامي، والدولة الإسلامية)، كما أن بعضها يتقارب فقهياً وأيديولوجيا من حيث الموقف من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (الإصلاح الاقتصادي ـ الديمقراطية ـ الغرب والحضارة الغربية ـ الصراع العربي الإسرائيلي.. إلخ).

١٠ـ تلعب المرأة دوراً كبيراً في تحقيق الاتصال والتواصل السري بين أعضاء هذه التنظيمات، وكثيراً مايكون نجاح العضوة في مهمتها

السرية سبباً في الزواج من أحد أعضاء هذه الجماعات، ويعتبر ذلك تكريماً لها.

١١ـ وحول العنف الذي اشتهرت به الجماعات الأصولية فتجدر الإشارة إلى حقيقتين هامتين:

الأولى: هي عدم حداثة ظاهرة العنف الديني، وإن كانت درجتها ترتبط بالسياق السياسي والاجتماعي الذي يسمح به بالظهور والانتشار عبر المراحل التاريخية المختلفة.

الثانية: أن نشأة جماعات العنف الديني ارتبطت في الأساس بالأسباب السياسية وليس بالأسباب الدينية الخالصة. وفي هذا السياق ظهر منطق التكفير المتبادل بين الفرق والجماعات المختلفة المتنازعة، واستمرت هذه الظاهرة طوال عصور الدولة الإسلامية، تبرز وتخبو حسب قوة أو ضعف الدولة، حتى سقوط الخلافة العثمانية في سنة ١٩٢٤. وقد ظهر العنف السياسي الديني مرة أخرى في التاريخ الحديث مع نشأة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أثر تشكيل جناحها العسكري الذي عُرف باسم التنظيم السري أو النظام الخاص.

وبذلك اتسمت الجماعات الأصولية بظاهرة العنف الديني المعاصر، لأن جذور «فورة العنف» للجماعات الأصولية المعاصرة موجودة في صلب وتكوين النظام الخاص للإخوان المسلمين، وهو ما تمثل في معظم المنظمات في السبعينات والثمانينات

والتسعينات.. حتى نستطيع القول إن مصادر التأثير الفكري والحركي والسياسي لهذه الجماعات تقربها جداً من فكر وسلوك «الخوارج».



وأخيراً فإن المخرج الوحيد من خطر العنف والتطرف الأصولي بكل أشكاله، يكمن في تصحيح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتغييرها جذرياً، أما مادون ذلك من معالجات فإنها حلول جزئية أو مسكنات وقتية قد تؤدي إلى تأجيل الصراع لكنها لا تحول دون تفجيره واندلاعه كلما تهيأت أمامه الظروف.

ولابد من القول: إن نظام الحكم في مصر قد أثبت حتى الآن أنه قادر على المواجهة مع القوى الأصولية، وأنه يملك أوراق تأجيل هذا الصراع، لكن التطورات المقبلة هي التي تحدد إن كان النظام المصري يملك أيضاً إمكانية الحيلولة دون اندلاع هذا الصراع الذي سوف تنعكس تأثيراته العميقة، ليس على الساحة المصرية فحسب وإنما على الساحة العربية والإسلامية والدولية أيضاً، كما حصل في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بغض النظر عن مصداقيته أو عدمها، أو صلته بالظاهرة الدينية أو بالظاهرة الاقتصادية.. إقليمياً ودولياً.

الملاحق

الشخصيات

• حسن البنا ـ بطاقة شخصية

الشيخ حسن أحمد عبدالرحمن البنا وشهرته حسن البنا، من مواليد تشرين أول ١٩٠٦ من قرية المحمودية بمحافظة البحيرة، وأصل أسرته من ناحية فوة محافظة كفر الشيخ، ونزح أبوه إلى المحمودية حيث عمل مأذوناً للقرية، وكثيراً ماكان يؤم المصلين في أحد المساجد الصغيرة.. بجانب أنه يحترف مهنة إصلاح الساعات.. ولذلك سمي بالشيخ أحمد عبدالرحمن الساعاتي.

ولحسن البنا أربعة أشقاء ذكور.. وأنجب خمس بنات هن ثناء ووفاء ورجاء وهالة واستشهاد، وابن واحد هو أحمد سيف الإسلام.

وحسن البنا له أعداء كثيرون ومؤيدون كثيرون.. وكل طرف أسبغ أوصافاً عديدة عليه حسب موقفه منه.. ولكن هناك إجماع على أنه قصير القامة، خفيف الخطى، عيناه لامعتان محدقتان، خطيب مقنع، قادر على إثارة مستمعيه والاستحواذ عليهم بغض النظر عن مستوى تعليمهم ومستوياتهم الثقافية.

بدأ حياته الدراسية في كتاب بقرية المحمودية ثم استكمل دراسته بمدارس القرية، حتى التحق بمدرسة المعلمين الأولية بدمنهور وبعدها دخل كلية دار العلوم بالقاهرة وتخرج منها، وعين مدرساً في التعليم

الابتدائي بمدرسة الإسماعيلية الأميرية في أيلول/سبتمبر ١٩٢٧، واستقال من وظيفته سنة ١٩٤٦ ليتفرغ لشؤون الدعوة.. وقتل في نيسان/أبريل ١٩٤٩ أثناء توجهه إلى جمعية الشبان المسلمين في شارع رمسيس بالقاهرة.

ولاينكر أحد صفاته الشخصية وقوة شخصيته وقدرته على تنظيم الأتباع وإدارة حركتهم وصدارة صفوفهم.. وكلها عوامل جعلت جماعة الإخوان تدور في فلكه.

كان عاشقاً للتنظيمات السرية منذ صغره، عندما كان يدرس في المدرسة الابتدائية، حيث شكل جمعية أسماها «السلوك الاجتماعي» وتبوؤ رئاستها، لم يكتف بذلك وإنما من داخل هذه الجمعية كون مجموعات صغيرة كانت النواة الأولى لنظام الخلايا العنقودية السرية.. وأطلق على إحدى الخلايا اسم «جمعية محاربة المحرمات» أو «جمعية منع المنكرات».

وكانت هذه الخلية أول مجموعة تتبع أسلوب العنف لفرض أرائها.. وكان أعضاؤها يقومون بتأديب التلاميذ الذين يخالفونهم الرأي وأحياناً بعض المدرسين، وكانوا هم الذين يحددون جدول الأمور التي يعتبرونها مخالفة للشريعة الإسلامية.

ثم أدرك البنا أنه في حاجة إلى قوة أكبر يستغلها في تحقيق طموحاته، ففكر في الانضمام إلى إحدى الطرق الصوفية بغرض السيطرة عليها فيما بعد، وانضم فعلاً إلى الطريقة الحصافية،

واشترك مع صديقه في ذلك الوقت الشيخ أحمد السكري في التخطيط للاستيلاء على الطريقة. واستمر في نشاطه حتى أنشأ جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ في الإسماعيلية.

● سيد قطب ـ بطاقة شخصية

ولد سيد قطب ببلدة موشا من قرى محافظة أسيوط، وقد توفى والده وهو في بداية حياته الدراسية إذ كان بالمرحلة الأولى، وقد أتم دراسته بمدرسة دار العلوم العليا بالقاهرة.

بعد تخرجه عين بوزارة المعارف وظل يتدرج في وظائفها حتى وصل إلى وظيفة مراقب عام بالوزارة، وهي وظيفة من الدرجة الأولى.

في أوائل سنة ١٩٤٩ أرسلته وزارة المعارف مع آخرين في بعثة إلى أمريكا لدراسة أسس التربية وقد عاد من هذه البعثة عام ١٩٥١، وأصدر بعد رجوعه كتابه «أمريكا التي رأيت».

وكان له اتجاه لدراسة الأدب، فقرأ كتب المرحوم مصطفى صادق الرافعي وتأثر بها، كما كان تلميذاً للمرحوم عباس العقاد، وقد عالج الشعر في بداية حياته وصدرت له في ذلك ثلاثية هي: الشاطيء المجهول، وحلم الفجر، وقافلة الرقيق. كما كان يحرر بعض المقالات الأدبية التي نشرت في مجلة الثقافة ومجلة الرسالة.

ثم بدأ يتجه إلى النقد الأدبي، وقام فعلاً بدراسات في النقد الأدبي، وأصدر الكتب التالية:

١ ـ النقد الأدبي: أصوله ومفاهيمه.

٢ ـ كتب وشخصيات.

٣ ـ مهمة الشاعر في الحياة.

٤ ـ نقد كتاب مستقبل الثقافة.

وفي خلال سنوات ٤٧، ٤٨، ١٩٤٩ تغيرت خطوطه الفكرية فاتجه من الكتابة الأدبية إلى الكتابة في الإسلام فأصدر كتاب «التصوير الفني في القرآن» وكتاب «مشاهد القيامة في القرآن»، كما أصدر كتب «العدالة الاجتماعية في الإسلام»، «الإسلام والسلام العالمي»، «معركة الإسلام والرأسمالية».

وإذا كان قد اتجه في الكتاب الأول والثاني إلى دراسة الناحية الأدبية في القرآن فقد اتجه في الكتب الثلاثة الأخيرة إلى إظهار الجانب الاشتراكي في الإسلام.

وفي هذه الفترة كون مع بعض الأشخاص جمعية إسلامية اسمها «جمعية التاريخ» وكان من هؤلاء الذين اشتركوا معه في هذه الجمعية الشيخ «صادق عرجون» وقد كان الغرض من إنشاء هذه الجمعية هو كتابة التاريخ الإسلامي، وقد أصدر الشيخ صادق عرجون كتابه «خالد ابن الوليد»، ولم تستمر هذه الجمعية طويلاً.

وفي سنة ١٩٥١وما بعدها، كتب عدة مقالات وطنية بمجلات اللواء الجديد والاشتراكية والدعوة والكاتب.

ولم يكن له في هذه الفترة أي اتصال حزبي، وقد آثر على نفسه

ألا يشترك في الأحزاب حتى تنشر مقالاته في المجلات المختلفة التي تمثل عديداً من الاتجاهات الحزبية.

وفي أوائل سنة ١٩٥٢ زاره بمنزله بحلوان بعض أعضاء جمعية الإخوان وهم أعضاء الشباب (المسلم) ومن بينهم محمود حمدي ومحيي عطية، وتحدثوا معه عن كتابة «العدالة الاجتماعية في الإسلام» وأبدوا له إعجابهم بكتاباته، ودعوه إلى إلقاء بعض المحاضرات في المركز العام للجماعة.

وفي تموز/يوليو سنة ١٩٥٢ قامت الثورة، وعند قيامها كان من المتحمسين لها ولمبادئها غير أن ذلك لم يدم طويلاً.

وفي أواخر سنة ١٩٥٢ أصدر محمد حلمي المنياوي مجلة أسبوعية اسمها «الفكر الجديد» وقد عهد إليه برئاسة تحريرها، وبدأ يكتب فيها ويشاركه في الكتابة فيها إخوته، ولم تستمر هذه المجلة طويلاً.

وفي سنة ١٩٥٣ أعلن انضمامه رسمياً لجماعة الإخوان، وكان يلقي بعض دروس الثلاثاء بالمركز العام، كما كان يرافق مرشد هذه الجماعة في جولاته في الأقاليم حيث يلقي بها بعض المحاضرات.

وفي سنة ١٩٥٤ قامت خلافات بين قيادات جماعة الإخوان وبين حسن الهضيبي مرشد هذه الجماعة حول موقفه من حكومة الثورة، وعلى أثر هذه الخلافات قام حسن الهضيبي بإقصاء البهي الخولي الذي كان رئيساً لقسم نشر الدعوة وعين سيد قطب خلفاً له ورئيساً

لهذا القسم، وهذا القسم كان يعتبر من أهم أقسام الفكر والتوجيه لهذه الجماعة.

ثم أصدرت في نفس العام جماعة الإخوان مجلتها الأسبوعية «الإخوان المسلمين» وقد عهد حسن الهضيبي لسيد قطب برئاسة تحرير هذه المجلة.

وفي أثناء عمل سيد قطب كرئيس لقسم نشر الدعوة أصدر بعض الدراسات الإسلامية في رسائل صغيرة، وكانت كلها دراسات عامة تحتوي الفكر الإسلامي العادي ولا تتميز بالأصالة والعمق، غير أن هذه الدراسات لم يظهر فيها أي فكر خاص ينوه عن الفكر (الإسلامي).

ولما تأزمت الأمور بين الجماعة والثورة عمل مع يوسف طلعت في الجهاز السري وكان يقوم بالتغذية الفكرية، ضد الثورة، وأشرف في أثناء ذلك على المجلة السرية التي كانت تصدر تحت عنوان «الإخوان في المعركة» وهو الذي كتب نقد المعاهدة التي أبرمها قادة الثورة لإجلاء القوات البريطانية تحت عنوان «هذه المعاهدة لن تمر».

وفي أواخر سنة ١٩٥٤ وعلى أثر حادث المنشية وحل الجماعة قبض عليه وقدم للمحاكمة مع زعيم الجهاز السري، وصدر الحكم عليه من محكمة الشعب في آذار/مارس سنة ١٩٥٥ بالأشغال الشاقة، لمدة خمسة عشر عاماً.



رحل سيد قطب بعد الحكم عليه إلى سجن ليمان طره، ونظراً لحالته الصحية، فقد وضع بمصحة ليمان طره من أول يوم دخل فيه السجن.

وفي هذه الفترة كان يقضي وقته في مستشفي الليمان بين القراءة والتأليف، وكان يكتب في ذلك الوقت أجزاء كتابه «في ظلال القرآن». كما كان يقوم بالاتصال ببعض الأفراد المحكوم عليهم في ليمان طره، من أعضاء الجماعة والذين كانوا يترددون عليه للزيارة أو للعلاج.

وكان يلاحظ في أحاديثه في هذه الفترة اتجاهه إلى العنف، والتحريض على المواقف الحادة في داخل السجون، والدخول مع إدارة السجون في مواجهات عنيفة.

ولما بدأ بعض الأفراد من المحكوم عليهم من الجماعة يتحدثون عن أخطاء الجماعة وقيادتها، ويناقشون سرية الجهاز الخاص، ونظام الجماعة، وازدواج القيادة والسمع والطاعة، كان يرى هو عكس ذلك ويجد لذلك بعض المبررات، ولم يكن مقتنعاً بمناقشة مثل تلك الأخطاء.

وفي هذه الفترة كانت الدولة تصرح له بنشر مايتم من مؤلفاته «في ظلال القرآن». وظل الحال على ذلك حتى سنة ١٩٦١ حيث بلور أفكاره في طبعة ثانية لكتابه «في ظلال القرآن» ظهر فيها اتجاهه الجديد.

في سنة ١٩٦٢ تمت بعض اللقاءات بين قيادات التنظيمات

الإخوانية في منزل زينب الغزالي - فعقد اجتماع بالمنزل المذكور حضره عبدالفتاح إسماعيل ومحمد عبدالفتاح الشريف وعلي العشماوي الذي اجتمع معهم لأول مرة، وحتى يمكن الاطمئنان إلى الأخير فقد كلفه الأول والثاني بإحضار مدفعين رشاشين لمعرفة ما إذا كان أهلاً لثقة التنظيم أم أنه سيبلغ عنه سلطات الأمن.

وقد أحضرهما فعلاً، وتسلم ثمنهما من عبدالفتاح إسماعيل، وعلى أثر ذلك ضماه إلى التنظيم وبذلك تم توحيد كل المجموعات التي كان يقودها عبدالفتاح إسماعيل ومحمد عبدالفتاح الشريف وعلي العشماوي في تنظيم واحد.

وفي أوائل سنة ١٩٦٤ تحدث هؤلاء فيمن يقود التنظيم نظراً لأن مرشد الجماعة مراقب ولا يستطيعون الاتصال به - فرشحوا لذلك عبدالعزيز علي، الوزير السابق والعضو بالحزب الوطني، والذي كان معروفاً لديهم بأن له اتجاهاً إسلامياً، وكان يكتب بعض المقالات الإسلامية بمجلة الشبان المسلمين - وقبل الاتصال به طلب عبدالفتاح إسماعيل من زينب الغزالي استطلاع رأي حسن الهضيبي في شخصية عبدالعزيز علي فزكاه لهم.

وفي منزل زينب الغزالي التقى عبدالفتاح إسماعيل بعبد العزيز علي، وحدثه في إعادة نشاط جماعة الإخوان وأفهمه أن معه أشخاصاً آخرين يؤمنون بنفس الفكرة، وطلب منه أن يجتمع بهم، وقد عقد معه عدة اجتماعات بمنزله وبمنزل زينب الغزالي، حضرها كل من علي

عشماوي وصبري عرفة وأحمد عبدالمجيد عبدالسميع كما انضم إلى بعض هذه الاجتماعات مجدي عبدالعزيز متولي، وقد تحدثوا معه في قيادته للتنظيم وتحدث هو معهم فيما يجب عليهم اتباعه. وفي اجتماع آخر دار نقاش بين عبدالعزيز علي وبين علي عشماوي وعبدالفتاح إسماعيل بشأن مد التنظيم بالأسلحة وتدريب أعضائه، غير أنه رأى أن هذا التسليح سابق لأوانه، وقد قدموا له نشرات عن دعوتهم وتتضمن توجهات لهم، ونظراً لعلمه بأن أحمد عبدالمجيد هو المسؤول عن جمع المعلومات فقد طلب منه أن يتحرى الدقة فيما يجمعه من معلومات.



في هذه الفترة أي أوائل سنة ١٩٦٤ كانت تتردد على منزل زينب الغزالي حميدة قطب شقيقة سيد قطب، والتقت حميدة قطب ببعض أفراد التنظيم بالمنزل المذكور، وقد تحدثوا معها في أن تقوم بتبليغ سيد قطب بأنهم وحولهم مجموعة من الشباب يريدون أن يقوم بتوجيههم ويتولى مهمة التربية الفكرية بالنسبة لهم، وقد قامت بإبلاغ سيد قطب بذلك عند زيارتها له بالسجن.

وقد صادف ذلك هوى لدى سيد قطب الذي كان يقوم بهذا العمل داخل السجن، وبدأ يرشدهم عن البرامج الدراسية، كما بدأ يكتب لهم منشورات تتضمن أراءه واتجاهاته الفكرية والسياسية وتقوم حميدة قطب بتوصيلها إلى زينب الغزالي حيث يقوم قادة التنظيم بنسخها

وتوزيعها على أفراد التنظيم، وقد تضمنت تلك المنشورات أفكاره التي جمعها بعد ذلك مع فصول أخرى في كتاب «معالم في الطريق».

وفي حوالي منتصف سنة ٩١٦٤ أفرج عن سيد قطب بالعفو الصحي قبل انتهاء مدة العقوبة أملاً في تصفية الأوضاع القديمة. وعقب الإفراج عن سيد قطب التقي به قادة التنظيم وهم عبدالفتاح إسماعيل وعلي عشماوي وأحمد عبدالمجيد عبدالسميع وصبري عرفة ومجدي عبدالعزيز، وتعددت اجتماعاتهم معه، واستقرار رأيهم على أن يرأس قطب التنظيم، وتم بالفعل تشكيل مجلس قيادة للتنظيم، ودعي فيه أن يختص كل عضو من أعضائه بمسؤوليات نوعية وإقليمية على النحو التالي:

- سيد قطب ـ رئيس التنظيم.
- محمد يوسف هواش ـ نائباً لرئيس التنظيم.
- علي عبده عشماوي ـ مسؤول عن تنظيمات القاهرة وعن التدريب والسلاح.
- عبدالفتاح عبده إسماعيل: ـ مسؤول عن الناحية الدينية والمالية والاتصالات الخارجية ومسؤول عن تنظيمات المنطقة الشرقية.
- أحمد عبدالمجيد عبدالسميع ـ مسؤول عن الأمن والمعلومات ومسؤول عن تنظيمات الصعيد.
- صبري عرفة إبراهيم الكومي ـ مسؤول عن الدقهلية والغربية ودمياط.

● مجدي عبدالعزيز متولي - مسؤول عن الناحية العسكرية ومندوب الاتصال بين الإسكندرية والبحيرة.

وبعد تشكيل قيادة التظيم نشط المسؤولون في تجميع أكبر عدد من الشباب وعلى تلقينهم أفكار سيد قطب، فإذا ما اطمأنوا لهم بدأوا في تدريبهم على السلاح.

وفي سبيل ذلك أقيم معسكران:

الأول: معسكر جمصة، وقد أقيم بمصيف جمصة.

الثاني: معسكر بلطيم، وأقيم بمصيف بلطيم.

وقد جمع بالمعسكر بعض أفراد التنظيم، وتلقوا برنامجاً دراسياً، كما تلقوا بعض التدريبات على الرياضة العنيفة والمصارعة التي كان يشرف عليها مبارك عبدالعظيم.

كما اتجه التنظيم إلى تدريب بعض أفراده على مهام معينة. فكلف بعض المجموعات بجمع المعلومات عن مراكز الشرطة ومديريات الأمن بالمحافظات والمطارات ومحطات توليد الكهرباء والمياه والتليفزيون والإذاعة ودور السفارات الأجنبية، وكافة المنشآت العامة الحيوية، كما كلف هؤلاء الأفراد بتقديم تقارير عن كيفية حراسة هذه المنشآت وعدد الحراس مع عمل رسوم تخطيطية لها ولكيفية تدميرها.

وكلف فريقاً آخر بدراسة الكتب والقصص البوليسية ومشاهدة الأفلام البوليسية والمتصلة بالجاسوسية.

ودرب بعض أعضاء التنظيم على اقتفاء الأثر ونقل الأخبار والشائعات وتقديم تقارير بذلك إلى قيادة التنظيم.

وكلف آخرون بترجمة البحوث، فترجم بحث عن تحضير مادة النتروجلسرين الناسفة محرر باللغة الفرنسية، كما ترجم كتاب عن المصارعة اليابانية.

وكلف فريق بتقديم تقارير عن الصحافة والصحفيين ودور الإعلام. بينما كان يقوم آخرون بتحرير مقالات سياسية تتناول الأوضاع السياسية في البلاد ـ من وجهة نظرهم ـ وكانوا ينشرونها في منشوراتهم السرية، وكانت تتضمن تلك المقالات طعناً في الحكومة وفي اتجاهاتها الوطنية، وتصفها تارة بالعمالة للأمريكان، وتارة أخرى بالتبعية للاتحاد السوفيتي.

وتعلم أحد أفراد التنظيم مهنة الزنكوغراف، بينما التحق آخر بمعهد اللاسلكي على نفقة التنظيم.

وقام بعض أفراد التنظيم بتدريب أعضائه على استعمال السلاح والمتفجرات والقنابل، واختلس بعض أفراد التنظيم من أفراد القوات المسلحة بعض القنابل والأسلحة من وحداتهم وسلمت لقيادة التنظيم، بينما اختلس آخر كراريس عن استعمال الأسلحة الخفيفة وسلمها إلى المسؤول عنه في التنظيم.

وقدم بعض المهندسين الكيمائيين بحوثاً عن المواد الناسفة، بينما قام آخرون بتحضير مثل هذه المواد، وعلى سبيل المثال فقد قام بعض

المعيدين بمؤسسة الطاقة الذرية بتحضير بعض زجاجات المولوتوف الحارقة بمعامل هذه المؤسسة.

وفي تموز/يوليو سنة ١٩٦٥ أصدر سيد قطب أوامره باغتيال بعض المسؤولين عن الحكم في البلاد، وقد مقدمتهم رئيس الجمهورية، وتخريب بعض المنشآت العامة.

وحين اعتقال سيد قطب كلف شقيقه «محمد» بالاتصال بمحمد يوسف هواش ليقوم بقيادة التنظيم وتنفيذ الخطة المتفق عليها مع قيادة التنظيم. ثم حكم على سيد قطب بالإعدام.. ونفذ فيه الحكم في العام نفسه.

• عمر عبد الرحمن.. بطاقة شخصية

• ولد في الجمالية، مركز المنزلة محافظة الدقهلية بتاريخ ١٩٣٨/٥/٣، ونشأ في أسرة فقيرة وقد فقد البصر في العام الأول لمولده.

• حصل على درجة الدكتوراه من الأزهر في مضمون وتفسير سورة براءة «التوبة» وهي السورة الوحيدة في القرآن الكريم التي لاتبدأ بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»، وتضم آيات السيف التي تعتبر العمود الفقري لفكر الجهاد وكل أحكام إلتكفير، وإعلان الحرب على الحكام والمجتمعات وفقاً للمفاهيم الأصولية.

- عمل مدرساً بكلية أصول الدين بفرع جامعة الأزهر بأسيوط.
- أقام بمدينة الفيوم وله منزل آخر بمدينة بني سويف.
- سافر للعمل بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٨ كمدرس لعلوم الحديث وكان ذلك عقب الإفراج عنه.
- متزوج من اثنتين، الأولى هي ابنة أحد قدامى الإخوان المسلمين، وهي خريجة قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب وله منها سبعة أبناء منهم ولداه المقيمان في أفغانستان محمد وعبدالله، والثانية هي مهندسة شابة وشقيقة عضو تنظيم الجهاد الشهير كرم زهدي.
- اتهم في عدة قضايا أهمها قضية اغتيال الرئيس السادات وقيادة تنظيم الجهاد وإحداث الشغب بالفيوم، وقد ترافع عن نفسه في كل هذه القضايا دون الاستعانة بمحامين ونال البراءة لأسباب إجرائية.
- أشهر مؤلفاته «ميثاق العمل الإسلامي» والذي أشرف على إعداده مع آخرين من قيادات التنظيم، ويعد بمثابة دستور العمل الفكري والحركي للجماعات كلها، وكتاب «أصناف الحكم وأحكامها» والذي تضمن فتاوى صريحة بوجوب قتل السادات وآخرين، وكتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام وحتمية المواجهة» بالإضافة لنص مرافعته عن نفسه أمام محكمة أمن الدولة العليا والتي نشرها في كتيب بعنوان «كلمة حق».

● حالياً رهن الاعتقال في الولايات المتحدة الأميركية.

●● أشهر فتاوى عمر عبدالرحمن

أفتى بعدم جواز الصلاة على جثمان الرئيس جمال عبدالناصر ووصفه بفرعون مصر وبشره بالجحيم واتهمه بالكفر الصريح وبأنه مات كافراً.

أفتى بوجوب اغتيال الرئيس أنور السادات وكال له نفس الأوصاف والاتهامات التي اتهم به سلفه.

أصدر فتواه الشهيرة «بالاستحلال» وهي إباحة الاعتداء على ممتلكات غير أعضاء الجماعة ونهب مابها، واستخدامها في شراء الأسلحة والعتاد وتمويل عمليات الاغتيال والتفجير.

أصدر فتواه المعروفة «بالغنيمة» والتي تبيح جواز الاستيلاء بالسطو على أسلحة رجال الشرطة والقوات المسلحة وأموالها، وذلك لاستخدامها بمعرفة جماعته.

أفتى بإهدار دم نجيب محفوظ واتهمه بالردة وسب الأنبياء في رواية «أولاد حارتنا» وملحمة «الحرافيش» ورواية «الطريق» وغيرها.

أفتي بما أسماه «حل عقدة النكاح» التي أباح فيها لأمير الجماعة أن يطلق الزوجة دون إرادة زوجها إذا تركها مدة ثلاثة شهور أو رأى في ذلك مصلحة لجماعة المسلمين.

أفتي بتحريم العمل في كل أجهزة الدولة، وخاصة في الشرطة

والقوات المسلحة ووصف مرتبات الحكومة بالمال الحرام وحصيلة الربا والخمور.

كانت آخر فتاواه هي تحريم السياحة ووجود قتل السياح الأجانب والاعتداء على المنشآت السياحية وهدم الآثار التي وصفها بالأصنام.

• أيمن الظواهري.. بطاقة شخصية

ينتمي الظواهري الذي ولد في حي المعادي بالقاهرة عام ١٩٥١ وحصل على بكالوريوس الطب عام ١٩٧٤، ثم ماجستير الجراحة عام ١٩٧٩، لعائلتين من أشهر العائلات المصرية وأعرقها، فوالده ينتمي إلى عائلة الظواهري الشهيرة، فعمه عالم الأمراض الجلدية الأشهر الدكتور محمد الظواهري، كما كان الأب نفسه دبلوماسياً شهيراً عمل سفيراً لمصر في كل من السعودية واليمن وتركيا، ولكن شهرة العائلة الحقيقية ترجع إلى الجد الشيخ ربيع الظواهري أحد شيوخ الجامع الأزهر الكبار، وأمه السيدة أميمة عزام، تنتمي إلى عائلة عزام التي ترجع شهرتها إلى تولي أحد أقطابها عبدالرحمن باشا عزام «شقيق جد أيمن» لمنصب أول أمين عام لجامعة الدول العربية، وهي ابنة الدكتور عبدالوهاب عزام أستاذ الآداب الشرقية بجامعة القاهرة والذي قام بترجمة «الشاهنامة» النص الفارسي ذي الشهرة الفائقة.

ورغم تستر الظواهري طوال الفترة قبل عام ١٩٨١ عن أجهزة الأمن.. إلا أن علاقته مع بعض المتهمين واستخدام عيادته لحيازة بعض

قطع السلاح، الأمر الذي جعله ضمن قائمة المتهمين، دون معرفة دوره السري.. واكتفت المحكمة بتوجيه الاتهام لكل من الظواهري والبرعي والذي ينص على حيازة أسلحة بدون أخذ ترخيص سابق بها، الأمر الذي دفع قضاة المحكمة الحكم بثلاث سنوات على كل من الظواهري والبرعي وبرأت المحكمة أحد أخطر أعضاء التنظيم «سيد إمام الشريف» المتهم رقم «١٩٠» في ذات القضية والذي شغل منصب أمير التنظيم عقب القبض على الظواهري عام ١٩٨١ وظل يشغل هذا المنصب حتى تموز/يوليو من عام ١٩٩٣، وهو العام الذي عادت فيه زعامة التنظيم إلى أيمن الظواهري.

وفي تلك الآونة كانت الحرب مشتعلة في أفغانستان وكانت الدول العربية والإسلامية قد أعلنت الجهاد ضد الروس «الملحدين» الأمر الذي دفع الإدارة المصرية أيامها إلى تبني فلسفة جديدة مفاداها أنه مادام هؤلاء الشباب يشكلون خطراً على المجتمع المصري فلماذا لا ندفع بهم إلى أفغانستان فيقتلون فيستريحون ويريحون، وكان لهم ماأرادوا ـ ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن ـ خرج مئات من الشباب متجهين إلى السعودية التي كانت توفر لهم بدورها وسيلة الوصول إلى باكستان ومنها إلى بيشاور وكان من بين أوائل هؤلاء الشباب أيمن الظواهري.

رحل الظواهري إلى السعودية عام ١٩٨٥ بمساعدة من بعض مكاتب الإغاثة التي أنشأها بن لادن في بعض الدول العربية ومنها

مصر حيث عمل بمستوصف ابن النفيس الطبي والتقى هناك ببن لادن وتوطدت علاقته به، ثم سافر معه إلى باكستان حيث قام بن لادن بتقديم الظواهري للقادة الأفغان «حكمتيار وسياف وأحمد شاه مسعود» وبعد فترة عمل فيها الظواهري كطبيب يعالج القوات الأفغانية أنشأ بيتا للضيافة بمساعدة من بن لادن وعبدالله عزام سماه «بيت القاعدة» وأخذ يستقبل الشباب العربي القادمين من مصر والجزائر وتونس وفلسطين والسودان والسعودية والكويت.. وغيرها، بعضهم هارب من ملاحقة أجهزة الأمن له والبعض هارب من أحكام قضائية صادرة في حقه في بلاده.

وفي عام ١٩٨٧ أنشأ الظواهري مكتباً للجهاد الاسلامي في «بيشاور» وأصدر مجلة شهرية تحمل اسم «الفتح»، حصل الظواهري في هذه الفترة وتحت لافتة مساعدة المجاهدين القادمين من البلدان العربية وتدريبهم استعداداً للقتال في صفوف المجاهدين وبدعم خاص من بن لادن والقادة الأفغان، على ملايين الدولارات من تنظيمات الإغاثة وأثرياء الخليج الذي كانوا يقدمون هذه التبرعات إلى الظواهري بوصفه المسؤول الموثوق فيه من قبل قادة المجاهدين الأفغان، الأمر الذي مكن للظواهري وجعله محط أنظار جميع القادمين من البلدان العربية والأفريقية والإسلامية.

أصدر الظواهري كتابه الأصولي «الحصاد المر» ونشره في بيشاور.

● محمد عبدالسلام فرج.. بطاقة شخصية

المهندس محمد عبدالسلام فرج من مواليد ١٩٥١ في قرية الدلنجات.. خريج كلية الهندسة بجامعة القاهرة. عمل في الاسكندرية في إحدى الشركات، وهناك انضم إلى تنظيم الجهاد من خلال صديقه محمد إبراهيم سلامة.. ثم انتقل للعمل في إدارة جامعة القاهرة.

وبعد ذلك أخذت افكار فرج تزداد عمقا نحو الدين.. فسعى في وقت مبكر إلى وضع أفكاره في كتاب فكانت «الفريضة الغائبة» وتمكن من طبع خمسمائة نسخة من هذا المؤلف في إحدى مطابع منطقة إمبابة الشعبية في القاهرة.. ويقول هو عن الكتاب «إنني لم اؤلف هذا الكتاب من عندي، وكل مافعلته هو إنني جمعت محتوياته بنفسي من كتب السلف»، وأعيد طبع الكتاب ثانية في كندا.

في صيف عام ١٩٨٠ تعرف فرج إلى المقدم عبود الزمر واتفقا على التعاون من أجل القيام «بالثورة الاسلامية» في مصر على شاكلة «الثورة في إيران».

ألقي القبض على فرج بعد اغتيال السادات وتم تنفيذ حكم الإعدام به.

● د. أسامة محمد شلتوت

- حاصل على الدكتوراه في فلسفة المحاسبة عام ١٩٧٩.
- وقام بعمل دراسات عليا في الاقتصاد وفي الاستراتيجية العسكرية ثم في الدراسات الاسلامية.

- رأس الفريق القومي لألعاب القوى في أوائل الستينات.

- رأس قيادة قوات الصواريخ الاستراتيجية أرض/أرض في حرب تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٣.

- رأس قسم الصواريخ الميدانية والاستراتيجية والتكتيكية.

- رأس قسم العلوم العسكرية بالكلية الحربية.

- عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

- رئيس مجلس إدارة مجموعة شلتوت للاستشارات والمحاسبات.

- عضو هيئة تدريس كلية التجارة ببني سويف.

- تولى الأمانة العامة لمؤتمر الزكاة الدولي الأول.

- رأس مجلس إدارة جمعية المجامع الإسلامية للعلماء.

- مرشح جماعة الإخوان المسلمين لإنشاء حزب سياسي باسم حزب التكافل.

• عبود الزمر.. بطاقة شخصية

١ - عبود عبداللطيف حسن الزمر

٢ - مواليد عام ١٩٤٧، قرية ناهيا - محافظة الجيزة.

٣ - خريج الكلية العسكرية، ووصل إلى رتبة مقدم في المخابرات الحربية - قسم الاستطلاع.

٤ ـ المتهم رقم ٢ في قضية الجهاد رقم ٤٦٢ لعام ١٩٨١.

٥ ـ متزوج من السيدة وحدة عبدالموجود الزمر.

٦ ـ يعتبر العقل التنظيمي لجماعة الجهاد، ويعتبر الضلع الثالث في التنظيم بعد محمد عبدالسلام فرج والدكتور عمر عبدالرحمن قبل الانشقاق إلى جماعة الجهاد والجماعة الاسلامية.

٧ ـ بعد اغتيال السادات تم سجنه لمدة اربعين سنة اشغال شاقة.

مفاهيم ومصطلحات

● السلفية:

السلفية: نسبة إلى «السلف».. والسلف هو: الماضي.. وفي القرآن الكريم: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ (البقرة: ٢٧٥).. وفي (لسان العرب) ـ لابن منظور ـ: «السالف: المتقدم أي الماضي.

ولذلك كانت السلفية الدينية، والسلفي في الدين: هي الرجوع في الأحكام الشرعية إلى منابع الإسلام الأولى، أي الكتاب والسنة، مع إهدار ما سواهما.

ومع وضوح هذا التعريف للسلفية، تعددت فصائل تيارها في تراثنا وفكرنا الإسلامي.. فكل السلفيين يعودون في فهم الدين إلى الكتاب والسنة، لكن منهم فصيلا يقف في الفهم عند ظواهر النصوص.. ومنهم من يُعمل العقل في الفهم.. ومن الذين يُعملون العقل: مسرف في التأويل.. أو متوسط.. أو مقتصد..

ومن السلفيين: أهل جمود وتقليد.. ومنهم أهل التجديد، الذين يعودون إلى المنابع لاستلهامها في الاجتهاد لواقعهم الجديد ـ ومن السلفيين من سلفهم ـ ماضيهم ـ فكر عصر الازدهار الحضاري والخلق والإبداع.. ومنهم من سلفهم ـ ماضيهم ومثالهم الذي يحتذونه ـ فكر عصر التراجع الحضاري والتقليد والجمود.

ومن السلفيين «مقلدون» لكل التراث، دونما تمييز بين «الفكر» وبين «التجارب».. ودونما تمييز في «الفكر» بين «الثوابت» وبين «المتغيرات».. ومنهم «مستلهمون» لثوابت التراث، مع «الاسترشاد» بتجارب ومتغيرات التاريخ.

ومن السلفيين من يعيشون في الماضي والسلف.. ومنهم من يوازن بين «السلف ـ الماضي» وبين «الحاضر ـ المعاصر».

وهذا التنوع، الذي يقترب أحيانا من درجة التناقض، في مناهج فصائل السلفية، هو الذي أحاط مضامين هذا المصطلح، وخاصة في فكرنا المعاصر، بكثير من الغموض، وسوء الفهم، بل وسوء الظن أيضا!.. فكل إنسان هو سلفي، بمعني أن له سلف وماض ينتسب إليه ويرجع له، لكن التفاوت يأتي من الخلاف حول: من هو سلفك؟.. وكيف تتعامل مع ماضيك؟.. تهاجر إليه؟.. أم تستدعيه؟.. تقلده؟.. أم تجتهد فيه؟؟.

وأشهر المدارس الفكرية التي حاولت الاستئثار، بمصطلح السلفية هى مدرسة «أهل الحديث»، التي هالها الوافد اليوناني ـ فلسفة ومنطقا ـ فاعتصمت بالنصوص، مقدمة ظواهرها، بل وحتى ضعيفها على «الرأى» و «القياس» و «التأويل» وغيرها من ثمرات النظر العقلي.. وهى المدرسة التي انعقدت زعامتها للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١هـ ٧٨٠ ـ ٨٥٥م).

• الصَّحوة[1]:

مادة (صحا) في العربية تعني - إذا وصف بها الإنسان - التنبه والإفاقة واليقظة. ويعرف ذلك من مقابلها، وهو: النوم أو السكر. يقال: صحا من نومه أو من سكْره، صحوا، بمعني أنه استعاد وعيه بعد أن غاب عنه، نتيجة شيء طبيعي، وهو النوم، أو شيء اصطناعي، وهو السكر.

والصحوة في الأصل للقوة الواعية في الإنسان، ويعبر عنها بالقلب أو الفؤاد أو العقل. وفي الشعر العربي، قرأنا قول جرير في حائيته الشهيرة:

أتصحو أم فؤادك غير صاح؟

وقال آخر:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله.

والأمم يعتريها ما يعتري الأفراد من غياب الوعي، مددا تطول أو تقصر، نتيجة نوم وغفلة من داخلها، أو نتيجة (تنويم) مسلط عليها من خارجها.

والأمة الإسلامية يعتريها ما يعتري غيرها من الأمم، فتنام أو تنوّم، ثم تدركها الصحوة، كما نرى اليوم.

الصحوة إذن تعني عودة الوعي والانتباه بعد غيبة.

---

(1) يوسف القرضاوي: الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والاسلامي، ط٧، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص٩ - ١٠.

كما عبر عنها احيانا بعنوان «البعث» وهو ايضا يكون بعد «النوم» كما في قوله تعالى: ﴿وهو يتوفاكم بالليل ويعلم ماجرحتم بالنهار، ثم يبعثكم فيه..﴾.

● الإرهاب:

لايوجد تعريف متفق عليه بشأن الارهاب.. إلا أننا - هنا - اعتمدنا تعريفا وجدنا إنه يغطي المساحة العامة لهذا المفهوم، الذي اصبح المادة الأولى في الاعلام والسياسة المعاصرة.. والتعريف مأخوذ من تقرير خاص قدمه رئيس لجنة الشؤون العربية والأمن القومي المصري إلى مجلس الشورى في ١٩٩٣/٣/٢٠: ان الارهاب «هو ممارسة العنف أو التهديد به بغرض سياسي، للتأثير على هيبة الدولة أو السيطرة بها على الأوضاع القائمة فيها، والتأثير على سيادتها بصورة تطرح بأحتمالات مختلفة، وضرب اقتصادها بما يؤدي إلى خلق أوضاع عدم استقرار داخلها، وله هدف نهائي هو تغيير الوضع الشرعي الراهن الذي يرسمه الدستور ويقبله المجتمع».

وهناك أنواع من الارهاب هى:

١ ـ الارهاب الاجرامي، الذي تقوم به عصابات اللصوص والمجرمين.

٢ ـ الارهاب القمعي، الذي تقوم به جماعة سياسية ضد خصومها السياسيين، حيث يصل هذا القمع إلى درجة الجريمة الكاملة.

٣ ـ الارهاب الفكري، الذي يدعو إلى الحوار بعد أن يكتم أنفاس، ورؤية الآخرين ويحرمهم من وسائل الاعلام والتعبير.

٤ ـ الارهاب العصابي، الذي يقوم به المجموعات الاجرامية مثل المافيا.

٥ ـ ارهاب الاغلبية، ضد الاقلية أو ا لاقليات.

٦ ـ ارهاب الاقلية، ضد الاغلبية.

٧ ـ الارهاب الدولي، الذي تستخدمه الدول الكبرى باسم الشرعية والمصالح القومية والنظام العالمي.

٨ ـ ارهاب الدولة، الذي تمارسه الانظمة ضد الأخرين من الافراد والجماعات غير الارهابية.

ويشير التقرير إلى أن ظاهرة الارهاب ليست جديدة وليست خاصة بمصر وان ظهورها وتذبذبها يتوقفان إلى حد كبير على طبيعة التطور السياسي والاجتماعي في مصر، ويمكن احتواء بعض مظاهرها الخطرة عن طريق اساليب واجراءات مختلفة.

وبالتالي فإن الارهاب ليس مجرد عمليات مثيرة أو مجرد انشطة تهدف إلى أثارة الخوف والفوضى، وإنما هو شكل من أشكال استخدام القوة في الصراع السياسي، بهدف التأثير في الاتجاهات الداخلية أو الاقليمية أو الدولية.

● **الأصولية[٢]:**

لم يظهر مصطلح الأصولية في لغتنا العربية كرمز وعلم على جماعة معينة أو فرقة ذات مبادئ وأصول ومواقف متميزة إلا في العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن، لأن هذا المصطلح ليس وليد البيئة العربية الإسلامية.

وإنما ظهر أولاً في الغرب وفي لغته، ثم نقل إلى لغتنا العربية حاملاً معه تجربة الغرب وهمومه وملابساته، ولقد أرخ الفيلسوف الفرنسي رجاء جارودي لهذا المصطلح وتاريخ ظهوره في المعاجم اللغوية في فرنسا، وبين أن أول ماظهر هذا المصطلح كان في معجم لاروس الصغير عام ١٩٦٦م وكان معناه عاماً غير محدد ولا دقيق، وكان يرمز به إلى «مواقف عامة لمجموعة الكاثوليك» الذين دأبوا على التمسك بالماضي ورفض كل جديد وعدم القدرة على تكييف عقيدتهم مع ظروف الحياة وتطورتها الجديدة في «فرنسا». وبعد ذلك بثلاث سنوات ظهرت الكلمة في معجم لاروس الجيب سنة ١٩٦٩م وكان يقصد بها الكاثوليك وحدهم، خاصة الذين كانوا يتميزون «بالاستعداد الفكري لرفض التكيف مع ظروف الحياة الحديثة» وفي سنة ١٩٨٤م ظهر المعجم الكبير في اثنى عشر جزء (لاروس) وقد أخذ المصطلح يتحدد معناه بشيء من الدقة والضبط والوضوح.

---

(٢) المصدر محمد السيد الجليند: الاصولية والحوار مع الآخر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩ ص١٠.

● الطائفة والطائفية والتطرف والتعصب:

الطائفة جمعها طوائف، ومعناها اللغوي الجماعة أو الفرقة، أي بمعنى أخص هي فريق من الناس يجمعهم مذهب أو فكرة مشتركة متميزة. وجاء لفظ طائفة في صورة المفرد والمثنى في عدة آيات من القرآن، فقال تعالى: ﴿ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم﴾ (آل عمران: ٦٩)، وقوله تعالى: ﴿فآمنت طائفة من بني إسرائيل وكفرت طائفة﴾ (الصف: ١٤)، وقوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾ (الحجرات: ٩).

أما الطوائف (المعرّفة) في الاصطلاح الإسلامي، فهي دويلات أو إمارات قامت في الأندلس بعد سقوط الخلافة الأموية في الربع الأول من القرن ا لخامس الهجري ـ الحادي عشر الميلادي، وانهيار الحكومة المركزية التي كانت تجمع بين أنحاء الولايات الأندلسية الإسلامية[٣].

من جهة أخرى فإن الطائفة تعني في علم الاجتماع المعاصر طبقة اجتماعية تقوم على الوراثة، ولهذا تحدد المركز الاجتماعي لأعضائها ومهنتهم ومكان إقامتهم وعلاقتهم الاجتماعية.. وتشكل الطوائف التي توجد في مجتمع معين تسلسلاً للسادة والتابعين، كما تحدد نوع العلاقات السائدة التي تستند إلى الدين والقانون والأعراف. وتتميز الطائفة بالزواج الداخلي. ويمكن أن يطلق مصطلح (الطائفة) هذا على

(٣) أحمد عطية الله: القاموس الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٥٦.

أي نسق ثابت للتدرج الطبقي يقوم على الوراثة، وقد يستخدم نسق الطائفة على أنه نمط مجرد أو نمط مثالي، إلا أن بعض المجتمعات يشتمل جزء منها على عناصر تشبه (الطائفة)، مثلما اعتبر عالم الاجتماع (لويد واركز) إن العلاقات بين البيض والسود في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية تشبه هذا النمط[٤].

وهكذا فإن مصطلح الطائفة يشير أساساً إلى شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، مثلما يوجد ذلك في الهند، ويعتمد في الأصل على معتقدات دينية تشتمل تفوق وسيادة البراهما، إضافة إلى الترتيب الجامد القائم على الوراثة. ومن هنا يمكننا تحديد عناصر الطائفة بالآتي:

أولاً: الوراثة.

ثانياً: المساواة بين الأتباع اجتماعياً.

ثالثاً: الاعتقاد المشترك بمذهب محدد.

ومثل الطائفة يأتي النسق الاجتماعي، وهو نسق يتميز بوجود طبقات اجتماعية منفصلة واقعياً ووراثياً..

وأما الطائفة/ الملة فهي تنظيم من التنظيمات الدينية العديدة في المجتمع، المقبولة اجتماعياً من جانب الكثرة من أعضائه، ويقبل هذا

---

(٤) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٨.

التنظيم القيم الأساسية في ذلك المجتمع، كما أنه يؤكد التسامح الذي يظهر فيه كونه واحداً من التنظيمات العديدة في المجتمع (الكبير)[٥].

وتختلف الطائفة/الملة عن الطائفة الدينية التي تعني جماعة متماسكة من (المؤمنين) المتدينين، تكون عضويتهم فيها طواعية أكثر منها وراثية، وتميل الطائفة هنا إلى تجاهل أو إنكار النظام العام القائم، سواء أكان روحياً أو علمانياً.. كما أنها تؤكد مُثُل العدالة والمساواة بين أعضائها، وتتوقع منهم المشاركة الفعالة والامتثال والاندماج التام، وطالما أن الطوائف تميل إلى الانحراف عن المعايير القائمة، وربما بسبب تطلعها إلى القيم العليا تسعى إلى اجتذاب الاشخاص ذوي المكانة الدنيا من القاعدة الاجتماعية مستغلة إحساسها الفطري بالاضطهاد والمعاناة.

إذن: الطائفة وجود اجتماعي (مشروع) ضمن نسق المجتمع القومي العام للدولة، تكوّن عبر التاريخ.

وأما الطائفية هي انغلاق جماعة دينية ما على ذاتها، اعتماداً على منطلقات دينية صرفة، تقوم على الفصل والتمايز بينها والجماعات الأخرى، مؤكدة على الفواصل وعناصر التفرقة. وتأسيساً على ذلك ينتج التحيز الديني (المذهبي)، والسلوك السياسي المتطرف لفئة من الناس على حساب فئة أخرى أو أكثر مما يؤدي في المحصلة إلى

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

الإخلال بالاستقرار الثقافي والنفسي والسياسي والاجتماعي بالضد من مصلحة الوطن(٦).

وهكذا تكون الطائفية تياراً منحرفاً بغطاء ديني/ مذهبي يقوم على مستويات وأقسام منها:

١ـ الطائفية الإقليمية.

٢ ـ الطائفية الجامعة.

٣ ـ الطائفية الاقطاعية.

٤ ـ الطائفية العقدية.

ومن خلال ما سبق يمكننا استشفاف ثلاث نقاط أساسية تقوم عليها هذه الطائفية، وهي:

أولاً: الصراع بمفهومه السلبي الانقسامي.

ثانياً: التفرقة العنصرية.

ثالثاً: التطرف والتعصب.

ففي نمط الصراع الطائفي (تموت) جدلية التطور لتحل في مكانها عملية الهدم للبنى التحتية والفوقية للمجتمع قيد ذلك الصراع، ويكون الهدف هزيمة الطرف المضاد على حساب تحقيق هدفية جماعية أو اجتماعية ايجابية.

أما التفرقة العنصرية، فهي تميز نسبي بين الأفراد لمجتمع معين على أساس معاملة غير متكافئة، اعتماداً على بعض الخصائص

---

(٦) أنيس صايغ: لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت، ١٩٥٥، ص ٨٥.

الطائفية، ولذلك فهي تتضمن سلوكاً غير ديمقراطي ولا أخلاقي مثلما هو حاصل في العلاقة غير الودية بين أكثرية سياسية/ اجتماعية ضد أقلية سياسية/ اجتماعية[٧].

وأما التعصب فهو اتجاه عنصري سلبي عدواني (مع أو ضد)، كما أنه اتجاه جامد ذو شحنة انفعالية لا يقف على أرضية حقيقية، بل يستند إلى خرافات وأوهام أسطورية[٨].

وفي نفس الاتجاه (الطائفي) يأتي التطرف ومعناه مجاوزة الحد، والخروج عن القصد في كل شيء. وإذا قصرنا (التطرف) كمعنى وسلوك على الجماعات الدينية/ المذهبية، فإنه قصد منحرف بصيغة المبالغة لتحقيق أهداف غير (دينية).

وعليه فإن التطرف ظاهرة قديمة نسبياً موصولة الفعل والتأثير بالحاضر، ومن نعوتها السلفية الغلو والغلاة، ومن هنا جاء اصطلاح (الغلو) بأنه ذلك النمط من التدين الذي يؤدي إلى الخروج عن الدين[٩].

ولقد ورد مصطلح (الغلو) في القرآن الكريم، وأطلق ابتداءً على أهل الكتاب، بقوله تعالى ﴿قل ياأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم﴾ (المائدة: ٧٧).

---

(٧) سالمة الفخري: محاضرات في علم النفس التكويني، مكتب بيروت للنشر، لبنان، ١٩٧٠، ص ٤٠.

(٨) حامد عبدالسلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط ٤، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٩٥.

(٩) ابن منظور: لسان العرب، ج ١٥، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٦، ص ص ١٣١ ـ ١٣٢.

وبقدر صلة التطرف بالطائفية نستطيع القول فيه إنه ظاهرة مركبة لها بواعثها الدينية والاجتماعية والسياسية والنفسية (الداخلية والخارجية)، ومن مظاهره المباشرة.

١ ـ التعصب للرأى وإلغاء الآخرين، من خلال عدم فتح الحوار معهم.

٢ ـ التشدد والغلو وعدم التسامح والتساهل في الفكر والسلوك.

٣ ـ التكفير واتهام الآخرين بالمروق والارتداد واللاشرعية.

٤ ـ الإرهاب والاغتيالات والعنف المبرر من وجهة نظر أحادية.

٥ ـ الارتباط بجهات أجنبية لكسب الدعم والدعاية بما يتناقض، أصلاً، مع الأساس الفكري والديني للجماعة الطائفية، مما يعني توفر مفهوم «الغاية تبرر الوسيلة».

وهكذا نلمس أن السقوط في الهاوية يتصل بخط (وهمي) ومتناقض المراحل من أجل تحقيق مكاسب فئوية على حساب االأمن والاستقرار والتطور والحضارة والبناء. وأن هذا يجعل المتتبع يرى أن إحدى أهم مكونات سيكولوجية الإنسان الطائفي تصوراته الفئوية، وأفقه المحدود(١٠)، ولا علميته، مما يجعله حالة مغلقة معزولة عن المجتمع وحركة الحياة، فيكون لا حركة...

---

(١٠) عبدالوهاب المسيري: موسوعة المصطلحات والمفاهيم الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٢.

من الجماعات الأصولية

شكل ما يسمى بالجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين، وهو الجناح العسكري الذي أسسه أصلاً حسن البنا كقوة ضاربة للجماعة.. الأساس العملي لمعظم الجماعات الأصولية التي خرجت من رحم جماعة الإخوان المسلمين.

إن (نهاية) الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين كانت (البداية) لظهور الجماعات والمنظمات الأصولية ذات النزعة المتطرفة والمسلحة والعنيفة.

ويرى العديدون أن عدد هذه الحركات في ازدياد مضطرد حتى وصل تعدادها إلى نحو مائة جماعة، فيما يرى المعنيون أنها مابين ثلاثين وخمسين جماعة ومنظمة أصولية.

وهذا دليل على الانشطار المستمر الذي تتعرض له الجماعات الأصولية لأسباب سياسية أو جغرافية أو أمنية أو حركية، تتعلق بالأهداف والمنهج، ومن هنا فإن فلسفة هذه الجماعات على تعددها تستمد رؤيتها من مصدر واحد وإن تغيرت زوايا الحركة والأفعال.

وفي تقديرنا أن قيادات الجماعات الأصولية، وخصوصاً قيادة جماعة الإخوان المسلمين مرتاحة لهذه التتعدية المتولدة عنها ـ

لاعتبارات مرحلية ـ ظرفية، ولاعتبارات استراتيجية في مواجهة السلطة.

وسنتعرض هنا لهذه الجماعات الجديدة والتي هي بمثابة «دماء جديدة» لعموم جماعات الظاهرة ـ الدينية السياسية المصرية.

الجماعات الأصولية المصرية(♦)

	اسم المنظمة	المعتقدات والعضوية	النضالية	المنهب(♦♦)	القيادة	الحجم	الوضع الحالي	الروابط الخارجية	البلد والمنشأ
١	القرماوية	ترك التداوى والتعليم. القرآن فقط.	مرتفعة/ متوسطة	سنية	آسرة	صغير	(جديدة)	ماليزيا	مصر (الصعيد)
٢	حزب الله	–	مرتفعة	سنية	يحيى هاشم (محامي منطقة)	صغير	نشطة. (سرا) جديدة	اليمن	مصر
٣	حزب التحرير	–	مرتفعة	سنية	آسرة	صغير	قمعها مبارك (جديدة)	البلاد العربية	مصر
٤	الإخوان المسلمون	وسطي، وسطي ـ دنيا، دنيا.	متوسطة	سنية	حسن البنا ـ الهضيبي ـ التلمساني ـ أبوالنصر ـ مصطفى مشهور	كبير	نشطة، علنية (قديمة)	الخليج ـ سوريا الأردن ـ المغرب ـ أوربا ـ الولايات المتحدة	مصر

(♦) المصدر: ريتشارد هريردكجيان، الأصولية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، «بتصرف وتحديث».

(♦♦) حول المنهب ينظر ص ٣٠٢ من هذه الدراسة.

	اسم المنظمة	المعتقدات والعضوية	النضالية	المذهب	القيادة	الحجم	الوضع الحالي	الروابط الخارجية	البلد والمنشأ
٥	جماعة الأهرام	-	مرتفعة	سنية	أسـرة	صغير	سرية (جديدة)	-	مصر
٦	جماعة الفتح	-	مرتفعة	سنية	أسـرة	صغير	سرية. قمعها مبارك (جديدة)	-	مصر
٧	جماعة الحق	-	مرتفعة	سنية	أسـرة	صغير	سرية. قمعها مبارك (جديدة)	-	مصر
٨	الجماعة الحركية	معارضة للحكام العصاة وليس للمجتمع	مرتفعة	سنية	-	صغير	سرية جدا (جديدة)	ليبيا	مصر
٩	الجماعة الإسلامية	وسطي، وسطي - دنيا	متوسطة	سنية	جماعية	كبير	نشطة (جديدة)	-	مصر
١٠	الجماعة الإسلامية	طلاب	مرتفعة	سنية	جماعية	متوسط	نشطة، قمع جزئي (جديدة)	السعودية	مصر (المنيا)

	اسم المنظمة	المعتقدات والعضوية	النضالية	المذهب	القيادة	الحجم	الوضع الحالي	الروابط الخارجية	البلد والمنشأ
١١	جماعة الخليفة	-	مرتفعة	سنية	آسـرة	صغير	سرية (جديدة)	-	مصر
١٢	جماعة المنعزلة شعوريا	-	متوسطة	سنية	عبدالمنعم السبروتي (المؤسس)	متوسط	جديدة	-	مصر
١٣	جماعة المسلمين للتكفير (جماعة طه السماوي)	-	مرتفعة	سنية	أمير صغير ذو شخصية اسرة مؤسسة: طه السماوي	صغير	نشطة. قُمعت. ذات روابط بالجهاد (جديدة)	-	مصر (بني سويف)
١٤	جماعة المسلمين	-	مرتفعة	سنية	طه الصاوي (الساوي)	صغير	غير معروفة (جديدة)	-	مصر
١٥	الجمعية الشرعية	أشخاص عاديون (روابط مع الإخوان)	متوسطة	سنية	جماعية (مجلة الاعتصام)	متوسط	شبه علنية (جديدة)	دول الخليج	مصر
١٦	جماعة التبليغ	مسلمون سلبيون تحولوا إلى حركيين (١١٩٧٥)	مرتفعة/ متوسطة	سنية	آسـرة	متوسط	سجنهم السادات (١٩٧٥) (جديدة)	دول الخليج	مصر

	اسم المنظمة	المعتقدات والعضوية	النضالية	المذهب	القيادة	الحجم	الوضع الحالي	الروابط الخارجية	البلد والمنشأ
١٧	جماعة التكفير	-	مرتفعة	سنية	آسرة	صغير	سجنهم السادات (١٩٧٥) (جديدة)	-	مصر
١٨	الجهاد	-	مرتفعة	سنية	آسرة، على المغربي (المؤسس)	صغير	ذات صلة «شباب محمد» القديمة (جديدة)	-	مصر (الاسكندرية)
١٩	جنود الله	وسطي، وسطي - دنيا، تهاجم الكنائس والشرطة والنوادي	مرتفعة	سنية	آسرة	صغير	سرية. قمعت ١٩٧٧ (جديدة)	-	مصر (الاسكندرية)
٢٠	جنود الرحمن	-	مرتفعة	سنية	آسرة	صغير	- (جديدة)	-	مصر
٢١	المكفراتية	-	مرتفعة	سنية	-	صغير	قمعت. (جديدة)	-	مصر

	اسم المنظمة	المعتقدات والعضوية	النضالية	المذهب	القيادة	الحجم	الوضع الحالي	الروابط الخارجية	البلد والمنشأ
٢٢	منظمة الجهاد	وسطي، وسطي ـ دنيا، قتلة السادات	مرتفعة	سنية	جماعية عمر عبدالرحمن، عبود الزمر، محمد فرج، ايمن الظوهري	متوسط	سرية. قمعت ١٩٧٧، ١٩٨١ (جديدة)	ـ	مصر
٢٣	منظمة التحرير الاسلامي (أو: جماعة الكلية الفنية العسكرية	وسطي. عائلات. طلاب	مرتفعة	سنية	صالح سرية. آسرة فلسطيني موال لليبيا «اعدم»	متوسط	سرية (جديدة)	سوريا. الأردن. السودان. الضفة الغربية!	مصر (القاهرة. الاسكندرية. الدلتا)
٢٤	قف وتبين	ـ	مرتفعة	سنية	آسرة. محمد عبدالسلام. د. عمر عبدالرحمن	صغير	قمعت (جزء من الجماعة التي اغتالت السادات (جديدة)	ـ	مصر
٢٥	القطبيون (أتباع سيد قطب)	ـ	مرتفعة	سنية	آسرة	صغير	أتباع سيد قطب (جديدة) . قمعت	ـ	مصر

	اسم المنظمة	المعتقدات والعضوية	النضالية	المذهب	القيادة	الحجم	الوضع الحالي	الروابط الخارجية	البلد والمنشأ
٢٦	السماوية (أهل السماء)	-	مرتفعة	سنية	آسرة	صغير	سرية (جديدة)	-	مصر
٢٧	شباب محمد	شباب. طلاب	مرتفعة	سنية	جماعية	متوسط	- (قديمة)	-	مصر
٢٨	التكفير والهجرة (أو جماعة المسلمين)	الريف. المدن الصغيرة وسطي. دنيا. علاقات عائلية	مرتفعة	سنية	شكري مصطفى آسرة. محمد عبدالفتاح مصعب أبو زيد. مهدية	متوسط	قمعت. سرية. نشطة (جديدة)	الكويت. تركيا. دول الخليج. الأردن. ليبيا. السعودية. باكستان. سوريا	مصر (المنيا)
٢٩	العصبة الهاشمية(***)	وسطي ـ دنيا. دنيا. باطنية. شباب. طلاب.	متوسطة	سنية	آسرة. مهدية. (المهدي العربي)	صغير	حبست. أطلقت (١٩٨٣) (جديدة)	-	مصر (الصعيد)

(**) جميع الجماعات الاصولية المصرية سنية المذهب، اما الشيعة في مصر فعددهم محدود وفي مناطق محدودة وأهم مناطقهم في القاهرة في حي المعادي وعابدين، وهناك وجود للشيعة في محافظات اسوان وطنطا والزقازيق والاسكندرية، وحددت مباحث أمن الدولة المصرية ثلاثة تنظيمات للشيعة في مصر:

١ ـ تنظيم الطلائع بالتعاون مع مجموعة الجهاد، وهي خليط من الشيعة والسنة المصريين، بتمويل ايراني، وهي تحمل القضية رقم ٤٠١١/ لعام ١٩٨٧ أمن دولة عليا، وتم على اثرها طرد القائم بالأعمال الايراني بالقاهرة «محمود مهتدي».

٢ ـ التنظيم الشيعي الاول، ويحمل رقم ٣٤١١/ لعام ١٩٨٨ أمن دولة عليا، واتهم فيه ثلاثة عشر شيعيا من عدة دول عربية واسلامية، وتم اغلاق دارين للنشر بتمويل ايراني، هما دار النشر الشيعية المصرية «البداية» ودار النشر الشيعية اللبنانية في مصر «البلاغة».

٣ ـ التنظيم الشيعي الثاني، ويحمل القضية رقم ٤٩٦/ لعام ١٩٨٩ أمن دولة عليا، واتهم فيه اكثر من خمسين شيعياً مصريا مع أربعة خليجيين وإيراني واحد.

ومن أشهر الشخصيات الشيعية المصرية أربعة:

١ ـ صالح الورداني، كاتب واديب.

٢ ـ الدمرداش العقالي، مستشار.

٣ ـ الدكتور فهمي الشناوي، والذي كان الطبيب الخاص للخميني.

٤ ـ حسين الضرغامي، رجل دين ومسؤول عن اموال وفتاوي الشيعة.

والشيعة في مصر يتبعون ثلاثة مقلدين وهم:

أولاً خوئيون ثانياً: شيرازيون ثالثاً: خمينيون

ولاتسمح الدولة المصرية للشيعة بممارسة تقاليدهم بشكل علني.

(***) ونشير هنا إلى أن عدد المنظمات والجماعات الاصولية «الاسلامية؛ سنية وشيعية» في عموم العالم اليوم تبلغ «١٣٣» جماعة ومنظمة ينظر: أ. إغناتنكو: خلفاء بلا خلافة، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، ط١، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ١٩٩٧.

النظام العام للإخوان المسلمين
«النـــــص»

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده وصلوات الله عليه وعلى آله وصحابته وسلم وبعد.

فاهتداء بكتاب الله تعالى، واقتداء بسنة رسوله ﷺ ثم تطبيقاً لقانون النظام الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين العامة الذي ينص على: (أن الأخوان المسلمين في كل مكان جماعة واحدة تؤلف بينها الدعوة ويجمعها النظام الأساسي).

ونظراً لإتساع ميادين نشاط الجماعة وعلى ضوء التجارب التي مرّت بها، ومراعاة للظروف التي تحيط بها ومتطلبات الفترة الحالية، درس مجلس الشورى العام المؤلف وفقاً للائحة المؤقتة المعتمدة من قبل فضيلة المرشد العام للجماعة بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٨/٥/١٠، في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٩ شوال ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨٢/٧/٢٩ وما يليها الاقتراحات المقدمة لتعديل هذه اللائحة وانتهى إلى إقرار النظام العام للجماعة على الشكل التالي:

الباب الأول

اسم الجماعة ومقرها

مادة(١): في شهر ذى القعدة ١٣٤٧هـ ١٩٢٨م تألفت جماعة الإخوان المسلمين ومقرها الرئيسي مدينة القاهرة، ويجوز نقل القيادة في الظروف الاستثنائية بقرار من مجلس الشورى إذا تعذر ذلك من مكتب الإرشاد.

الباب الثاني

الأهداف والوسائل

مادة (٢): الإخوان المسلمون هيئة إسلامية جامعة تعمل لإقامة دين الله في الأرض وتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الحنيف، ومما يتصل بهذه الأغراض:

(أ) تبليغ دعوة الإسلام إلى الناس كافة وإلى المسلمين خاصة، وشرحها شرحاً دقيقاً يوضحها ويردها إلى فطرتها وشمولها، ويدفع عنها الأباطيل والشبهات.

(ب) جمع القلوب والنفوس على مبادىء الإسلام، وتجديد أثرها الكريم فيها، وتقريب وجهات النظر بين المذاهب الإسلامية.

(جـ) العمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد وتنمية ثروات الأمة وحمايتها.

(د) تحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لكل مواطن، ومكافحة الجهل والمرض والفقر والرذيلة، وتشجيع أعمال البر والخير.

(هـ) تحرير الوطن الإسلامي بكل أجزائه من كل سلطان غير إسلامي، ومساعدة الأقليات الإسلامية في كل مكان، والسعى إلى تجميع المسلمين جميعاً حتى يصيروا أمة واحدة.

(و) قيام الدولة الإسلامية التي تنفذ أحكام الإسلام و تعاليمه عملياً، وتحرسها في الداخل وتعمل على نشرها وتبليغها في الخارج.

(ز) مناصرة التعاون العالمي مناصرة صادقة في ظل الشريعة الإسلامية التي تصون الحريات وتحفظ الحقوق، والمشاركة في بناء الحضارة الإنسانية على أساس جديد من تآزر الإيمان والمادة كما كفلت ذلك نظم الإسلام الشاملة.

مادة (٣): يعتمد الإخوان المسلمون في تحقيق هذه الأغراض على الوسائل الآتية: وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة.

(أ) الدعوة بطريق النشر والإذاعة المختلفة من الرسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج.

(ب) التربية بطبع أعضاء الجماعة على هذه المبادىء وتمكين معنى التدين قولاً وعملاً في أنفسهم أفراد أو بيوتاً، وتربيتهم تربية صالحة عقيدياً وفق الكتاب والسنة وعقلياً بالعلم وروحياً بالعبادة،

وخلقياً بالفضيلة، وبدنياً بالرياضة وتثبيت معنى الإخوة الصادقة والتكافل التام والتعاون الحقيقي بينهم حتى يتكون رأي عام إسلامي موحدة، وينشأ جيل جديد يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويعمل بأحكامه ويوجه النهضة إليه.

(جـ) التوجيه: بوضع المناهج الصالحة في كل شؤون المجتمع من التربية والتعليم والتشريع والقضاء والإدارة والجندية والاقتصاد والصحة والحكم والتقدم بها إلى الجهات المختصة، والوصول بها إلى الهيئات االنيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية لتخرج من دور التفكير النظري إلى دور التنفيذ العملي ـ والعمل بجد على تنقية وسائل الإعلام مما فيها من شرور وسيئات والاسترشاد بالتوجيه الإسلامي في ذلك كله.

(د) العمل: بإنشاء مؤسسات تربوية واجتماعية واقتصادية وعلمية، وتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجيء والنوادي، وتأليف اللجان لتنظيم الزكاة والصدقات وأعمال البر والإصلاح بين الأفراد والأسر، ومقاومة الآفات الاجتماعية والعادات الضارة والمخدرات والمسكرات والمقامرة وإرشاد الشباب إلى طريق الاستقامة وشغل الوقت بما يفيد وينفع ويستعان على ذلك بإنشاء أقسام مستقلة طبقاً للوائح خاصة.

(هـ) إعداد الأمة إعداداً جهادياً لتقف جبهة واحدة في وجه الغزاة المتسلطين من أعداء الله تمهيداً لإقامة الدولة الإسلامية الراشدة.

الباب الثالث

الأعضاء وشروط العضوية

مادة (٤):

(أ) يقضي المرشح لعضوية الجماعة مدة ستة أشهر على الأقل تحت الاختبار فإذا ثبت قيامه بواجبات العضوية مع معرفته بمقاصد الدعوة ووسائلها وتعهد بأن يناصرها ويحترم نظامها. ويعمل على تحقيق أغراضها ثم وافقت الجهة المسؤولة عنه على قبوله عضواً في الجماعة فيصبح أخاً منتظماً لمدة ثلاث سنوات.

(ب) إذا ثبت خلال السنوات الثلاثة الآنفة الذكر قيام الأخ بواجبات عضويته فللجهة المسؤولة أن تعتبره أخاً عاملاً ويؤدي العهد التالي:

(أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد في سبيله والقيام بشروط عضوية جماعة الإخوان المسلمين وواجباتها، والسمع والطاعة لقيادتها في المنشط والمكره في غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وأبايع على ذلك والله على ما أقول وكيل).

مادة (٥): على كل عضو أن يدفع اشتراكاً مالياً شهرياً أو سنوياً وفق النظام المالي لكل قطر، ولا يمنع ذلك من المساهمة في نفقات الدعوة بالتبرع والوصية والوقف وغيرها كما أن للدعوة حقاً في زكاة أموال الأعضاء القادرين على ذلك.

مادة (٦): إذا قصر العضو في بعض واجباته، أو فرط في حقوق الدعوة اتخذت الإجراءات الجزائية اللازمة في حقه وفق النظام الجزائي الخاص بقطره بما في ذلك الإعفاء من العضوية.

مادة (٧): على الأعضاء أن يتكافلوا فيما بينهم، وليتعهد بعضهم بعضاً بالسؤال والبر، وليبادر كل إلى مساعدة أخيه ما وجد إلى ذلك سبيلاً، كما يأمرهم بذلك الإسلام، وذلك صريح الإيمان ولب الإخوة.

الباب الرابع

الهيئات الإدارية الرئيسة للإخوان المسلمين

مادة (٨): الهيئات الإدارية الرئيسة للإخوان المسلمين هى: المرشد العام، مكتب الإرشاد العام، مجلس الشورى العام.

أولاً: المرشد العام

مادة (٩): المرشد العام للإخوان المسلمين هو المسؤول الأول للجماعة، ويرأس مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام - ويقوم بالمهمات التالية:

(أ) الإشراف على كل إدارات الجماعة وتوجيهها ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم على كل تقصير وفق نظام الجماعة.

(ب) تمثيل الجماعة فى كل الشؤون والتحدث باسمها.

(جـ) تكليف من يراه من الإخوان للقيام بمهام يحدد نطاقها له.

(د) دعـوة المراقـبين العـامين المـثلين لـلأقطار لـلاجـتـمـاع عند الحاجة.

مادة (١٠): يشترط فيمن يرشح مرشداً عاماً ما يلي:

(أ) ألا يقل عمره عن أربعين سنة هلالية.

(ب) أن يكون قد مضى على انتظامه في الجماعة أخاً عاملاً مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة هلالية.

(جـ) أن تتـوافـر فـيـه الصـفـات العلمـيـة (وخـاصـة فـقـه الشـريـعـة) والعملية والخلقية التي تؤهله لقيادة الجماعة.

مادة (١١): يتم اختيار المرشد العام وفق المراحل الآتية:

(أ) يقوم مكتب الإرشاد العام بعد استشارة المكاتب التنفيذية في الأقطار ـ بتـشـريـح أكـثـر من اثنين قـبـولاً لدى هـذه المكاتب إذا لـم يتم الاجماع على واحد ممن تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المادة (١٠).

(ب) بنـاء على ذلك وبقـرار من مكتب الإرشـاد العـام يوجـه نـائب المرشـد العـام الدعـوة إلى مـجلس الشـورى العـام لاجـتمـاع مـدتـه أسـبـوع كـحـد أقـصـى يخـصـص لانتـخـاب المرشـد العـام الجـديـد ـ ويحـدد في الدعوة الزمـان والمكان والموضوع والنصـاب ـ وتوجـه الـدعـوة قبل شـهـر على الأقل من الموعد المحدد.

(جـ) ينعـقـد اجـتـمـاع مـجلس الشـورى العـام برئاسـة نائب المرشـد العام، فإن كان هـو المرشـح فأكبـر الأعـضـاء سنـاً، وبحضـور أربعة أخماس

أعضاء المجلس على الأقل، فإذا لم يحضر العدد القانوني خلال الأسبوع أجل الاجتماع إلى موعد آخر لا يقل عن شهر ولا يزيد عن شهرين من تاريخ الاجتماع الأول، ويجب أن تتوافر في هذا الاجتماع أكثرية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس فإذا لم يحضر هذا العدد أجل الاجتماع مرة أخرى، وعلى المجلس تحديد موعد الاجتماع الجديد في مدة كالسابق بيانها مع الاعلان عنه وعن المهمة التي سيعقد من أجلها وأنه سيكون صحيحاً بالأغلبية المطلقة.

(د) إذا كان المرشح واحداً فيجب أن ينال ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على الأقل ويمكن إعادة التصويت مرة واحدة، فإذا لم ينل الأكثرية المطلوبة يدعى المجلس إلى جلسة أخرى خلال الأسبوع، ويرشح مكتب الإرشاد العام آخاً آخر، ويمكن إعادة التصويت لهذا المرشح مرة واحدة أيضاً، فإذا لم ينل الأكثرية المذكورة يعاد التصويت بين المرشحين وفق الفقرة التالية:

(هـ) إذا كان هناك مرشحان يعتبر منتخباً من ينال العدد الأكثر من الأصوات على أن لا يقل عن نصف أعضاء مجلس الشورى.

مادة (١٢): عندما يتم اختيار المرشد العام يؤدي العهد التالي أمام مجلس الشورى العام:

«أعاهد الله تعالى على التمسك بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، والالتزام بمنهاج الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسي منفذاً لقرارات الجماعة المناطة بي ولو خالفت

رأيي والله على ما أقول شهيد». ثم يجدد أعضاء مجلس الشورى العهد أمام فضيلة المرشد العام مستشعرين أركان البيعة العشرة:

«أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد في سبيله، والقيام بشروط عضوية مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين وواجباتها والسمع والطاعة لقيادتهم في المنشط والمكره في غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وأبايع على ذلك والله على ما أقول وكيل».

مادة (١٣): يضطلع المرشد العام بمهمته فور انتخابه وأدائه للعهد، وعليه أن يستقيل من عمله الخاص ويتفرغ كل التفرغ للمهمة التي اختير لها، ويبقي في مسؤوليته ما دام أهلاً لذلك.

مادة (١٤): لا يصح للمرشد العام بشخصه ولا بصفته أن يشترك في إدارة شركات أو أعمال اقتصادية حتى ما يتصل فيها بالجماعة وأغراضها صيانة لشخصه وتوفيراً لوقته ومجهوده على أن يكون له الحق في مزاولة الأعمال العلمية والأدبية بموافقة مكتب الإرشاد العام.

مادة (١٥): تتحمل الجماعة نفقات المرشد العام وفق اللائحة المالية الخاصة بالمتفرغين.

مادة (١٦): تنتهي ولاية المرشد العام في الحالات التالية:

(أ) إذا أخل المرشد العام بواجباته، أو فقد الأهلية اللازمة

فلمجلس الشورى دراسة الوضع واتخاذ القرار المناسب. فإذا وجد أن مصلحة الدعوة تقتضي إعفاده يدعو إلى جلسة أخرى مخصصة لذلك، ويجب أن يصدر قرار الإعفاء بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس.

(ب) إذا قدم المرشد العام استقالته يدعو مكتب الإرشاد مجلس الشورى لدراسة أسباب الاستقالة واتخاذ القرار المناسب، وفي حالة إصرار المرشد على استقالته يتم قبولها بالأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس.

(جـ) إذا توفى المرشد العام يتولى نائبة صلاحياته كافة ويتم انتخاب مرشد جديد وفق المادة (١١) من هذه اللائحة.

مادة (١٧) يختار المرشد العام نائباً له أو أكثر من بين أعضاء مكتب الإرشاد العام.

ثانياً: مكتب الإرشاد العام

مادة (١٨): مكتب الإرشاد العام هو القيادة التنفيذية العليا للإخوان المسلمين، والمشرف على سير الدعوة والموجّه لسياستها وإدارتها.

مادة (١٩): يتألف مكتب الإرشاد من ثلاثة عشر عضواً عدا المرشد العام يتم اختيارهم وفق الأسس التالية:

(أ) ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد العام.

(ب) خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه ويراعى في اختيارهم التمثيل الإقليمي.

(جـ) يختار المرشد من بين أعضاء مكتب الإرشاد أميناً للسر وأميناً للمالية.

مادة (٢٠): يشترط فيمن يرشح لعضوية مكتب الإرشاد العام ما يلي:

(أ) أن يكون من بين أعضاء مجلس الشورى العام.

(ب) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية.

مادة (٢١): إذا تم انتخاب أعضاء المكتب يؤدي كل منهم أمام المجلس العهد التالي:

(أعاهد الله تعالى على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأن أكون حارساً أميناً لمنهاج الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسي، منفذاً لقرارات مكتب الإرشاد العام وإن خالفت رأيي، مجاهداً في سبيل تحقيق غاية الجماعة السامية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وأبايع الله على ذلك والله على ما أقول وكيل).

مادة (٢٢): مدة ولاية مكتب الإرشاد العام أربع سنوات هجرية، ويجوز اختيار العضو لأكثر من مرة، وإذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل مضي المدة المحددة حل محله الذي يليه في عدد الأصوات في انتخابات المكتب، وإذا كان أحد أعضاء المكتب مراقباً عاماً في قطره فعلى القطر أن يختار مراقباً بدله.

مـادة (٢٣): من واجـبـات عـضـو المكتب الحـرص على مـصلحـة الجـمـاعـة، والمواظبـة علـى حـضـور الجلسـات والحـفـاظ على سـرية المداولات واحترام القـرارات ولو كانت مـخـالفة لرأيه الخـاص، وليس له نقدها أو الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية والقيام بالمهمات التي يكلف بانجـازها على أكمل وجه، وإذا قصـر في واجـبات عضـويته كان للمكتب أن يؤاخذه على التقصير بلفت نظره أو انذاره أو بالإيقاف مدة لا تزيد عن شهر. أو بالإعفاء من عضوية المكتب. ويجب أن يصدر قـرار الإعـفـاء من مـجلس الشـورى في جلسـة يحـضـرها العـضـو ليشـرح وجهة نظره فيما نسب إليه.

مادة (٢٤): يقوم مكتب الإرشاد العام بالمهمات الآتية:

(أ) تحـديد مـواقف الجـمـاعـة الفكرية والسـيـاسـيـة من كـافـة الأحداث العالمية أو تلك التي ترتبط بسياسـة الجماعـة أو تؤثر في أي قطر من الأقطار وذلك في ضوء الخطة التـي يضعـهـا مـجلس الشـورى مع مراعـاة أحكام المادة (٤٣) من الباب الخـامس، وله أن يقوم بنفسه أو يكلف من يرى بتأليف الرسائل وإصدار النشرات والتعليمات التي تكفل شرح الدعوة وبيان أغراضها ومقاصدها، ومراجعة ما تصدره تنظيمات الأقطار قبل نشره لصلته بصميم الفكرة.

(ب) الإشـراف على سير الدعوة وتوجيه سياسـتها وتنفيذ أحكام اللائحة العامة ومراقبة القائمين على التنفيذ.

(جـ) رسم الخطوات اللازمـة لتنفيذ قرارات مـجلس الشورى العام فى جميع الأقطار.

(د) تكوين اللجان والأقسام المتخصصة في المجالات اللازمة واعتماد لوائحها ومحاسبتها.

(هـ) وضع الخطة العامة وعرضها على مجلس الشورى العام لاعتمادها.

(و) إعداد التقرير السنوي العام عن أعمال القيادة وأحوال الجماعة والوضع المالي لعرضه على مجلس الشورى العام.

(ز) اختيار مراجع للحسابات من غير أعضائه.

مادة (٢٥): جلسات المكتب دورية وتحدد بقرار منه، وعلى كل عضو حضور الجلسات الدورية دون حاجة إلى دعوة، ويجتمع المكتب في غير الموعد الدوري إذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه، أو بطلب يقدم إليه من أحد أعضائه وبموافقة أربعة أعضاء على الطلب. وتكون الجلسة قانونية إذا حضرها أغلبية الأعضاء المطلقة وتكون القرارات صحيحة متى صدرت عن الأغلبية المطلقة للحاضرين، وإذا تساوت الأصوات رجح جانب رئيس الجلسة.

مادة (٢٦): يرأس اجتماعات المكتب المرشد أو نائبه عند غيابه أو أكبر الأعضاء سناً في حالة تخلف النائب، يتلى محضر الاجتماع السابق ويصدق عليه، ثم ينظر في جدول الأعمال ولا يكون القرار المتخذ في غياب المرشد ونائبه إلا بعد اعتماده من أحدهما.

مادة (٢٧): أمين السر العام يمثل مكتب الإرشاد العام تمثيلاً

كاملاً في كل المعاملات إلا في الحالات الخاصة التي يرى المكتب فك انتداب أخ آخر بقرار قانوني منه.

مادة (٢٨): مهمة أمين السر العام متابعة تنفيذ قرارات مكتب الإرشاد العام، ومراقبة نواحي النشاط وأقسام العمل، وله أن يستعين بغيره من الأعضاء أو الموظفين، ولكنه هو المسؤول أمام المكتب عما يسنده إليهم من أعمال، وفي حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين أعضائه من يحل محله مؤقتاً.

مادة (٢٩): مهمة أمين المالية ضبط أموال الجماعة، وحصر ما يرد منها وما يصرف ومراقبة كل نواحي النشاط المالي والحسابي، والإشراف على تنظيمها وفق اللائحة المالية وإحاطة المكتب علماً بذلك في فترات متقاربة، وله أن يستعين بغيره من الإخوان العاملين تحت مسؤوليته، وفي حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من يقوم بمهمته مؤقتاً.

ثالثاً: مجلس الشورى العام

مادة (٣٠): مجلس الشورى العام هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين وقراراته ملزمة ومدة ولايته أربع سنوات هجرية.

مادة (٣١):

(أ) يتألف مجلس الشورى العام من ثلاثين عضواً على الأقل يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الأقطار ويتم

اختيارهم من قبل مجالس الشورى في الأقطار أو من يقوم مقامهم. ويحدد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى.

(ب) يجوز لمجلس الشورى أن يضم إليه ثلاثة أعضاء من ذوى الاختصاص والخبرة يرشحهم مكتب الإرشاد العام.

(جـ) يمكن تمثيل أي تنظيم إخواني جديد في مجلس الشورى إذا اعتمده مكتب الإرشاد العام.

مادة (٣٢): يشترط فيمن يختار لمجلس الشورى الشروط الآتية:

(أ) أن يكون من الإخوان العاملين الذين مارسوا عضوية المكتب التنفيذي أو مجلس الشورى في أقطارهم.

(ب) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية.

(جـ) أن يكون قد مضى على اتصاله بالدعوة خمس سنوات على الأقل.

(د) أن يكون متصفاً بالصفات الخلقية والعلمية التي تؤهله لذلك.

(هـ) أن لا تكون قد صدرت في حقه عقوبة التوقيف خلال الخمس سنوات.

مادة (٣٣): يقوم مجلس الشورى العام بالمهمات الآتية:

(أ) انتخاب المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد العام وفق المادتين (١١) و(١٩).

(ب) إقرار الأهداف والسياسات العامة للجماعة ـ وتحديد موقفها من مختلف الاتجاهات والتجمعات والقضايا المتنوعة.

(جـ) إقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية اللازمة.

(د) مناقشة التقرير العام السنوي والتقرير المالي وإقرارهما، واعتماد الميزانية للعام الجديد.

(هـ) انتخاب أعضاء المحكمة العليا التي تنظر في القضايا التي تحول إليها من قبل المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو مجلس الشورى العام.

(و) محاسبة أعضاء مكتب الإرشاد العام مجموعة وأفراداً، وقبول استقالتهم بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

(ز) إعفاء المرشد العام أو قبول استقالته وفق المادة (١٦) من هذه اللائحة.

(ح) تعديل اللائحة بناء على اقتراح يقدمه فضيلة المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو اقتراح يوافق عليه ثمانية من أعضاء مجلس الشورى العام ويجب إبلاغ الأعضاء بنص التعديل قبل شهر من النظر فيه ويتم التعديل بموافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس إلا في المواد التي نص عليها بنصاب خاص. فلا تعدل إلا بموافقة ثلثي الأعضاء.

مادة (٣٤): يجتمع مجلس الشورى العام دورياً كل ستة أشهر في

موعد يحدده لنفسه ويجتمع استثنائياً بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه أو بقرار من مكتب الإرشاد العام أو بناء على طلب يوافق عليه ثلث أعضاء مجلس الشورى، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضرته الأغلبية المطلقة. إلا في الحالات التي اشترط فيها نصاب خاص فإذا لم يتوفر العدد أجل الاجتماع لموعد آخر وأعيدت الدعوة ونص فيها على الموضوع. فإذا لم يتوفر النصاب مرة أخرى تطبق المادة (٣٧) من هذه اللائحة. وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت بموافقة أغلبية الحاضرين المطلقة إلا في الحالات التي اشترط لها نصاب خاص.

مادة (٣٥): يجب أن يتم ابلاغ أعضاء المجلس بموعد أي اجتماع قبل انعقاده بشهر على الأقل ويرفق مع التبليغ جدول الأعمال في الحالات الطارئة أو المستعجلة.

مادة (٣٦): إذا تم استبدال أحد الأعضاء وفق النظام الداخلي للقطر الذي ينتمي إليه فيجب ابلاغ مكتب الإرشاد العام بذلك فوراً.

مادة (٣٧): إذا تعذر اجتماع مجلس الشورى العام يقوم مكتب الإرشاد العام بجميع صلاحياته باستثناء تعديل اللائحة أو إعفاء المرشد العام حتى يتيسر اجتماع المجلس.

مادة (٣٨): يشكل مجلس الشورى العام محكمة عليا تحدد صلاحياتها وأصول المحاكمة لديها في لائحة خاصة، وللمجلس حق تشكيل لجان تحكيمية عند الحاجة.

مـادة (٣٩): إذا قـصـر أحـد أعـضـاء مـجلس الشـورى العـام في واجباته أو أخل بشروط عضويته نصحه فضيلة المرشد العام فإذا تكرر منه نفس الفعل احاله إلى المحكمـة العليـا إلا إذا كـان عـضـواً بالمكتب فيتخذ بشأنه ما نص عليه في المادة (٢٣).

مادة (٤٠): تزول صـفة العـضوية عن عضو مجلس الشـورى العـام بقـرار من المجلس نفسـه أو من المحكمـة العليـا، كـمـا يجـوز لفـضـيلة المرشـد العـام أن يأمـر بإيقـاف أى عضـو عن عمله على أن يعـرض أمـره فوراً على الجـهة المختصـة للنظر في شـأنها وله أن يتظلم لدى فضيلة المرشد العام.

مـادة (٤١): يؤلف مـجلس الشـورى العـام من بين الإخـوان العـاملين أقسـامـاً ولجـانـاً دائمـة أو مؤقـتـة تختص كل منهـا بدراسـة أحـد أوجـه النشاط. وكل لجنة تضع لائحة داخلية يقرها مجلس الشورى.

مـادة (٤٢): الأقسـام واللجـان المقتـرحـة يمكن زيادتـها أو انقـاصـهـا حسب ما يقتضيه نشاط الجماعة.

الباب الخامس

تنظيم العلاقة بين القيادة العامة وقيادات الأقطار

مـادة (٤٣): تتحـدد العـلاقـة بين القـيـادة والأقطار ضـمـن الدوائر التالية:

(أ) الدائرة الأولـى: وهـى التي يجب فـيـهـا على قـيـادات الأقطار

الالتزام بقرارات القيادة العامة متمثلة في فضيلة المرشد العام ومكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام وتشمل ما يلي:

١ ـ الالتزام بالمباديء الأساسية الواردة في هذه اللائحة عند صياغة اللائحة الخاصة للقطر وتشمل هذه المبادىء العضوية وشروطها ومراتبها ـ ضرورة وجود مجلس للشورى إلى جانب المكتب التنفيذي ـ الالتزام بالشورى ونتيجتها في جميع أجهزة الجماعة إلخ.

٢ ـ الالتزام بفهم الجماعة للإسلام المستمد من الكتاب والسنة والمبين في الأصول العشرين والالتزام بالنهج التربوي الذي يقره مجلس الشورى العام.

٣ ـ الالتزام بسياسات الجماعة ومواقفها تجاه القضايا العامة كما يحددها مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام.

٤ ـ الالتزام بالحصول على موافقة مكتب الإرشاد العام قبل الإقدام على اتخاذ أى قرار سياسي هام.

(ب) الدائرة الثانية: وهى التي يجب فيها على قيادات الأقطار التشاور والاتفاق مع فضيلة المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام قبل اتخاذ القرار وتشمل جميع المسائل المحلية الهامة والتي قد تؤثر على الجماعة في قطر آخر.

(جـ) الدائرة الثالثة: وهى التي تتصرف فيها قيادات الأقطار بحرية كاملة ثم تعلم مكتب الإرشاد العام في أول فرصة ممكنة أو في التقرير السنوي الذي يرفع المراقب العام وتشمل هذه الدائرة ما يلي:

١ ـ كل ما يتعلق بخطة الجماعة في القطر ونشاط أقسامها ونمو تنظيمهم.

٢ ـ المواقف السياسية في القضايا المحلية والتي لا تؤثر على الجماعة في قطر آخر شريطة الالتزام بالمواقف العامة للجماعة.

٣ ـ الوسائل المشروعة التي يعتمدها القطر لتحقيق أهداف الجماعة ومبادئها على ضوء أوضاعه وظروفه.

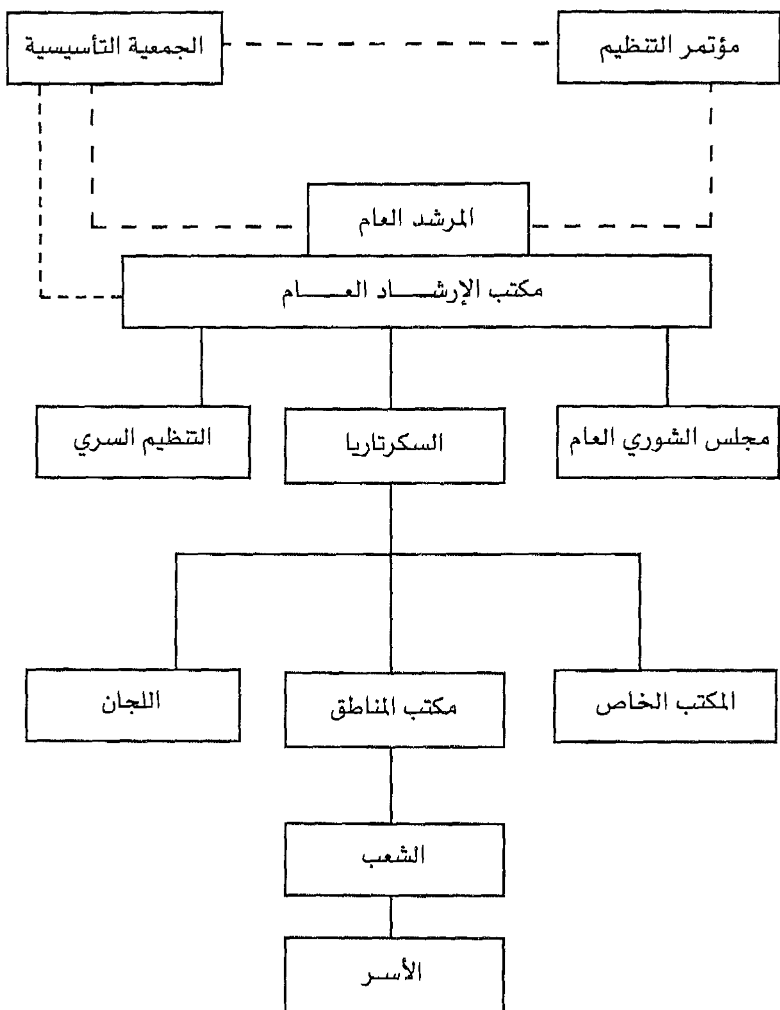
مادة (٤٤): لكل قطر أن يضع لنفسه لائحة تنظم أوجه النشاط وتتفق مع ظروفه مع مراعاة عدم تعارض أحكامها مع هذه اللائحة ووجوب اعتمادها من مكتب الإرشاد العام قبل تنفيذها.

مادة (٤٥): يقدم كل مراقب عام تقريراً سنوياً عن سير الدعوة ونشاط الجماعة والاقتراحات التي يراها كفيلة بتحقيق المصلحة في إقليمه إلى مكتب الإرشاد العام قبل انعقاد الاجتماع الدوري لمجلس الشورى العام.

مادة (٤٦): مساهمة في أعباء الدعوة يلتزم كل قطر بتسديد اشتراك سنوي تحدد قيمته بالاتفاق مع مكتب الإرشاد العام.

مادة (٤٧): على الإخوان الذين يغتربون عن أوطانهم أن يخضعوا لقيادة الجماعة في القطر الذي يقيمون فيه.

سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله ألا أنت نستغفرك ونتوب إليك.



الهيكل التنظيمي لجماعة «الإخوان المسلمين»

التنظيم الدولي للإخوان المسلمين(*)

أنشئ التنظيم الدولي للإخوان المسلمين سنة ١٩٧٨ بمدينة آخن بألمانيا، وأشرف على إنشائه وولى رئاسته ملياردير الإخوان المعروف يوسف علي ندا.. وهدفه الأساسي هو نشر المبادىء الإخوانية على المستوى العالمي.

ومن الأهداف الأخرى التي أقرها الاجتماع التأسيسي للتنظيم الدولي ما يلي:

١ ـ إشعال الثورة الإسلامية في مختلف الدول العربية والإسلامية.

٢ ـ تهريب الأسلحة إلى مصر عن طريق القوافل القادمة من السودان باستخدام درب الأربعين وبعض الطرق الصحراوية الأخرى.

٣ ـ تمويل تنظيمات الإخوان بصفة خاصة والحركات (الإسلامية) بصفة عامة.

أما لائحة التنظيم فكان نصها كالتالي:

«أن جماعة الإخوان المسلمين حركة واحدة وأن تنظيماتها الموجودة في الدول العربية ما هى إلا أجنحة لهذه الحركة الواحدة، ومن هنا فإن المحافظة على عالمية الدعوة ووحدة الصف يجسد فيه الإخوان.

(*) للتفاصيل: الإخوان وأنا، فؤاد علام، مصدر سبق ذكره.

وكذلك فإن تحقيق أهداف الجماعة يقتضي أن يكون الإخوان صفاً واحداً وفي جماعة واحدة، ومن هنا تتأكد ضرورة الالتقاء بين هذه التنظيمات ووضع خطط للتنسيق المدروس فيما بينها»(*).

● **عضوية المكتب:**

١ ـ يتم دخول التنظيم الجديد بتزكية تنظيمين في عضوية مكتب الغرب.

٢ ـ لكل تنظيم صوت واحد في عضوية مكتب الغرب، ويمثل في اجتماعاته ثلاثة إخوة.

٣ ـ يكون لكل تنظيم عضو مختص بشؤون مكتب الغرب لمتابعة أعماله.

٤ ـ يفقد التنظيم حق العضوية في المكتب بغياب أحد شروط العضوية لمدة سنتين متتاليتين.

٥ ـ تسقط عضوية أى تنظيم بإجماع باقي الأعضاء.

● **الأمانة العامة للمكتب:**

١ ـ تتكون أمانة المكتب من الرئيس وأمين سر (سكرتير).

٢ ـ مهمة الرئيس أن يكون حلقة الاتصال بين الأعضاء ويقوم بتحديد مواعيد الاجتماعات السنوية للمكتب والإشراف على سير المكتب.

(*) نص الخطاب الذي كتبه عمر التلمساني المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين.

٣ ـ رئاسة المكتب دورية بين التنظيمات الأعضاء ومدتها سنة كاملة.

٤ ـ تتولى أمانة السر حفظ ملفات المكتب ووثائقه.. والدعوة إلى الاجتماعات وحفظ وقائع جلسات المكتب وتوزيعها على الأعضاء.

٥ ـ تتولى أمانة السر تنسيق مواعيد المؤتمرات والمخيمات التي تعقدها المنظمات للأعضاء لكي يتسنى للجميع المشاركة وزيادة التعارف.

٦ ـ تتولى أمانة المكتب تحصيل الاشتراكات وصرف التكاليف المترتبة على الاجتماعات والاتصالات ونشاط المكتب.. وتقديم تقرير دوري عن مالية المكتب.

٧ ـ يعقد المكتب اجتماعين على الأقل في السنة.

٨ ـ تقدم الأمانة العامة مشروع ميزانية سنوية يقدم للأعضاء، للدراسة قبل شهر على الأقل من بداية كل دورة.

● **شروط العضوية في مكتب الغرب:**

باب العضوية مفتوح لكل التنظيمات الموجودة في الغرب إذا توفرت فيها الشروط التالية:

ـ أن يكون لدى التنظيم منهاج واضح ولوائح للعمل يمكن بها تقوية التنظيم.

ـ أن يكون التنظيم حيوياً وعلى مستوى من النضوج يتمثل في

اكتساب أعضاء جدد وتنظيم برامج تربوية ودعوة عامة وتبني قضايا إسلامية عالمية ومحلية.

- أن للتنظيم دور فعال في العمل الإسلامي من خلال الواجبات التي يكلف بها التجمعات الإسلامية مثل اتحاد الطلبة المسلمين والجمعيات والمراكز الإسلامية.

- يودع كل عضو لدى أمانة المكتب نسخة من اللوائح والمناهج الثقافية والنشاطات العامة المعمول بها في التنظيم.

- يقدم كل تنظيم تقريراً سنوياً عند بداية كل دورة عن نشاطاته وبرامجه في السنة المنصرمة ويقدم نسخة بأية تعديلات في لوائحه ومنهاجه لأمانة المكتب.

- يسدد أعضاء المكتب اشتراكاتهم المالية في المكتب نسبة ٥٪ من مجموع اشتراكات القطر وتسدد كل ستة أشهر.

- حضور اجتماعات المكتب بانتظام.

- أن تتم الاستشارة داخل المكتب قبل أن تتخذ التنظيمات الأعضاء أية مواقف رئيسة أو تتبنى سياسات جوهرية تؤثر في السير العام للدعوة.

● صلاحيات المكتب:

- في الأمور التي لم تنص عليها اللائحة تتخذ القرارات في اجتماعات المكتب بأغلبية ثلثي الأعضاء.

- يتم تعديل هذه اللائحة بأغلبية ثلثي الأعضاء.

● **مادة عامة:**

يقر المكتب سياسة عدم السماح بتكوين تنظيمات إقليمية داخل البلد ويكون جميع أفراد الإخوان في ذلك البلد ملتزمين بقيادة واحدة هى قيادة التنظيم العام في ذلك البلد. ولا يتم تكليف أى عضو في التنظيم بمهمات إلا عن طريق قيادة الجماعة في ذلك البلد.

أجيزت هذه اللائحة بحمد الله وعونه في اجتماع المكتب المنعقد في مدينة ميونيخ بألمانيا بتاريخ الاثنين ١٣ ذو الحجة ١٣٩٨هـ الموافق ١٣ تشرين ثاني ١١٩٧٨ ويعمل بها من تاريخه.

والله أكبر ولله الحمد،،

وتكونت الهيئة القيادة للتنظيم من ١١٧ عضواً.. بينهم عشرة مصريون وعراقيان وسوريان وسوداني وأردني.. وهم:

١ ـ عمر عبدالفتاح التلمساني: مصري.

٢ ـ عباس حسن السيسي: مصري صاحب محل ألبان ومقيم ٦ شارع يثرب جليم بالإسكندرية.

٣ ـ صلاح عبدالفتاح السيد: مصري ترزي (خياط) ويقيم في ١١ شارع المقدم بالعطارين الإسكندرية.

٤ ـ عز الدين إبراهيم مصطفى: مصري مستشار ثقافي لرئيس دولة الإمارات العربية.

٥ ـ مصطفى حسن إبراهيم مؤمن: مصري يقيم ٣ شارع جمال الدين أبو المحاسن بجاردن سيتي في القاهرة.

٦ ـ عصمت عبدالعزيز: مصري مدرس مقيم ٢٧ شارع علي مبارك بالحلمية الجديدة ـ كان يعمل بالكويت.

٧ ـ عبدالحميد خيشة زحمد الدخاخني: مصري مقاول بكفر الزيات.

٨ ـ علي أحمد عفيفي: مصري مدرس بالكويت.

٩ ـ جمال الدين عطيه محمد: مصري محامي بالكويت.

١٠ ـ حسن أحمد عيسى عاشور ـ صاحب مطبعة الاعتصام بالقاهرة.

١١ ـ يوسف مصطفى علي ندا: يحمل جواز سفر تونسي ومن أصل مصري.

١٢ ـ حسن عبدالله الترابي سوداني الجنسية: ورئيس جبهة الميثاق (الإخوان المسلمون) بالسودان.

١٣ ـ محمد عبدالرحمن خليفة: أردني الجنسية مرشد جماعة الإخوان بالأردن.

١٤ ـ علي غالب همت سوري الجنسية.

١٥ ـ عصام الدين رضا العطار سوري الجنسية والمشرف على المركز الإسلامي بمدينة آخن بألمانيا.

١٦ ـ خالد الهاشمي عراقي الجنسية.

١٧ ـ مصطفى شمران شاش (عراقي) من أصل إيراني.

ـ يتولى مهمة ضابط الاتصال بالنسبة لمصر حسن أحمد عيسى عاشور.

أما التنظيم الدولي للإخوان المسلمين فكان في البلدان الأوربية التالية:

ـ لندن بمقر جمعية الطلبة المسلمين بالمملكة المتحدة.

ـ ألمانيا: مدينة ميونيخ ـ المركز الإسلامي.

ـ فرنسا ـ بمدينة نيس.

ـ إيطاليا ـ بمدينة روما، ميلانو، باريا.

ـ أسبانيا ـ بمدينة مدريد وبرشلونة.

ـ الدانمرك ـ بمدينة كوبنهاجن.

ـ الولايات المتحد الأميركية ـ بمدينة إنديانا بولس بالمركز الإسلامي.

● **مراكز النشاط الإخواني بالخارج:**

١ ـ رابطة العالم الإسلامي بالسعودية:

يسيطر على توجهاتها المصري/ صلاح عبدالصبور وهو من المؤمنين بأفكار سيد قطب وله عدة مؤلفات في هذا الاتجاه.

وهذه الرابطة تدعمها السعودية مادياً وأدبياً وتضم عناصر إخوانية من دول متعددة ولها نشاط واسع خلال موسم الحج والعمرة ولها مندوبون في افريقيا و اتصالات مع مختلف الدول الإسلامية.

ويرتكز نشاطها حالياً في تدعيم موقف الحكم السعودي كزعامة إسلامية، ومن بين عناصرها من الإخوان المصريين كل من (فتحي الخولي، د. محمود الشهاوي، عبدالمعز عبدالستار، مصطفى العالم).

٢ ـ جمعية الإصلاح الاجتماعي بالكويت:

وتعتبر المركز الرئيسي للإخوان بالكويت وتصدر مجلة بنفس الاسم ويتبعها دار ضيافة تعتبر مركزاً لاستقبال المسلمين واستقطابهم لصالح نشاط الإخوان ومن أبرز عناصر الإخوان من المصريين كل من (عبدالرؤوف مشهور، السيد الريس، الشيخ حسن أيوب).

٣ ـ رابطة الشاب المسلم العربي بأميركا الشمالية:

هى مركز تجمع إخواني ومركز للنشاط وتعتمد على الشباب المسلم بالجامعات الأميركية من الدول العربية وغيرها ولها لجنة استقبال للطلبة القادمين للدراسة بأميركا الشمالية ومن أنشطتها ما يلي:

ـ عقد لقاءات دورية تقام بمخيمات مقر الاستقبال ورحلات وتبادل زيارات للطلبة العرب في المدن الأميركية.

ـ إقامة مؤتمر سنوي في عطلة عيد الميلاد على هيئة لقاء تعارف

للإخوان العرب تضم أقطاب الدعوة أمثال سعيد حوًّا، محمد قطب، علي جريشه، حسن أيوب، فتحي يكن، عمر الأشقر، عبدالله عزام (قبل مقتله).

- إصدار نشرات تتضمن بعض المفاهيم الإسلامية من وجهة النظر الإخوانية.

- توفير وطبع الكتب الإسلامية وتوزيعها وذلك بالتعاون مع الاتحاد العالمي للمنظمات الطلابية.

- جمع التبرعات عن طريق مشروع (صندوق الانفاق في سبيل الله).

ولهذه الرابطة أفرع في جميع أنحاد أميركا الشمالية وكندا.

٤ ـ مسجد ساراييفو بيوغسلافيا السابقة ويضم مدرسة إسلامية ومدرسة لتحفيظ القرآن الكريم.

٥ ـ مسجد الأوزاعي بلبنان.

٦ ـ المركز الإسلامي في شيكاغو.

٧ ـ المركز الإسلامي ببروكسل.

٨ ـ مسجد العاصمة الكبير في أوغندا.

٩ ـ مستشفى بيشاور بباكستان، بالتعاون مع مجموعة أيمن الظواهري.

١٠ ـ المركز الإسلامي الثقافي في كوبنهاجن بالدانيمرك.

١١ ـ المركز الثقافي الإسلامي في أوسلو بالنرويج.

١٢ ـ المركز الإسلامي بآخن.

١٣ ـ الجمعية الإسلامية أو المركز الإسلامي بلندن.

● **المراكز الإسلامية التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون في أوروبا:**

أولاً ـ المركز الثقافي الإسلامي بآخن بألمانيا:

ـ يتولى إدارته عصام العطار ـ سوري ـ مواليد دمشق ١٩٢٧ مراقب عام جماعة الإخوان المسلمين بسوريا سابقاً ـ اغتيلت زوجته السيد بنان علي الطنطاوي في شهر نيسان/أبريل ١٩٨١.

ـ يتولي إدارة المركز من الناحية العلنية شخص أوربي يدعي عثمان كان يدرس الدكتوراه في الرياضيات بجامعة آخن ـ من معتنقي الفكر السلفي.

ـ تتولى دعم المركز مالياً بعض الدول العربية، أهمها السعودية والكويت.

ـ يصدر المركز مجلة دورية باسم الرائد.

ـ تمكن أعضاء هذا المركز من ضم بعض المصريين الذين يدرسون بألمانيا وهم:

١ ـ محمد غنيم ـ وكان مبعوثاً من مؤسسة الطاقة الذرية بأنشاص للحصول على الدكتوراه في الكيمياء.

٢ ـ عبدالفتاح جابر ـ وكان مبعوثاً من جامعة أسيوط للحصول على الدكتوراه في الطبيعة.

٣ ـ علي المليجي وكان يدرس الدكتوره في الرياضيات بجامعة آخن.

ثانياً ـ المركز الإسلامي بميونيخ:

ـ تشرف عليه الهيئة العامة للجماعة الإسلامية بجنوب ألمانيا والتي يسيطر على نشاطها جماعة الإخوان المسلمين.

ـ كان المسؤول عنه الدكتور/ علي محمد سيد أحمد جريشه وحالياً محمد مهدي عاكف.

ـ كان له نشاط واضح في استضافة القيادات الإخوانية المصرية وخاصة عمر التلمساني، مصطفى مشهور، زينب الغزالي، أسعد سيد أحمد، أحمد محمد إبراهيم العسال، أحمد محمد البس.

ـ يتولى الانفاق على المركز كل من السعودية والكويت.

أما النقلة المهمة في حياة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين كانت عام ١٩٩٠.. عندما كلف مصطفى مشهور بالإشراف على إعادة إحياء التنظيم الدولي وتنشيط دوره من جديد.

وأعد مشهور وثيقة مهمة قدمها لمؤتمر اسطنبول الذي عقد في أوائل عام ١٩٩٠، بحضور ١٣ قيادة إخوانية من جميع الأقطار.. لمراجعة موقف الإخوان عالمياً بعد الحصار على العراق.

واعترفت الوثيقة بأن التنظيم الدولي للإخوان يوفر منظومة من النظام والتكافل والدعم والتنسيق للتنظيمات القطرية.. لتتمكن من الانتشار والتغلغل في المواقع الحاكمة في مختلف الدول، واختراق مؤسسات الدولة في الجيش والشرطة والنقابات والطلاب وغيرها من القطاعات المؤثرة.

وأقرت الوثيقة بأن هدف الحركة الإخوانية لن يتحقق إلا من خلال التنظيم العالمي الموحد للإخوان، وذلك لحشد الطاقات والتنسيق بين المؤسسات والتعاون بين القيادات في ميلاد «الدولة الإخوانية».. والوقوف مع أى جماعة تتعرض لمحنة في أى دولة إعلامياً ومادياً ومعنوياً.

● **التنظيم العسكري:**

لعل أخطر ما في هذا التقرير ما يتعلق بإعداد الأمة جهادياً حيث يقول مصطفى مشهور وبالنص إنه «يجب إعادة التفكير جدياً في إعادة تشكيل «جهاز الجهاد»!!، ويضيف ـ ويرى بعض الإخوة أنه وبعد مرور ما يزيد على اثني عشر عاماً من عمر التنظيم العالمي فإن هناك وجهاً آخر لوسائل التغيير لابد من إعادة النظر فيه وتجليته للوصول إلى رؤية شرعية محددة لوسيلة من أهم وسائل التغيير داخل مجتمعاتها، فإلى جانب النضال الدستوري هناك خيارات أخرى مثل التنظيم الخاص والتنظيم العسكري الإخواني داخل الجيش!!

وقد وضع المرشد الأول البنا الأسس للتغيير خلال الجهاد تبدأ بدراسة الواقع المحيط وتحديد المشكلة المطلوب علاجها إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية للحركة، بعدها يتم تحديد وسائل التغيير سواء المباشر عن طريق النضال الدستوري أو الانقلاب العسكري (الثورة) أو غير المباشر بالعمل الجماهيري ونشر الفكرة على أن يتم بناء أجهزة الحركة المناسبة للتغيير (التنظيم الخاص والتنظيم العسكري)، والشعب (جمع شعبة أى فرقة) والجهاز التربوي والجهاز الإعلامي فضلاً عن المؤسسات الاقتصادية وسيظهر هذا العرض للوسائل إلى تبني الجماعة لنظرية العنف والتشكيلات السرية التي دوما ما تشغل بال الإخوان.

● **مكتب الإرشاد:**

وينتقل التقرير إلى مناقشة أوضاع التنظيم العالمي بعد (حرب الخليج) ويقول مشهور - إن بعض الإخوان يعتبرون أحداث الخليج كانت بمثابة الاختبار العملي لقوة الجماعة ووحدتها وقدرتها على مواجهة الصدمات واحتواء الأزمات، وكان هذا الاختبار في الواقع صعباً وعسيراً وضع أجهزة الجماعة المركزية في مواجهة عاتية مع بعض التنظيمات القطرية لم تشهدها الحركة منذ الحرب الخامسة (١٩٧٣) ولقد أدى هذا إلى بروز بعض الاهتزازات في بنية الجماعة وإلى انكشاف كثير من مواطن الخلل فيها وذلك من منطلقين.

الأول (الجانب اللائحي) - لائحة التنظيم حيث أظهرت أزمة

الخليج جوانب نقص في تلك اللائحة أخطرها أن «مكتب الإرشاد» لا يقوم بعمل القيادة الحقيقية التي تشرف وتنفذ وتتابع وذلك مرجعه إلى أن معظم الأعضاء ـ بل كلهم ـ غير متفرغين لعمل المكتب وإنما عملها الآن ينصب على شؤونهم القطرية ـ إضافة إلى أن «نظام الزوار» (زيارة أعضاء المكتب للأقطار) والذي يكفل الإشراف الكامل للقيادة على الأقطار غير قائم فعلياً.

ويكشف التقرير أن جهاز المعلومات فيه خلل كبير خصوصاً اجتماعات المكتب والمجلس التي تكاد تكون معلومة حتى لبعض وسائل الإعلام العادية ناهيك عن أجهزة الأمن والمتابعة.

الجانب الآخر في هذا المنطلق أن العمل داخل التنظيم جرى على اعتماد مبدأ الحرص علي تجميع الصفوف أكثر من مبدأ الثواب والعقاب، وحتى ولو كان فيه تجاهل للائحة التي تنص في مادتها (٦) على توقيع الجزاء على العضو، الذي يثبت تقصيره ولو وصلت لإعفائه من العضوية، ويضرب مشهور في هذا الصدد مثلاً خطيراً (في أنه حتى الآن لم تتم أى عملية تقويم أو محاسبة للمعركة مع النظام السوري أو حتى مراجعة لأحداث حماة).

ويشير التقرير إلى مسائل أخرى مهمة:

ـ التحالف أو الاستعانة بنظام على آخر أو المحاولات غير الناجحة لإقامة علاقات خاصة للضغط على نظام آخر وما يسببه ذلك من بلبلة

للإخوان وضغوط سياسية على الجماعة أو اضطرارها لإعلان الهدنة مع أحداهما والتغاضي عن سلبياته وخططه!!

- أيضاً قضية الدخول في تحالفات سياسية مع أحزاب علمانية في بعض الأقطار للمشاركة في العمل البرلماني كما حدث في مصر.

- وقضية ثالثة وهى المشاركة في الحكم في ظل حكومات غير إسلامية كما حدث في سوريا سابقاً ومع الإخوة في السودان في عهد النميري وكما حدث أيضاً في الأردن.

المنطلق الثاني الذي يتحدث عنه التقرير خاص بالأجهزة - يقول مشهور إنه لا أحد يستطيع أن يجزم أن أجهزة التنظيم العالمي قد استكملت تكوينها العالمي وذلك بسبب كثرة التغيير في مكان الأعضاء ومسؤولي الأجهزة وعدم الاستقرار أو تفرغ الكفاءات البشرية المتخصصة فضلاً عن عدم استجابة الأقطار لتلبية حاجة هذه الأجهزة سواء في مجال المعلومات أو حضور لقاءات مندوبي اللجان القطرية مع مسؤولي تلك الأجهزة وتعثر الموارد المالية الأمر الذي أدى لتوقف بعض هذه الأجهزة ومنها جهاز الطلاب - وجهاز نشر الدعوة - وجهاز الجهاد - والجهاز المالي بل واختصر الجهاز الإعلامي على لجنة إعلامية.

وينتقل مشهور باستفاضة في الحديث عن القضايا الخلافية ولعل أخطر ما ورد في التقرير:

ـ عدم اعتماد طرق محددة ومشروعة في عملية التغيير الأمر الذي جعل الجماعة ضائعة حيال «حرائق ومشاريع قطرية مرتجلة وغير مدروسة وغير مجازة من القيادة المركزية».

ـ عدم الحسم في عدد من القضايا المهمة والرئيسة مثل حكم (المشاركة في الحكم، واعتماد العنف، ومشروعية العمليات الانتحارية بل ومشروعية التحالف مع الأنظمة والدول غير الإسلامية، وجواز الاستعانة بغير المسلمين.. إلخ).

ـ قصور الأجهزة المركزية عن التعامل الواعي والفوري والفعال مع الأحداث وعدم إمساكها بناصية القرار المركزي والقطري وذلك يعود إلى ضمور الكفاءات المعتمدة مركزياً بالرغم من توافرها قطرية.

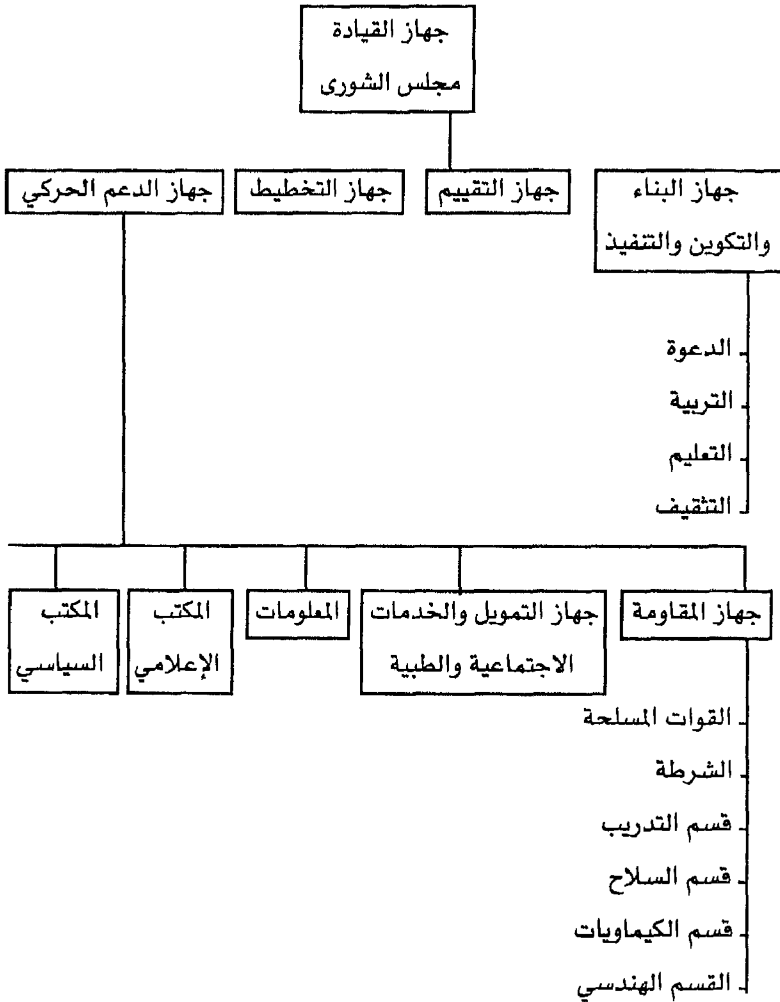
ـ عدم وجود خطوط حمراء لصلاحيات القيادة والتنظيمات القطرية وبخاصة ما يتعلق بالسياسات الإقليمية والدولية وإعلان الثورات والمشاركة في الحكومات الأمر الذي خلق آثاراً سلبية على الجماعة مركزياً وقطرياً.

ـ تنامي وتكاثر ظواهر التيارات الإسلامية..! والتجارب المستقلة على امتداد العالم الإسلامي في غيبة من إمساك الحركة (الإخوان) بمقاليد الأمور لهذه التيارات وقيادة الجماهير لهذه التيارات وانجذاب بعضهم إليها مثل «جبهة الإنقاذ» في الجزائر و«التوحيد» في لبنان وغيرها.

ـ قصور الأداء القيادي المركزي والقطري عن إمكانية استيعاب التيارات المتصارعة، وعدم انجاز خطوة من شأنها تطوير القيادة من قيادة جماعية إلى قيادة أمة.

ـ أيضاً: (النقطة خاصة بالنظام الأساسي بالجماعة) إعادة النظر في صيغة البيعة التي تعطي من الأفراد للمراقبين في الأقطار وضرورة الإشارة فيها إلى أنها للمرشد العام لجعل الارتباط واضحاً بين الأفراد والقيادة.

وترسم الوثيقة خطة كاملة لمستقبل التنظيم تشتمل علي النظر في تقسيم العمل في التنظيم العالمي للأخذ بمبدأ اللامركزية إلى مكاتب ستة في أوروبا وافريقيا وآسيا وأميركا والخليج وبلاد الشام مع احتفاظ مكتب القاهرة بالمركز على أن يكون للمكتب أمانته وأجهزته الموازية لأجهزة التنظيم العالمي وأن تتم صياغة الأهداف والوسائل وحقوق العضوية وإعادة صياغة نص البيعة، وتحديد مدة ولاية المرشد (نظام إخوان القاهرة المرشد يظل في منصبه حتى الوفاة) وأعضاء مكتب الإرشاد وهناك اقتراح تقول به الوثيقة أن يكون للإخوان مؤتمر كل ثلاث أو أربع سنوات ويضم أعضاء المكتب ومجلس الشورى وأعضاء اللجان وقادة الأقطار، على أن يختار المجلس أعضاء مكتب الإرشاد الذين لا يزيد عددهم على أربعة تكون مهمتهم قيادة الإخوان على مستوى العالم ومجلس الشورى من ١٧ عضواً وهذه الإجراءات هدفها الرئيسي معالجة الآثار التي ترتبت على أحداث حرب الخليج.



(الهيكل التنظيمي لجماعة «الجهاد»)

وقف العنف في مصر[*]

(١)

التحول الاستراتيجي الذي طرأ على الجماعة «الإسلامية» في مصر في الخامس من تموز/ يوليو ١٩٩٧، متمثلاً في ما سمي مبادرة وقف العنف اختلفت التفسيرات حول توقيته وأهدافه.

وللتعرف على حقيقة هذا الأمر، تنبغي العودة إلى أواخر السبعينات، أي بداية نشأة «الجماعة الإسلامية». فمعارضتها لنظام الحكم في ذلك الوقت لم تتجاوز الآتي:

١ ـ تظاهرة ضد شاه إيران.

٢ ـ اعتراض على قرار ذبح الماشية لمدة شهر أصدره الرئيس أنور السادات.

٣ ـ بعض أعمال الحسبة واشتباكات طائفية بسيطة.

ولكن في العام ١٩٨٠ حدث تحول كبير للجماعة إثر لقاء كرم زهدي، أمير «الجماعة الإسلامية»، ومحمد عبدالسلام فرج (كبير منظري تنظيم «الجهاد» أعدم في قضية اغتيال السادات).

تحولت «الجماعة الإسلامية» في صعيد مصر بعد ذلك اللقاء من

(*) جريدة الحياة، في ٢٠٠١/٧/٤.

العمل الدعوي إلى التنظيم الراديكالي، وما لبث، بعد هذا التطور والتغيير، أن اغتيل الرئيس السادات. واندفعت «الجماعة الإسلامية» في صعيد مصر إلى مواجهة عسكرية ضد الشرطة، وقبض على التنظيم وحوكم. حتى ذلك الوقت، لم تكن لتنظيم «الجماعة الإسلامية» وثائق تبلور فكره، بعكس تنظيم «الجهاد» الذي كانت لديه «رسالة الإيمان» للدكتور صالح سرية (فلسطيني الأصل يعتبره المراقبون والباحثون في الحركة الإسلامية المؤسس الفعلي لفكر تنظيم «الجهاد» في مصر، وكانت له تجربة انقلابية فيما عرف بحادثة الفنية العسكرية وحكم عليه بالإعدام)، وأيضاً كتاب «الفريضة الغائبة» لمحمد عبدالسلام فرج، واعتمد فكر «الجهاد» كتاب معالم في الطريق» لسيد قطب، وتوالت الإصدارات في الثمانينات، أشهرها «العمدة في إعداد العدة». ولكن حدث انشقاق تنظيمي في داخل السجن العام ١٩٨٣، وانفصل «الجهاد» عن «الجماعة الإسلامية». اندفعت الأخيرة تؤكد وجودها التنظيمي، فأصدرت وثيقة فكرية بلورت فيها دستور عمل الجماعة سمتها «ميثاق العمل الإسلامي» (وأصدرت بعد ذلك سيلاً من الوثائق والكتب). تضمن ميثاق العمل الإسلامي تسعة بنود شرحت شرحاً مستفيضاً بالوثيقة وتعبر عن أهداف الجماعة وأمانيهم واستراتيجيتهم في العمل الإسلامي، وهي:

١ ـ غايتنا.

٢ ـ عقيدتنا.

٣ ـ فهمنا.

٤ ـ هدفنا.

٥ ـ طريقنا.

٦ ـ زادنا.

٧ ـ ولاؤنا.

٨ ـ عداؤنا.

٩ ـ اجتماعنا.

وعند الوقوف عند أهم بندين في تلك الوثيقة، وهما هدفنا وطريقنا، نلاحظ أن الوثيقة ذكرت أن «هدفنا تعبيد الناس لربهم وإقامة خلافة على نهج النبوة»، وأن طريقنا «هو الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله من خلال جماعة منضبطة حركتها بالشرع الحنيف تأبى المداهنة والركون وتستوعب ما سبقها من تجارب». عند تأمل هذين البندين (هدفنا وطريقنا) نجد أن مبادرة وقف العنف التي صدرت قبل ٤ سنوات اصطدمت بهما اصطداماً أثار الأقاويل والتحليلات. فهدف إقامة خلافة على نهج النبوة لم يتحقق وتوقف العمل من أجله (انتهت المواجهة العسكرية للجماعة مع الحكومة المصرية من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ بهزيمة عسكرية فادحة إضافة إلى تصفية كل أعضاء الجماعة واعتقالهم، ولم ينج إلا من فر إلى الخارج). وبالنسبة إلى البند المعنون «طريقنا» والذي بدأ

بالدعوة (أغلقت كل منافذ الدعوة للجماعة) والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ثبت بالمراجعات وقوع أخطاء في التطبيق) والجهاد في سبيل الله (تُطبق عبر مواجهة مسلحة بأسلوب حرب العصابات مع أكبر دولة مركزية تملك أكبر مؤسسة عسكرية في أفريقيا والعالم العربي فكانت النتيجة الفشل) «من خلال جماعة منضبطة حركتها بالشرع الحنفي تأبى المداهنة أو الركون وتستوعب ما سبقها من تجارب» مع آخر كلمة في هذا البند، نجد أن الحركة الراديكالية لم تستفد مما سبقها من تجارب في التاريخ البعيد أو القريب، وعند المراجعة تستوعب تجربتها هي ومن خلال ما اتبع مبادرة وقف العنف من بيانات، مثل بيان تأييد القانون الزراعي المتعلق بالعلاقة بين المال والمستأجر، ومطالبة المستأجرين أن يسلموا الأرض إلى أصحابها وبيان آخر تضمن رفضاً قاطعاً للعمليات العسكرية ضد الأقباط، وآخر يدعو القوى الوطنية إلي الاتحاد في مواجهة الصهيونية. نلمس من ذلك كله تغييراً واضحاً في طريقة تطبيق الميثاق على أرض الواقع وأصبحت هناك مسافة كبيرة بين الأهداف والأماني، ومثالية في اتباع النصوص والتفاعل مع الواقع من جهة أخرى. ولكن الواقع لم ينجح حتى الآن في إلغاء الأهداف أو استبدالها بأهداف أخرى، إلا أن تأثيره امتد فقط إلى أسلوب التغيير بما يتوافق مع الصعوبات والمعوقات التي تواجه الجماعة في سبيل تحقيق مشروعها الإسلامي. ويبقى أن وثيقة حتمية المواجهة التي أعدها كرم زهدي وتضمنت نصوصاً وأدلة تدفع إلى وجوب فورية المواجهة العسكرية، بل دفعت بآلاف من الشباب المتحمس

إلى المواجهة مع الحكومة المصرية، من دون إدراك لفقه الواقع والمعوقات، تغيرت الآن إلى حتمية مبادرة وقف العنف والتي تأكدت جديتها بمرور أربع سنوات من دون عنف في مصر.

ولكن يبقى التساؤل المهم: ماذا بعد المبادرة؟ وماهو شكل العمل الجديد للجماعة بعيداً عن الأسلوب العسكري والعنف؟

الطروحات كثيرة ولكنها متوقفة على: هل يُسمح للجماعة بالعودة إلى النشاط حتى لو كان دعوياً فقط؟ ذلك هو السؤال الصعب جداً.

وقف العنف في مصر(*)

(٢)

في تطور تاريخي ومفاجيء، وضع القادة التاريخيون لتنظيم الجماعة الإسلامية، حداً للمزايدات التي صدرت طوال السنوات الماضية حول جدية مبادرة وقف العنف، منطلقاً من غيرتهم على صحيح الدين الإسلامي ومنع الضرر الذي أصابهم وأصاب المجتمع، فأعلنوا الأسس الشرعية للتحول في فكرهم، وتأصيله من جذوره ليسير عليه من ظلوا يلجأون إلى العنف سنوات عدة، ودعوا الجميع في الداخل والخارج وحتى الجماعات الإسلامية في البلدان الأخرى إلى حقن الدماء لعدم شرعية القتل والتخريب.

وجاءت الأبحاث المفصلة التي أعدها قادة مجلس شورى الجماعة الإسلامية من داخل السجون وهم: كرم زهدي وناجح إبراهيم وأسامة حافظ وعاصم عبدالماجد وفؤاد الدواليبي وعلي الشريف وحمدي عبدالرحمن وعصام دربالة، لتقطع الطريق أمام المزايدين ممن لايريدون المصلحة للوطن وكل أبنائه، وتوصل قادة الجماعة إلى قناعة تامة دفعتهم إلى تغيير فكرهم القديم من «قتال الطائفة الممتنعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وميثاق العمل الإسلامي والاستحلال والتكفير والجهاد» إلى تحريم القتل والتمثيل بالجثث وعدم التعرض

(*) جريدة الأهرام، في ٢٠٠٢/٢/٩.

للسائحين أو حرق محال الشرائط أو الاعتداء بالضرب على الفنانين، وحوت الأبحاث الأربعة الصادرة في نحو ٦٠٠ صفحة أربعة عناوين: «مبادرة وقف العنف».. «رؤية واقعية ونظرة شرعية».. و«تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء»، و«حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين، والنصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين»(*).

(*) في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ ألقت السلطات المصرية القبض على نحو مائة عضو في تنظيم «حزب التحرير الإسلامي».. وكان وراء محاولة إحياء هذا الحزب المحظور أوساط بريطانية.. حيث تم إلقاء القبض على أربعة أشخاص بريطانيين في القاهرة لهذا الغرض.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً ـ الوثائق :

١ ـ الزمر، عبود: الصدام الشامل، القاهرة، بلا.

٢ ـ الإخوان المسلمون: وثيقة خطة التمكين، سلسبيل.

٣ ـ المحكمة العسكرية المصرية العليا: القضية رقم ٨/٩٥ جنايات عسكرية، القاهرة، ٢٣/١١/١٩٩٥.

٤ ـ المحكمة العسكرية المصرية العليا ومباحث أمن الدولة: من محاضر محاكمة جماعة الجهاد.

٥ ـ المخابرات العامة المصرية، الوضع السياسي العام في مصر وتأثير القوى الكبرى في الخمسينات.

٦ ـ تقارير السفارات الاجنبية في مصر في الخمسينات (الأميركية والبريطانية).

٧ ـ حزب العمل المصري: وثائق المؤتمر العام السادس، القاهرة، أيار/مايو ١٩٩٣.

٨ ـ عبدالرحمن، عمر: ميثاق العمل الإسلامي، المعالم الشرعية والفكرية للجماعات الإسلامية، بدون ناشر، حزيران/يونيه ١٩٨٥.

٩ ـ فرج، محمد عبدالسلام: الفريضة الغائبة، ط كندا، بلا.

ثالثاً ـ الكتب العربية:

١ ـ البنا، حسن: مذكرات الدعوة والداعية، ط١، دار النشر والتوزيع الاسلامية، القاهرة، ١٩٨٦.

٢ ـ البنا، حسن مجموعة الرسائل، ج١وج٣، الاتحاد الاسلامي العالمي

للمنظمات الطلابية ودار القرآن الكريم للعناية بطبع ونشر علومه، بيروت، ١٩٨٤.
٣ ـ الانصاري، محمد جابر: تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠.
٤ ـ الجليند، محمد السيد: الاصولية والحوار مع الآخر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩.
٥ ـ الفخري، سالمة: محاضرات في علم النفس التكويني، مكتب بيروت للنشر، لبنان، ١٩٧٠.
٦ ـ المسيري، عبدالوهاب: موسوعة المصطلحات والمفاهيم الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة. ١٩٧٤.
٧ ـ الندوي، أبو الحسن على الحسن: ماذا خسر العالم بأنحطاط المسلمين؟، ط٣، مطبعة المدين، القاهرة، ١٩٥٩.
٨ ـ ابن الجوزي، أبو الفرج: مناقب تاريخ الامام أحمد بن حنبل، ط١، القاهرة، ١٩٣٠.
٩ ـ الطبري: تاريخ الأمم، ط١، الحسينية، القاهرة، بلا.
١٠ ـ ابن السبكي: طبقات الشافعية، ط١، الحسينية، ج١، االقاهرة، بلا.
١١ ـ السيد، مصطفى كامل: المجتمع والسياسة في مصر، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

١٢ ـ امام، ساميه سعيد: من يملك مصر؟ دراسة تحليلية للاصول الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦.

١٣ ـ امين، جلال: الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤.

١٤ ـ العامري، سلوى: استطلاع رأي المواطن في الاحزاب والممارسة الحزبية، ط١، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٣.

١٥ ـ البهنساوي، سالم: سيد قطب بين العاطفة والموضوعية، ط١، الاسكندرية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

١٦ ـ أحمد، رفعت سيد: تنظيمات الغضب في السبعينات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩.

١٧ ـ أحمد، رفعت سيد: النبي المسلح، دار الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١.

١٨ ـ المصري، سناء: الإخوان المسلمون والطبقة العاملة المصرية، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

١٩ ـ التلمساني، عمر: أيام مع السادات، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤.

٢٠ ـ الجماعة الاسلامية: ورقة عن الشورى في الاسلام وتعدد الاحزاب في المجتمع المصري، دار النشر والتوزيع الاسلامية، القاهرة، ١٩٩٤.

٢١ ـ الورداني، صالح: الحركة الاسلامية في مصر، واقع الثمانينات، ط١، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، السلسلة الاسلامية، القاهرة، ١٩٩٠.
٢٢ ـ بشيري، سياوش: عاصفة عام ١٩٧٨، دار النشر الفرنسية برنك، باريس، ١٩٨١.
٢٣ ـ بدر، محمد بدر: الجماعة الاسلامية في جامعات مصر، حقائق ووثائق، ط١، القاهرة، ١٩٨٩.
٢٤ ـ بيومي، زكريا سليمان: الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية، ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩١.
٢٥ ـ حافظ، سعد: آليات التحول الرأسمالي ومستقبل الرأسمالية في مصر، ط١، مركز البحوث العربية بالاشتراك مع مركز الدراسات والبحوث والخدمات القانونية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٤.
٢٦ ـ حبيب، رفيق: أوراق حزب الوسط، ط١، القاهرة، ١٩٩٦.
٢٧ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي: التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع، دار الحرية للطباعة، بغداد، حزيران/يونيه ١٩٨٢.
٢٨ ـ حسين، الرئيس صدام: نظرة في الدين والتراث، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
٢٩ ـ حسن، أحمد حسين: الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٠ ـ حنفي، حسن: الدين والتنمية في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩.

٣١ ـ حسن، أحمد حسين: الصعود السياسي الاسلامي داخل النقابات المهنية، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٢ ـ دكمجيان، ريتشارد هرير: الاصولية في العالم العربي، ترجمة عبدالوارث سعيد، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ١٩٨٩.

٣٣ ـ دوح، حسن: خمس وعشرون عاماً في جماعة الإخوان، ط٢، دار الاعتصام، القاهرة، بلا.

٣٤ ـ رمضان، عبدالعظيم: تطور الحركة الوطنية في مصر، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨، ج٢، دراسات في القومية العربية، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٨٣.

٣٥ ـ رمضان، عبدالعظيم: مصر في عصر السادات، أراء في السياسة والتاريخ، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦.

٣٦ ـ رمضان، عبدالعظيم: جماعات التكفير في مصر، الاصول التاريخية والفكرية، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

٣٧ ـ رجب، أحمد: عبود الزمر، حوارات ووثائق، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

٣٨ ـ زهران، حامد عبدالسلام: علم النفس الاجتماعي، ط ٤، القاهرة، ١٩٧٧.

٣٩ ـ شوكت، صابر: ارهابي تحت التمرين، كتاب اليوم، دار الاخبار، القاهرة، ١٩٩٤.

٤٠ ـ شرف الدين، نبيل: امراء ومواطنون، رصد لظاهرة الاسلام الحركي في مصر خلال عقد التسعينات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨.

٤١ ـ صايغ، أنيس: لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت، ١٩٥٥.

٤٢ ـ صبري، إسماعيل واخرون: الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

٤٣ ـ علام، فؤاد: الإخوان.. وأنا، من المنشية إلى المنصة، ط١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٩٦.

٤٤ ـ عبدالحليم محمود: الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل، ج١، دار الدعوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.

٤٥ ـ عبدالفضيل، محمود: الخديعة المالية الكبرى، الاقتصاد السياسي لشركات توظيف الأموال، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٩.

٤٦ ـ عبدالمجيد، وحيد: الاحزاب المصرية، رؤية من الداخل، ١٩٧٠ - ١٩٩٢، ط١، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، ١٩٩٥.

٤٧ ـ عطية الله، أحمد: القاموس الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.

٤٨ ـ غانم، إبراهيم البيومي: الفكر السياسي للامام حسن البنا، ط١، دار النشر والتوزيع الاسلامية، القاهرة، ١٩٩٢.

٤٩ ـ غنيم، عادل: النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦.

٥٠ ـ غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

٥١ ـ فضل الله، مهدي: مع سيد قطب في فكره السياسي والديني، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٨.

٥٢ ـ قطب، سيد: معالم في الطريق، دار الشروق، بلا. وكذلك ط١٦، لسنة ١٩٩٣.

٥٣ ـ كيبل، جيلن: النبي والفرعون، ترجمة أحمد خضير، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨.

٥٤ ـ متشيل، ريتشارد: جماعة الإخوان المسلمين، الايديولوجية والتنظيم، مطبعة جامعة اكسفورد، لندن، ١٩٦٩.

٥٥ ـ ماضي، أحمد: معالم في الطريق لسيد قطب، ط٢، اصدارات محمود أمين العالم، الدار البيضاء، ١٩٩١.

٥٦ ـ محجوب، عبدالخالق: أفكار حول فلسفة الإخوان المسلمين، دار الفكر الاشتراكي، الخرطوم، ١٩٦٨.

٥٧ ـ مورو، محمد: تنظيم الجهاد، جذوره، سياسته، الشركة العربية الدولية للنشر والاعلام، القاهرة، ١٩٩٠.

٥٨ ـ مصطفى، هالة: الاسلام السياسي في مصر من حركة الاصلاح إلى جماعات العنف، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

٥٩ ـ مصطفى، هالة: الاحزاب، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦٠ ـ محبوبة، عبدالهادي: نظام الملك، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٩.

٦١ ـ مبارك، هشام: الاصوليون قادمون، دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد في قضية العنف، ١٩٢٨ ـ ١٩٩٤، ط١، سلسلة كتاب المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، ١٩٩٥.

٦٢ ـ مشهور، مصطفى: من التيار الاسلامي إلى شعب مصر، دار التوزيع والنشر الاسلامية، القاهرة، ١٩٩٨.

٦٣ ـ يوسف، السيد: الجماعة والعنف، ج٣، كتاب المحروسة، القاهرة، ١٩٩٥.

٦٤ ـ يوسف، السيد: حسن البنا والبناء الفكري، ج٢، ط١، كتاب المحروسة، القاهرة، ١٩٩٤.

رابعاً ـ الموسوعات والقواميس:

١ ـ البعلبكي، منير: المورد، قاموس انكليزي ـ عربي، ط٢٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٨.

٢ ـ زهيري كامل، والكيالي، عبدالوهاب: الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٣ ـ عماره، محمد: الوسيط في المذاهب والمصطلحات الاسلامية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤ ـ غيث، عاطف: قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

٥ ـ مركز بن خلدون للدراسات الانمائية: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦، الجزء الخاص بالجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

خامساً ـ البحوث:

١ ـ الايوبي، نزيه: الاحياء السياسي للاسلام، حالة مصر، المجلة الدولية لدراسات الشرق الاوسط، المجلد ١٢، ج٤، لندن، ١٩٨٠.

٢ ـ القرضاوي، يوسف: ست علامات للتطرف الديني، مجلة العربي، الكويت، كانون ثاني/يناير، ١٩٨٢.

٣ ـ الليثي، هبة: مسألة توزيع الدخل وخصائص الفقر في مصر، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

٤ ـ البصير، حمدي: جماعة الإخوان المسلمين والتنشئة السياسية للشباب، دراسة تطبيقية على نقابة المحامين، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كانون أول/ديسمبر، ١٩٩٣.

٥ ـ قنديل، أماني: تقييم أراء الاسلاميين في النقابات المهنية، الندوة المصرية ـ الفرنسية الخامسة لدراسة ظاهرة العنف السياسي، جامعة القاهرة، تشرين ثاني/ نوفمبر، ١٩٩٣.
٦ ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية التقرير الاستراتيجي العربي، ط١، القاهرة، ١٩٩٥.

سادساً ـ رسائل الماجستير والدكتوراه:

١ ـ البدري، جمال: الاحزاب الدينية الاسرائيلية، النشأة والتطور، الوظيفة، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ١٩٩٦.
٢ ـ أحمد، عبدالعاطي محمد: الحركات الاسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
٣ ـ محمود، حمدي حسن: الاتجاهات الدينية في برامج الاذاعة المصرية، دراسة تحليلية لعينة من البرامج الدينية، ١٩٦١ ـ ١٩٨١، رسالة دكتوراه، قسم الصحافة والاعلام بجامعة القاهرة، ١٩٨٥.

سابعاً ـ الصحف والمجلات:

١ ـ الإخوان المسلمون (مجلة) العدد ٥٥، السنة الخامسة، القاهرة، ٧ تموز/يوليو ١٩٤٧.
٢ ـ الأهرام «صحيفة» القاهرة عدد يوم ١٠/١٠/١٩٧٨.
٣ ـ الفتح (مجلة) جماعة الجهاد، العدد ١٣، القاهرة، ١٩٩٠ «محدودة التداول».

٤ ـ المال والتجارة (مجلة) ملحق العدد ٢٤٧، القاهرة، تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٨٩.
٥ ـ الحياة اللبنانية «صحيفة» عدد يوم ١٩٩٤/٥/١٧.
٦ ـ الوفد «صحيفة» القاهرة، عدد يوم ١٩٩٤/٥/٢٥.
٧ ـ المهندسين (مجلة) نقابة المهندسين المصرية، العدد ٤٢٢، القاهرة، آذار/مارس ١٩٩١.
٨ ـ (اذاعة) صوت العرب ليوم ٢٠٠٠/١٠/١٠.
٩ ـ المصور (مجلة) القاهرة، العدد ٣٦٣٤ في ١٩٩٤/٦/٣.
١٠ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الثقافة والاعلام: الثورة العربية «مجلة داخلية» العدد ١١و ١٢، بغداد، ١٩٨٥.

ثامناً ـ المشاهدات الميدانية:

١ ـ القاهرة «المركز والضواحي».
٢ ـ الاسكندرية.
٣ ـ اسيوط.
٤ ـ المنيا.
٥ ـ بور سعيد.
٦ ـ طنطا.

تاسعاً - الكتب الاجنبية:

1. Benjamin R. Brder: Jihad v.s Macworid, Time Book, Random House, firtst published, U.S.A, 1955, pp. 205-218.
2. Bertus Hendriks:: Egypt's new political map, Areport from the election comapgin. Middle East Report, July-August, 1987, p. 27.
3. Burton Bollag: Big Enrollmens, Rise of Fundamentalism put Egyptian Universities underpresseure, The charonic of higher education, Vol. 37, No. 39, June 1991, pp. 31-33.
4. Harvey Dickson: Sheikh Omer Abdel Rahhman, Islamic caleric, News makers, Issuse. 3, 1993, pp. 100-102.
5. Karim Abraami: Letter from Egypt, New statesman and society, June, 11993, p. 11.
6. Mamoun Fardy The tensions behind vioieme in Egypt, Middle East policy, No. 1, 1993, pp. 25034.
7. Oliver Roy:: The failure of political islam traslated by: Carol Volk. I.B. Tauris Publishhers, London, 1994, esp. p. 77.
8. Raymond William Baker: Afraid from islam, Egypt muslim centerists between pharaohs and fundamentais, pp. 50-51.

المحتويات



هذا الكتاب بالأصل رسالة دكتوراه في التاريخ السياسي من معهد التاريخ العربي للدراسات العليا، والرسالة كتبت في القاهرة المحروسة، معززة بأربع وستين وثيقة خاصة. ونوقشت في بغداد الحضارة، امام سبعة من كبار أساتذة التاريخ والسياسة في الجامعات العراقية.. وحصلت على مرتبة الامتياز.

إن الرسالة أصلاً انجزت قبل أحداث ـ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ولكن رؤيتها جاءت بمستوى اهمية الحدث ونتائجه ودرجة الاهتمام به في جميع دول العالم، باعتباره أحد قسمات الصراع الجديد في القرن الحادي والعشرين.

ومن الله تعالى العون والتوفيق.

أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢



السعر: عشرون جنيها مصريا
او خمسة دولارات امريكية